السيد يسين

الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية

ميريت
للنشر والمعلومات

الأسطورة الصهيونية
والانتفاضة الفلسطينية

سلسلة مختارات ميريت

الأسطورة الإسرائيلية والانتفاضة الفلسطينية

المؤلف: السيد يسين

مقاس الكتاب: ١٣ X ١٩،٥ سم

الطبعة الأولى ، ٢٠٠١

٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة
تليفون / فاكس: ٥٠٠ ٥١ ٥٧ (٢٠٢)
merit56@hotmail.com

المدير العام: **محمد هاشم**

الغلاف و الإشراف الفني: **أحمد اللباد**

رقم الإيداع: ٢٧٤٦ / ٢٠٠١
الترقيم الدولي: ISBN 977 - 5938 - 76 - 7
المطبعة الذهبية
ت : ٥٩٢٦٧٨٩

الإهـــــداء

إلى أحبائى

هالة وعمرو وعزّة وسامح

الفهرس

مقدمة

ليس هناك شك فى أن الانتفاضة الفلسطينية بكل ما دار فيها من بطولة للشعب الفلسطينى رجالا ونساءً وأطفالا فى مواجهة الهمجية الإسرائيلية فى الحرب المعلنة التى شنتها إسرائيل، قد أعادت طرح كل القضايا الرئيسية للصراع العربى الإسرائيلى التى جعلتها مسيرة التسوية السياسية تتوارى أملا فى حل للصراع يقوم على تحقيق السلام العادل.

ولعل أبرز هذه القضايا أن المشروع الصهيونى فى فلسطين ليس سوى صورة بارزة للاستعمار الاستيطانى الذى شهده القرن العشرين فى مناطق متعددة من العالم، لعل أبرزها الاستعمار الاستيطانى الذى أسسه البيض فى جنوب إفريقيا، والذى زال نتيجة نضال بطولى لأصحاب البلاد الأصليين مما أدى إلى أن يتحرروا من أثار هذا الاستعمار بقيادة مانديلا الذى سيظل اسمه يمثل أسطورة لنضال الشعوب المقهورة ضد المستعمرين.

وقد كشف الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى عن وجهه القبيح فيما يتعلق أساسا بحق العودة للفلسطينيين الذين شردهم، حين دفعهم دفعا خارج وطنهم من خلال المذابح البشعة التى قامت بها العصابات الصهيونية، والتى أسهمت فى دفعهم دفعا إلى بلاد

المهاجر المتنوعة. وبالرغم من أن التاريخ الرسمى الصهيونى قد حاول نشر الوعى الزائف لعقود متعددة، مقررا أن الفلسطينيين هم الذين غادروا أرض فلسطين مختارين، أو أن بعضهم باع أرضهم وفضلوا مغادرة البلاد، إلا أن المؤرخين الجدد الإسرائيليين الذين أعادوا كتابة التاريخ الصهيونى الحقيقى كشفوا بالاستناد إلى الوثائق الصهيونية الإسرائيلية ذاتها. إن العصابات الصهيونية التى مهدت الطريق لإعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ هى التى نظمت المذابح الجماعية فى القرى والمدن الفلسطينية لإشاعة الفزع فى قلوب الفلسطينيين ودفعهم دفعا خارج فلسطين.

وحين أصرت القيادة الفلسطينية فى المفاوضات الأخيرة على عدم التنازل عن حق العودة للفلسطينيين، برز الفزع الإسرائيلى واضحا وجليا، لأن قبولهم بحق العودة معناه بكل وضوح أن العصابات الصهيونية التى أسست دولة إسرائيل قد اغتصبت بالقوة والإرهاب أراضى ومنازل هؤلاء الفلسطينيين. ويمكن القول إن حق العودة يمثل فى اللاشعور الإسرائيلى إيذانا بنهاية دولة إسرائيل، وكأن الزمن قد دار دورته منذ صمود الدولة عام ١٩٤٨، إلى سقوطها بالمعنى التاريخى للكلمة، بعدما برز حق الفلسطينيين فى وطنهم المغتصب طبقا لقرارات الأمم المتحدة، التى تتحدث بكل وضوح حول حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف.

غير أنه بالإضافة إلى عودة إشكاليات الاستعمار الاستيطانى الصهيونى إلى السطح مرة ثانية، أثيرت من جديد - نتيجة تعثر المفاوضات بسبب التعنت الإسرائيلى فى الاعتراف بحقوق الشعب

الفلسطيني وتنفيذ ما اتفق عليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي - قضية تكييف الصراع العربي الإسرائيلي وهل هو صراع وجود أو صراع حدود. ونعلم من خلال تتبع تاريخ الصراع - أن مقولة صراع الوجود التي تشبث بها الخطاب القومي العربي لمدة تزيد عن نصف قرن اختفت، وحلت محلها صيغة صراع الحدود بعدما وقعت مصر اتفاقيات كامب ديفيد عقب حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ وأعقبها توقيع المعاهد المصرية الإسرائيلية. هذه الاتفاقيات والمعاهدة التي أدت إلى الانشقاق في العالم العربي، نتيجة الرفض العربي للمسيرة المصرية في تحقيق حل الصراع عن طريق الاعتراف بالدولة الإسرائيلية والانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المصرية المحتلة، ما عدا طابا التي عادت إلى مصر بالتحكيم الدولي.

غير أنه بعد فترة قطيعة ممتدة، عادت الدول العربية إلى إعادة علاقاتها بمصر، وانعقد مؤتمر مدريد والذي كان شعاره الشهير الأرض مقابل السلام، نفيا في ذاته لمقولة صراع الوجود، وتثبيتا لمقولة إن الصراع مع إسرائيل هو صراع حدود.

غير أنه نتيجة لتعثر المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل، وفيما رأه فصيل من القوميين العرب أن صيغة صراع الوجود هي الأجدر بالاتباع، فقد شهدت هذه الصيغة عملية إحياء، بعدما تبين - كما هو التعبير القومي العربي الشائع - عقم منهج التسوية السياسية.

ومرة أخرى ينشط أنصار صراع الوجود، وتمثل الندوة المهمة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وموضوعها العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل ونشرت أعمالها عام

٢٠٠٠ فى جزءين الأول عن الدراسات الأساسية والثانى استراتيجية مقدمة كل الصراع العربى الإسرائيلى، ذروة عالية من ذرى الفكر القومى العربى. ويمكن القول إن الدراسات الأساسية التى نشرت فى الجزء الأول تمثل إضافة حقيقية فى مجال دراسة مختلف جوانب الصراع. أما الجزء الثانى الذى يتضمن الاستراتيچية المقترحة لحل الصراع، فهو زاخر بالآراء التى يمكن للباحث العلمى الموضوعى - أن يختلف معها - ليس فيما يتعلق بالتفضيلات التاريخية أو بالأحكام القيمية غير الموضوعية بل واللاتاريخية التى تتعلق بمسلك النظم السياسية المصرية المختلفة فى الصراع، ولكن فيما يتعلق بالتوجه الرئيسى لحل الصراع الذى تتبناه الوثيقة، والذى يقوم أساسا على طرح أى محاولة للتسوية السياسية، على أساس أن الصراع صراع وجود، وأن الذى سيتكفل بحله على المدى الطويل هى القوى الشعبية العربية وليست النظم السياسية العربية المتواطئة مع الغرب. غير أن هذا التوجه لم يجب على السؤال الرئيسى: وماذا يفعل الشعب الفلسطينى فى الأجل القصير والمتوسط؟ وأخطر ما فى هذا التوجه الفصل التعسفى بين الدولة العربية المعاصرة وبين الجماهير، على أساس أن هذه الدولة بحكم سيادة الاستبداد السياسى ميئوس منها، وليس هناك أمل إلا فى صحوة القوة الشعبية حتى تأخذ المبادرة التاريخية وتتولى هى بنفسها حل الصراع حلا جذريا من خلال تفكيك الدولة الإسرائيلية الراهنة وتأسيس دولة ديمقراطية على أرض فلسطين يعيش فيها الإسرائيليون والعرب فى سلام.

ويلفت النظر بشدة بهذا الصدد التصريحات القاطعة لزعماء

حركة السلام لأن فيما يتعلق بحق العودة الذى تطالب به القيادة الفلسطينية، فقد قرروا رفضه تماما على أساس أنهم لو قبلوه لكان معنى ذلك بعد عودة خمسة ملايين فلسطينى، تحويل الإسرائيليين إلى أقلية وسط غالبية من الفلسطينيين مما سيحولهم إلى ما يشبه الذميين فى أى مجتمع إسلامى!

ولعل هذا الرأى الذى ساق هؤلاء الإسرائيليون من أنصار السلام مع العرب عموما ومع الشعب الفلسطينى خصوصا يكف عن أن تفكيك الدولة الإسرائيلية الراهنة، وتأسيس دولة ديمقراطية فى فلسطين ليس حلا يمكن تنفيذه بسهولة كما يضن أنصار الصراع هو صراع وجود.

***

والكتاب الذى تقدم له اليوم يضم مجموعة دراسات تتناول الصراع العربى الإسرائيلى من مختلف جوانبه. فى الباب الأول دراسة متكاملة لمفهوم الذات الصهيونية كما ترى نفسها، وذلك من خلال تحليل مضمون كيفى لمجموعة كاملة من الأبحاث نشرتها السفارة الإسرائيلية فى واشنطن على موقعها فى الإنترنت بمثابة مرور مائة عام على الصهيونية. وكان مدخلنا هو دراسة التجربة الصهيونية بمختلف تجلياتها العسكرية والسياسية والاستعمارية والثقافية من خلال مقابلة الأسطورة التى تحاول إسرائيل ترويجها عن نفسها على أساس أن إقامة الدولة الصهيونية هى معجزة تاريخية فى حد ذاتها، بالواقع التاريخى الذى يكشف عن سقوط المشروع بالمعنى التاريخى للكلمة، كما تشهد على ذلك الانتفاضة

الفلسطينية الباسلة التى أكدت نضال الشعب الفلسطينى عبر نصف قرن كامل فى رفض الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى، وإصراره على نيل حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف.

وكان لابد لنا أن ندرس من جانب آخر كيف يدرك لها المثقفون العرب الظاهرة الصهيونية، وما هى تصوراتهم لحل الصراع العربى الإسرائيلى الممتد. وقد قمنا بهذا الصدد فى التحليل الكيفى لمضمون شهادات وندوات عربية شارك فيها مثقفون وسياسيون عرب من مختلف التيارات الأساسية، وهكذا تكتمل الصورة.

وكما أكدنا فى صدر هذه المقدمة أن الانتفاضة بذاتها أعادت طرح عديد من مشكلات الاستعمار الاستيطانى الصهيونى لفلسطين، سواء على المستوى النظرى أو العملى، وهكذا خصصنا الباب الثالث لمجموعة من المقالات التى نشرناها فى الأهرام فى صفحتنا الأسبوعية «أوراق ثقافية» وهى تناقش بشكل نقدى مختلف التصورات المطروحة على الساحة الفلسطينية والعربية، من خلال نظرتنا التى قدمناها بهذا الصدد بعنوان «ثلاثية المواجهة والتسوية والمقاومة» والتى أكدنا فيها أن المواجهة هى عملية حضارية ممتدة بين العرب وإسرائيل والتسوية السياسية هى إحدى السبل التى ينبغى طرقها لمعرفة إمكانيات الحصول على الحق الفلسطينى من خلال التفاوض، وأن المقاومة أخيرا هى خيار ينبغى أن يكون قائما دائما لدعم المفاوض الفلسطينى.

أما الباب الرابع فهو يتعمق فى موضوع الصراع الحضارى وبين مصر وإسرائيل، ويناقش مختلف جوانب الموضوع، والبحث الذى

يتضمنه هذا الباب سبق أن طرح فى ندوة عقدها بالقاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، وكان المعقب عنها المفكر المغربى الكبير د. محمد عابد الجابرى، ولذلك وجدنا من المناسب أن نعيد نشر تعقيبه المهم المكتوب على بحثنا فى الباب الخامس بعنوان رؤية فلسفية للصراع.

ونتساءل بعد هذه الجولة مع موضوعات الكتاب هل نحن فى حاجة إلى كتابة خاتمة كما خططنا لذلك فى البداية؟

اعتقد أن المقدمة غطت كافة الموضوعات التى أردت إثارتها وأبواب الكتاب المختلفة جديرة بأن تعطى القارئ المهتم صورة متكاملة عن مختلف أبعاد الصراع العربى الإسرائيلى ووجهة نظرنا فى الجدل الدائر بشأن أنسب الاستراتيجيات لحله فى الأجل المتوسط وفى الأجل الطويل على السواء.

والله ولى التوفيق

القاهرة فى ١١ يناير ٢٠٠١ **السيد يسين**

الباب الأول
مفهوم الذات الصهيونية بين الأسطورة والواقع

مقدمة

- الصهيونية والتاريخ والتعددية
- الحركات الصهيونية والعمليات الاجتماعية
- المؤسسات والأنساق
- العلاقة مع الآخر
- الصهيونية وما بعدها: نظرة مستقبلية

مفهوم الذات الصهيونية
بين الأسطورة والواقع
دراسة استطلاعية

مقدمة :

بغروب شمس عام ١٩٩٧ تكون دورة التاريخ قد اكتملت، ونعنى مرور مائة عام على الصهيونية. وفى الوقت الذى شغلت إسرائيل نفسها طوال عام كامل بالاحتفال بهذا الحدث، وذلك من خلال مظاهرات سياسية وثقافية شتى، هدفت إلى تقييم حصيلة هذا القرن الممتد الذى زخر بالأحداث السياسية الدرامية وازدحم بالحروب الإسرائيلية العربية الدامية، وذلك على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوچية، فإن الدوائر الفكرية العربية لم ترق لمستوى أهمية الواقعة. ولم تشغل نفسها ـ كما كان ينبغى أن تفعل ـ بتحليل هذا القرن الصهيونى، ورصد أسباب الفشل العربى فى المواجهة ضد الصهيونية، وتحديد لحظات النجاح فى هذه المسيرة الدامية الطويلة، ولعل أهمها على الإطلاق الانتصار العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والانتفاضة الفلسطينية.

ولولا مبادرة من معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، والذى عقد ندوة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧، أسهم

فيها ببحوثهم مجموعة مختارة من الباحثين العرب، وكان عنوانها «مائة عام على الصهيونية» لكانت الواقعة مرت بدون أن يلتفت أحد إلى أهمية الوقوف أمامها بالبحث والتحليل، بل وممارسة النقد الذاتي. ويمكن أن نضيف إلى هذه المبادرة محاولة أعلن عنها الأستاذ توفيق أبو بكر فى نشرة «المنتدى» التى يصدرها منتدى الفكر العربى فى عمان. وتبدو أهمية هذه المحاولة الفكرية فى كونه قد قام بجمع شهادات بعض كبار رجالات العرب وحاورهم حول مائة عام على الصهيونية. ويقرر أن الهدف كان «وقفة استراتيچية مطولة لأهل الفكر والخبرة فى وطننا العربى لمراجعة حصاد القرن بأفق علمى عميق، وذلك لاستخلاص الدرس ومحاولة رسم استراتيچية للقرن القادم، تستوعب الدروس والمتغيرات وتنهض بأعباء التحديات فى عالم جديد ما زالت معالمه قيد التشكيل». ويقرر الأستاذ أبو بكر فى بداية مقالته الموجزة وهو يعلن عن قرب صدور هذه الشهادات العربية فى كتاب «ما زلنا عربا وفلسطينيين، وبعد مائة عام على الصهيونية السياسية التى وضعت قواعدها فى مؤتمر بازل (آب/ أغسطس ١٨٩٧) نعانى من نتائج قرن من المأساة، حفل بانكسارات كبرى تخللتها نقاط ضوء، وانتصارات صغيرة فى معارك المواجهة والمقاومة والانتفاضة، وما زال الصراع مفتوحا رغم تسويات متعثرة، هنا وهناك ، تبدو بعيدة عن إرساء سلام عادل ووطيد وقابل للدوام، وتبدو أقرب إلى الهدنة ومراجعة الحسابات منها إلى أى شىء آخر».

إن مرور مائة عام على الصهيونية يجعلنا ـ وفاء بالمسئولية

العلمية ـ نقف بالدرس والتحليل والنقد لهذه الأسطورة الدينية التى ذهبت إلى أن «شعب الله المختار» لم ينفك أعضاؤه منذ بداية الشتات اليهودى عن أن يحلموا بالعودة إلى فلسطين «أرض الميعاد». وهى الأسطورة التى بنيت عليها إيديولوچية سياسية هى الصهيونية، والتى نجح دعاتها البارزون وعلى رأسهم تيودور هرتزل أن ينقلوها من مصاف «اليوتوبيات السياسية» التى حفل بها القرن التاسع عشر، إلى عالم الواقع الفعلى، وذلك بفضل الجهد الفكرى والتنظيم الدقيق والتعبئة الفعالة لليهود. وقد أثمرت هذه الجهود جميعا إعلان الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، تحقيقا لنبوءة هرتزل الذى أعلن فى المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل ١٨٩٧ أن دولة إسرائيل ستنشأ بعد خمسين عاما من انعقاد المؤتمر.

مائة عام على الصهيونية حفلت بالصراع الدامى بين المستوطنين اليهود والشعب الفلسطينى، ثم بعد عام ١٩٤٨ بين الإسرائيليين والعرب، تدعونا إلى أن تقوم بتحليل مفهوم الذات الصهيونية من واقع الكتابات الإسرائيلية نفسها.

مشكلة البحث

لماذا اخترنا «مفهوم الذات الصهيونية» ليكون موضوعا لدراستنا بمناسبة مرور مائة عام على الصهيونية؟.

لفت نظرى فى إحدى جولاتى فى شبكة الإنترنت موقع صممته وزارة الخارجية الإسرائيلية من خلال السفارة الإسرائيلية فى واشنطن. وعنوانه «مئوية الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧»، وله عنوانان

فرعيان: ١٩٩٧ عام الصهيونية، والعيد المئوى للمؤتمر الصهيونى الأول، ويتضمن الموقع ثمانية عشر مقالا متنوعا تبدأ بتعريف الصهيونية وتنتهى بمقال عن «نصف قرن من الثقافة فى إسرائيل»، ويتضمن الموقع مقالات متعددة عن الإنجازات الصهيونية والإسرائيلية فى مختلف المجالات.

وواتتنى فكرة القيام بدراسة تحليلية لهذه العينة الممثلة للكتابات «الرسمية» الإسرائيلية، حين دعانى معهد البحوث والدراسات العربية إلى الاشتراك فى الندوة التى نظمها وأشرت إليها فى المقدمة.

وحدد اختيار الموضوع خبرتى السابقة فى إعداد كتابى «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر» الذى أصدره فى طبعته الأولى مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام عام ١٩٧٣. وقد بلورت فى هذا الكتاب منهجية محددة فى دراسة سمات الشخصية القومية تقوم على أساس التفرقة بين مفهوم الذات Self - Concept وصورة الآخر، مع الالتفات إلى العلاقة الجدلية بينهما. وقد قمت فى هذه الدراسة بتحليل الكتابات العربية التى تطرقت من باب النقد الذاتى لأسباب هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧، كما أننى - من ناحية أخرى - قمت بتحليل نقدى لصورة العرب لدى الإسرائيليين على مستوى النخبة السياسية والباحثين والجماهير.

الإطار النظرى والمنهج:

١ - مصطلح «مفهوم الذات Self - Concept» من المفاهيم

الأساسية فى علم النفس. ولا يتسع المقام لتتبع التطور التاريخى للمصطلح، والذى يرده بعض الباحثين إلى الفيلسوف الفرنسى الشهير رينيه ديكارت، وخصوصا تركيزه على إدراك الفرد لذاته من خلال منهجه فى الشك، وعبارتــه الشهيــرة «أنا أشك ـ إذن ـ أنا موجود». غير أن كتابات سيجموند فرويد تعد نقطة حاسمة فى بلورة المفهوم من خلال اهتمامه بالعمليات الذهنية الداخلية (١٩٠٠)، ثم تأتى من بعد ابنته آنا فرويد (١٩٤٦) لتعطى أهمية خاصة لنمو الأنا والتأويل الذاتى. غيـر أنه ينسب إلى عالم النفس الأمريكى كارل روجـرز (١٩٤٧) الذى اهتم اهتماما خاصا بالذات الإنسانية. وجاءت فترة أهمل فيها هذا المفهوم نسبيا ـ لأسباب شتى ـ ثم سرعان ما عاد إليه علماء النفس والإدارة من جديد، ليكتشفوا أن استخدامه يمكن أن يؤدى إلى نتائج باهرة فى مجال البحث والعلاج والتعليم والإدارة.

وأبسط تعريف لمفهوم الذات أنه «الصورة الذهنية التى يشكلها فرد معين عن نفسه». غير أنه ينبغى الالتفات إلى سمات مفهوم الذات، والتى تنحصر فى ثلاثة: «أنه تتم صياغته من خلال الخبرة العملية والواقعية، وأنه عادة ما يكون منظما، بمعنى أنه يتسم بالاتساق، وأخيرا أنه يتصف بالحركة والديناميكية، بمعنى أنه يمكن أن يتغير وفقا لمتغيرات داخلية أو ظروف خارجية.

وتبدو أهمية مفهوم الذات على وجه الخصوص حين ينتقل من مجال علم النفس الفردى والاجتماعى، إلى علم نفس العلاقات الدولية، لتفسير الاتجاهات الأساسية لشعب ما، سواء فى نظرته لذاته، أو فى إدراكه للآخر. وقد استخدم بعض علماء النفس الإسرائيليين

هذا المفهوم بشكل بارع لتفسير الشخصية اليهودية، وعلاقة هذا التفسير بصعود الصهيونية كإيديولوچية سياسية، ونجاحها فى تعبئة يهود العالم وإنشاء الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ . ومن أبرز هؤلاء جاى جونين أستاذ علم النفس اليهودى الأمريكى فى كتابه «الهوية اليهودية: منظور نفسى اجتماعى» الصادر فى كاليفورنيا عام ١٩٧٧، وروفائيل باتاى فى كتابه «العقل اليهودى» الصادر فى نيويورك عام ١٩٧٧.

ويتميز جونين من بين هؤلاء العلماء الإسرائيليين بأنه أكثرهم موضوعية فى تعرضه لمفهوم الذات اليهودية. وقد نجح فى أن يضع يده على مفتاح أساسى لفهم الشخصية اليهودية، من خلال تركيزه على مفهوم الذات ونظرتها إلى الآخر. ويقرر أنه استمرارا لتقاليد دينية وممارسات ثقافية واجتماعية ممتدة. يفرق اليهود بين أنفسهم وغير اليهود. اليهودى تقليديا يعتبر نفسه أنه يعمل عقله وفكره فى المقام الأول، فى حين أن غير اليهودى يمكن أن يقنع بالأعمال اليدوية التى لا يقبل اليهودى ممارستها باعتبارها مهينة له.

ومن هنا يمكن القول إن التفرقة الحاسمة بين اليهود والأغيار تعد أساسية لفهم أعماق الشخصية اليهودية، وأبعاد الشخصية الإسرائيلية من بعد. وهذه التفرقة هى التى شكلت سمة أساسية لليهود، وهى إحساسهم بالسمو إزاء الأغيار الأقل تعليما وثقافة. وكذلك الشعور بالدونية إزاء المعاملة الاجتماعية من الأغيار التى يتعرضون لها، والتى تحمل فى طياتها الاحتقار.

وقد التفت هرتزل إلى هذه السمة فكتب فى يومياته بتاريخ ٢٢

يوليو ١٨٩٥ تحت عنوان «مبحث فى النفسية القومية» أن اليهود الذين هم شعب محتقر تواقون للإحساس بالشرف والكرامة، ومن هنا، فإذا استطاع شخص أن يعبئهم تحت هذا الشعار، فإنه يمكن له أن يقودهم. وهكذا أقنع هرتزل اليهود أنه لا سبيل أمامهم سوى تبنى الصهيونية كإيديولوچية سياسية، تؤدى مع الزمن إلى إنشاء دولة إسرائيل التى سيحسون تحت علمها بالشرف والكرامة.

وهكذا يمكن القول إننا نستمد إطارنا النظرى فى الدراسة من علم النفس الاجتماعى للعلاقات الدولية، وهو فرع من الفروع العلمية الذى لقى ازدهارا واسعا وتطبيقات خلاقة فى العقود الثلاثة الأخيرة، مع تركيز على «مفهوم الذات»، والآخر كما ينعكس فى الكتابات الإسرائيلية الاحتفالية الرسمية بمرور مائة عام على الصهيونية.

٢ ـ وقد كان أمامنا فيما يتعلق بالمنهج وأدوات البحث اختيارات متعددة. لدينا أسلوب تحليل المضمون ومنهج الخطاب، ومنهج تحليل حقوق الدلالة، ومنهج تحليل مسار البرهنة.

وقد وضع الباحث اللبنانى المعروف ناصيف نصار منهجا يتقاطع مع هذه المناهج المطروحة، وإن كان لا يتطابق تماما مع أى منها. فى كتابه المهم «تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة فى الفكر العربى الحديث والمعاصر» المنشور فى بيروت، الطبعة الثانية عام ١٩٩٤. وهو يطلق عليه منهج الأنساق المتكاملة لتحليل التصورات الإيديولوچية. وهو يدرس فى كل نظام إيديولوچى أربع عمليات: تحليل نسق المقومات، وتحليل نسق العلاقات، وتحليل نسق العوامل، وتحليل نسق الوظائف.

ويستحق هذا المنهج - نظرا لتكامله وشموله - أن يختبر فى دراسة مفهوم الذات الصهيونية، غير أنه نظرا لأن دراستنا مجرد دراسة استطلاعية، فنحن نقنع فى هذه المرحلة بالتركيز على فئة «ماذا قيل» عن الموضوع الرئيسى والموضوعات الفرعية، وعلى فئة «كيف قيل» على بعد الذاتية والموضوعية. وهاتان الفئتان ماذا قيل، وكيف قيل هما أهم الفئات الرئيسية التى يعتمد عليها أسلوب تحليل المضمون.

عينة الدراسة

يتكون موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت، والذى جاء تحت عنوان «مئوية الصهيونية» من ثمانى عشرة مقالة. منها أربع مقالات تعريف بشخصيات يهودية هى على التوالى: تيودور هرتزل، وداڤيد بن جوريون، وحاييم وايزمان، وزئيف جابوتنسيكى، وأربع عشرة مقالة تشمل موضوعات شتى. وقد آثرنا أن نستبعد من التحليل مقالات التعريف بالشخصية، وبقى أمامنا إذن أربع عشرة مقالة، وبيانها كما يلى:

١ - الصهيونية: مقدمة مقتطفة من كتاب الأستاذ بنيامين نيوبرجر.

٢ - سير الأحداث، إعداد المركز الإعلامى الإسرائيلى.

٣ - الفلسفات الصهيونية، إعداد المركز الرئيسى للإعلام.

٤ - من «الهاشومير» إلى قوات الدفاع الإسرائيلية، الكولونيل متقاعد الدكتور مائير بال.

٥ ـ العائدون إلى الأرض، نافاتالى جريتورد.

٦ ـ الاستيطان اليهودى فى أرض إسرائيل، المركز الإعلامى الإسرائيلى.

٧ ـ الحروب العربية الإسرائيلية، نيناثل لورش.

٨ ـ أهداف الصهيونية اليوم، اليعازر شويد.

٩ ـ حركات الشباب، المركز الإعلامى الإسرائيلى.

١٠ ـ قاموس الصهيونية، المركز الرئيسى للإعلام.

١١ ـ الهجرات والاستيعاب، المركز الإعلامى الإسرائيلى.

١٢ ـ خمسون عاما من العلم والتكنولوچيا فى إسرائيل، دان أنيزبرج.

١٣ ـ خمسون عاما من الإنجازات الاقتصادية،موشى فلبر.

١٤ ـ خمسون عاما من الثقافة فى إسرائيل، آشر ويل.

إطار التحليل

وقد وضعنا إطارا لتحليل هذه المقالات ينقسم إلى خمسة موضوعات: الصهيونية والتاريخ والتعددية، الحركات الصهيونية والعمليات الاجتماعية، المؤسسات والأنساق، والعلاقة مع الآخر، والصهيونية وما بعدها.

١ ـ الصهيونية والتاريخ والتعددية

نحلل تحت هذا العنوان ثلاث مقالات أساسية: الأولى تعريف بالصهيونية، وهى تعكس بقوة مفهوم الذات الصهيونية، بكل ما يتضمنه من تحيزات فى تحديد العلاقة بين الذات والآخر، أو بعبارة أخرى اليهود والأغيار، والثانية تسرد التاريخ الصهيونى من عام ١٨٧٠ حتى الوقت الراهن، والثالثة تصنف الفلسفات الصهيونية الأساسية.

١ ـ ويبدأ نيوبرجر فى المقالة الأولى تحديد الأصل التاريخى لكلمة الصهيونية Zionism فيقرر أنها هى الكلمة التوارتية Zion التى غالبا ما استخدمت كمرادف للقدس وأرض إسرائيل (Eretz-Yisrael) . ويضيف الكاتب الصهيونى أن الصهيونية هى إيديولوجية تعبر عن أشواق يهود العالم التى تركزت حول وطنهم التاريخى «زيون» أى أرض إسرائيل.

وهذا الأمل فى العودة إلى الوطن نجد التعبيرات الأولى عنه لدى اليهود الذين هاجروا إلى بابليون منذ ألفين وخمسمائة سنة مضت، وهو الحلم الذى تحول من بعد إلى حقيقة. وهكذا ـ كما يقرر ـ فالصهيونية السياسية التى تبلورت فى القرن التاسع عشر لم تخترع لا المفهوم ولا ممارسة العودة. على العكس فهى وضعت يدها على

فكرة قديمة، وحركة نشطة مستمرة، وكيفتها لكى تشبع حاجات اليهود المحدثين وتتفق مع روح الزمن.

وهو يرى أن جوهر الصهيونية يظهر فى «إعلان إنشاء دولة إسرائيل» فى ١٤ مايو ١٩٤٨ والذى ينص على أن:

«أرض فلسطين كانت موطن الشعب اليهودى، وهنا صيغت هويتهم الروحية والدينية والسياسية. هنا ظهروا لأول مرة كدولة، وخلقوا قيمهم الثقافية والتى لها دلالة قومية وعالمية وأعطوا العالم الكتاب الخالد الذى هو كتاب الكتب. وبعد أن أجبروا على الهجرة من أرضهم، ظل الشعب معتقدا فيها خلال تشتتهم، ولم يتوقف أبدا عن الصلاة والأمل لعودته إليها، ولإعادة تأسيس حريته السياسية على أرضه».

ويحاول الكاتب الصهيونى تأسيس الأسطورة الدينية والسياسية للصهيونية، فيقرر أن فكرة الصهيونية تعتمد على العلاقة بين الشعب اليهودى وأرضه، وهى صلة بدأت منذ حوالى ٤٠٠٠ عاما حين استقر إبراهيم فى كنعان، والتى عرفت بعد ذلك بأرض إسرائيل. ومن هنا يمكن القول أن مفهوم «أرض إسرائيل» جوهرى بالنسبة للتفكير الصهيونى، باعتبارها - كما يقرر - الموطن التاريخى للشعب اليهودى، والاعتقاد بأن الحياة اليهودية فى أى مكان خارجها هى حياة مهجر. وعبر القرون واصل اليهود ارتباطهم القوى والفريد بموطنهم التاريخى وعبروا عن أشواقهم إليه من خلال الطقوس الدينية والآداب.

وربما لم تكن الصهيونية الحديثة، قد نشأت واشتد عودها فى

القرن التاسع عشر لو لم يكن اليهود تعرضوا لموجات من مناهضة السامية والتى سبقتها قرون من الاضطهاد. ذلك أنه عبر الزمن طرد اليهود من ألمانيا وفرنسا والبرتغال وإسبانيا وانجلترا وويلز، مما أدى إلى تأثيرات عميقة على النفسية اليهودية فى القرن التاسع عشر. وفى ظل هذا المناخ ظهر زعماء الصهيونية الأوائل وأبرزهم موسى هيس الذى - كما يقرر الكاتب الصهيونى - هزته المذبحة الدموية لليهود فى دمشق عام ١٨٤٤ ، والذى أصبح من بعد رائد الصهيونية الاشتراكية. وليون بنسكر الذى هزته مذابح اليهود عامى ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، والتى أعقبت اغتيال القيصر ألكسندر الثانى، والذى تولى من بعد قيادة «أحباء صهيون Hibbat Zion»، وتيودور هرتزل، والذى باعتباره صحفيا فى باريس خبر الحملة الضارية المضادة للسامية فى قضية دريفوس عام ١٨٩٦ ، والذى حول الصهيونية إلى صهيونية سياسية.

ويلفت النظر أن الكاتب الصهيونى يعتبر الصهيونية السياسية هى حركة التحرر الوطنى للشعب اليهودى، والتى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى سياق القومية الليبرالية التى سادت أوروبا. وقد ألفت الصهيونية - كما يرى - بين هدفى القومية الليبرالية وهما التحرير والوحدة.

وكان ظهور الصهيونية السياسية رد فعل لفشل الهاسكلاه (أى حركة التنوير اليهودية التى حاولت حل المشكلة اليهودية). والتفسير الصهيونى لهذا الفشل أن «التحرر الشخصى» والعدالة لا يمكن تحقيقهما، لأن المشكلات القومية لا تحلها سوى حلول قومية.

وعن علاقة الصهيونية بالقومية العربية يقرر الكاتب الصهيونى أن أغلب القيادات الصهيونية كانت تعرف أن هناك سكانا عربا فى أرض فلسطين، غير أنهم نظروا إليهم باعتبارهم أفرادا متفرقين لاتجمعهم أية هوية سياسية. ويقرر أن أغلب القادة ظنوا أنه يمكن أن يتعاون اليهود مع الفلسطينيين، غير أن الممارسة أثبتت العكس، فقد قابلت الهجرة اليهودية معارضة عربية شديدة، واشتد الصراع فى الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٤٧. وصدر قرار الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بإنشاء دولتين واحدة لليهود والأخرى للعرب. قبل اليهود القرار وأعلنت الدولة الإسرائيلية فى ١٤ مايو ١٩٤٨، فى حين رفض العرب القرار.

ويخلص الكاتب الصهيونى إلى أن الصهيونية ما زالت نشطة وتعمل بين اليهود فى المهجر باعتبار أن دولة إسرائيل هى مركز الحياة اليهودية.

ويمكن القول إن الكاتب حاول أن يغطى الأصول التاريخية لكلمة الصهيونية بناء على صياغة أسطورة دينية وسياسية متكاملة، فى ضوء اهتمام بتأكيد الاستمرارية التاريخية للصهيونية، وإن كان يعطى ثقلا خاصا للمذابح التى حدثت لليهود فى بعض البلاد، بالإضافة إلى تيار مناهضة السامية.

ومعالجة الكاتب الصهيونى تفتقد إلى الموضوعية فى سرد الأحداث. فهو يحكى التطور التاريخى للصهيونية من وجهة نظر ذاتية، تعبر عن مفهوم الذات الصهيونية تعبيرا بارزا، باعتباره يركز على اليهود تاريخا وثقافة وسياسة، ويتجاهل الآخر، والذى هو هنا الشعب الفلسطينى المستقر على أرضه منذ آلاف السنين. وهذا

الاتجاه هو الذى دفع بعض قادة إسرائيل فى الستينيات إلى أن يزعموا أنه ليس هناك شعب فلسطينى.

٢ ـ ومن ناحية أخرى تمثل المقالة الثانية التى تسرد التاريخ الصهيونى وثيقة نادرة تحتاج إلى تحليل متعمق ـ ليس هنا مجاله ـ للكشف عن النظرة الصهيونية للتاريخ، والتى يمكن الكشف عنها بدراسة منهجية «التحقيب التاريخى»، أى تقسيم التاريخ إلى حقب متميزة.

ذلك أنه ـ كما هو معروف فى علم التاريخ ـ أن اختيار بعض السنوات باعتبارها بداية لحقبة أو نهاية لها، عادة ما يحمل وجهة نظر قد تتسم بالذاتية المفرطة لمن يقوم بها ـ ومن هنا إذا أردنا أن نكشف عن تجليات مفهوم الذات الصهيونية فى ضوء تحليل سردها التاريخى، فيمكن أن نتأمل كيف قسمت الوثيقة التى تحت أيدينا فترات التاريخ.

ينقسم التاريخ الصهيونى ـ وفقا للوثيقة ـ إلى فترة أولى تبدأ عام ١٨٧٠ وتنتهى عام ١٨٩٦، وهى حقبة «رواد الصهيونية» ونجد فيها تقسيمات فرعية كما يلى:

ـ ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ تأسيس جمعيات أحباء صهيون فى روسيا ورومانيا والتى دعت إلى الاستيطان الزراعى فى أرض فلسطين.

ـ عام ١٨٧٠ أنشئت مدرسة زراعية فى شمال يافا.

ـ ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣ موجة الهجرة الأولى و كانت هجرة واسعة المدى أعضاؤها أساسا من روسيا من بينهم عديد من أعضاء جمعية أحباء صهيون.

- عام ١٨٨٢ صدور كتاب بنسكر «التحرر الذاتى» الذى يدعو إلى إنشاء وطن قومى لليهود. ووصول أعضاء حركية بيلو bilu. والتى كانت تدعو إلى إحياء الشعب اليهودى بالاستيطان فى أرض إسرائيل. وصل هؤلاء الأعضاء وكونوا أول جماعة منظمة من المستوطنين الأوائل الذين تطلق عليهم الوثيقة «الرواد الأوائل».

- عام ١٨٨٥ وفيه يصك ناثان بيرنابادم مصطلح الصهيونية داعيا لأفكار حركة أحباء صهيون.

- عام ١٨٩٠ تأسست لجنة اللغة العبرية بقيادة بن يهودا أبى اللغة العبرية كجزء من صراعه لإحياء العبرية كلغة حديثة.

- عام ١٨٩١ الفيلسوف اليهودى «آحاد هاعام» يزور فلسطين ويدعو إلى إنشاء مركز ثقافى يهودى.

- عام ١٨٩٦ يكتب هرتزل أبو الصهيونية السياسية «الدولة اليهودية» مؤكدا أن مشكلة مناهضة السامية يمكن أن تحل عن طريق إنشاء دولة يهودية.

الفترة الثانية ١٨٩٧ - ١٩٩٧ - وتطلق عليها الوثيقة سنوات التحدى والإنجاز.

بين ١٨٩٧ وعام ١٨٩٩ عقدت المؤتمرات الصهيونية الأول والثانى والثالث الذى تبنى دستورا كاملا للصهيونية.

وبين ١٩٠٠ و١٩٠٩ عقدت المؤتمرات الصهيونية الرابع والخامس والسادس والسابع كما حدثت الهجرة الثانية.

ثم حقبة أخرى من ١٩١٠ حتى ١٩١٩ انعقد فيها المؤتمر الصهيونى العاشر ثم الحادى عشر ووقعت الحرب العالمية الأولى.

وحقبة أخرى من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٩ حدثت فيها الهجرة الثالثة بالإضافة إلى وقائع أخرى مهمة.

ثم حقبة ١٩٣٠ حتى ١٩٣٩، والتى حدثت فيها الهجرة الخامسة. وتوالت الحقب ١٩٤٠ - ١٩٤٩ إلى حقبة ١٩٥٠ - ١٩٥٩، إلى حقبة ١٩٦٠ - ١٩٦٩، وحقبة ١٩٧٠ - ١٩٧٩، وحقبة ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ وأخيرا من عام ١٩٩٠ حتى اليوم.

ولا يتسع المقام لتحليل منطق التقسيم إلى هذه الحقب، أو تحليل الوقائع الأساسية فى كل حقبة.

غير أن التأمل الموضوعى فى هذه الوثيقة يجعلنا نخلص إلى ثلاث سمات أساسية فى التاريخ الصهيونى:

- ازدواج العمل الفكرى مع العمل التنظيمى والممارسة العلمية.
- التدرج والتراكم والإصرار على الهدف الاستراتيچى (إنشاء الدولة الإسرائيلية).
- الاهتمام بالجوانب الفنية الأكاديمية والإعلامية والمالية، والاستيطانية وخصوصا شراء الأراضى.

٣ - المقالة الثالثة التى تدرس الفلسفات الصهيونية تقرر أنه دخل صفوف الصهيونية يهود ينتمون إلى إيديولوچيات شتى، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ومنهم الدينى والعلمانى، وظهرت بينهم الاختلافات، مع وحدة الهدف وهو إنشاء الدولة الإسرائيلية فى نهاية المطاف.

ويصنف الكاتب الفلسفات الصهيونية إلى: الصهيونية السياسية، والصهيونية العلمية، والصهيونية التأليفية، والصهيونية الاشتراكية،

والصهيونية التنقيحية، والصهيونية الدينية، والصهيونية العامة، والصهيونية الروحية. ونتيجة التحليل الأساسية لهذه المقالة هى أن الصهيونية سمحت بالتعددية السياسية إلى أقصى مدى، ولكن الاتفاق الاستراتيچى كان على إنشاء الدولة، ومن ناحية أخرى الدراسة المتعمقة لهذه الفلسفات السياسية، يمكن أن توضح المنطق الكامن وراء سياسات الأحزاب الإسرائيلية، وسبب الانتقال فى السياسات الحكومية من موقف إلى آخر، فى ضوء التخلى عن موقف إيديولوچى محدد إلى منطق إيديولوچى آخر.

٢ ـ الحركات الصهيونية والعمليات الاجتماعية

نحلل فى هذا القسم ثلاث مقالات هى المستعيدون للأرض، والهجرة والاستيعاب، والحركات الشبابية.

١ ـ استعادة الأرض، كما يقرر الكاتب الصهيونى نافتالى جرينود، فى العصور الحديثة تعنى شراء واستصلاح واستيطان الأرض فى إسرائيل الكبرى، بواسطة الصندوق القومى اليهودى أو الأفراد العاديين أو المنظمات أو بواسطة دولة إسرائيل ذاتها، وذلك فى المرحلة الأخيرة.

وينبغى أن نقف طويلا بالتحليل أمام كلمة «الاستعادة» فهى تعنى أساسا أن الأرض الفلسطينية كانت يهودية فى الأصل، ثم اغتصبت منهم، ومن هنا فعملية شرائها واستصلاحها والاستيطان فيها هى استعادة لأرض كانت ملكا لليهود من قبل.

ومن الواضح أن فى ذلك تزييفا صريحا للتاريخ، ولكنه تزييف رأى قادة الصهيونية أنه ضرورى لسببين: أولا لاستكمال الأسطورة الصهيونية المبدئية التى ادعت أن علاقة اليهود بفلسطين كانت قديمة قدم التاريخ، وثانيا لأن الهدف الاستراتيجى الصهيونى كان توسيع رقعة الأراضى الفلسطينية المغتصبة سواء بالشراء الحقيقى أو

الصورى، أو بمجرد الاستيلاء على ما يطلق عليه أملاك الغائبين، أو بالمصادرة بزعم أهمية الأرض لأغراض الدفاع. لقد كانت الأرض منذ الصراع الصهيونى العربى أحد مجالات النزاع الرئيسية.

ويتتبع الكاتب الصهيونى البدايات الأولى لما يطلق عليه حركة «استعادة الأرض» منذ الحقبة العثمانية المتأخرة، حيث قام السير موسى مونتفيور (١٧٨٤ ـ ١٨٨٥) بأول عملية لشراء الأرض، فقد اشترى عشرة هكتارات فى يافا عام ١٨٥٥، ولم يأت عام ١٨٨٢ حتى كان قد أتم اليهود شراء ٢٢٠٠ فدانا. ويتابع الكاتب تصاعد عملية الاستيطان وبناء المستعمرات فى مرحلة الانتداب البريطانى (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨).

استعادة الأرض اتخذت معانى جديدة بعد قيام الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨. وذلك لأنها لم تعد تحدها أى قيود بعد أن باشرتها الدولة بطريقة مباشرة وغير مباشرة. وفى عام ١٩٦٠ أنشئت «مؤسسة أراضى إسرائيل» لإدارة أراضى الدولة بالإضافة إلى ٨٠,٠٠٠ هكتار يملكها الصندوق القومى اليهودى، وصدر فى نفس العام القانون الخاص بهذه المؤسسة، مقررا أن أملاك الدولة والصندوق لا يجوز بيعها. وهكذا نجد فى عام ١٩٦٨ أن هيئات الدولة تملك ٩٢٪ من مساحة إسرائيل.

ويقرر الكاتب أن الصندوق القومى اليهودى هو أبرز الهيئات التى عملت على تحويل الشعار التوراتى «استعادة الأرض» من مجرد شعار إلى حقيقة واقعة.

٢ ـ تتابع المقالة الثانية المراحل الأساسية للاستيطان اليهودى فى

فلسطين وتخلص إلى أن المستوطنات الإسرائيلية، سواء كانت تنتمى إلى الكيبوتزات أو الموشافات، تحاول تكييف نفسها مع الحياة الحديثة وأصبحت أقل مركزية، وتركز على الأسرة والفرد فى نفس الوقت، وتستثمر فى الصناعة والزراعة معا.

٣ ـ وتحلل المقالة الثالثة بالتفصيل الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومراحل عملية استيعاب المهاجرين.

٤ ـ والمقالة الرابعة عن حركات الشباب التى تجد مبرراتها فيما يقرر الكاتب فى أنها تقدم الفرصة للمراهقين لكى يضعوا مشاعرهم ومثالياتهم موضع التنفيذ، من خلال مساعدة الآخرين على بناء أراضيهم، ومن ناحية أخرى إقامة علاقات وثيقة مع الشباب فى العالم. وتتتبع المقالة النشأة التاريخية لحركات الشباب، وأنواعها المختلفة والمتنوعة.

٣ ـ المؤسسات والأنساق

نحلل تحت هذا العنوان أربع مقالات عن قوات الدفاع الإسرائيلية وإنجازات العلم والتكنولوچيا والإنجازات الاقتصادية والثقافية فى إسرائيل من وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية.

١ ـ تتابع المقالة الأولى النواة الأولى لقوات الدفاع الإسرائيلية منذ تبلور المجتمع اليهودى فى فلسطين عام ١٨٧٠ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، حيث استقرت ممارسة الدفاع عن المستعمرات الإسرائيلية. ومن العلامات البارزة فى هذا المجال إنشاء مؤسسة هاشومير (الحارس) عام ١٩٠٩ للقيام بمهام الحراسة والأمن للمستعمرات اليهودية عبر أرجاء البلاد. وتوضح المقالة الصور المختلفة لتعاون اليهود مع الجيش التركى أولا ثم مع الجيش الإنجليزى، وتقسم مراحل التطور المختلفة إلى مرحلة العشرين عاما الأولى من الانتداب البريطانى (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ثم مرحلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) وفى هذه الحقبة ظهرت ثلاث مؤسسات عسكرية هى: كتائب الشباب والقوة الضاربة (البالماخ) والهاجاناه. ثم نأتى لمرحلة الصراع ضد الإنجليز (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨) ثم ما يطلق عليه «حرب الاستقلال» (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩).

وقد ورثت قوات الدفاع الإسرائيلية التى أنشئت فى أول يونيو

١٩٤٨ تراث الهاجاناه وتطورت حتى وصلت إلى وضعها الراهن.

٢ ـ تتابع المقالة الثانية إنجازات العلم والتكنولوچيا فى إسرائيل وتركـز ـ تاريخـيـا ـ على إنشـاء التـخنيـون (المعـهـد الإسـرائيلى للتكنولوچيا) عام ١٩٢٤، والجامعة العبرية التى أسست عام ١٩٢٥ ومعهد وايزمان للتعليم الذى أُنشئ عام ١٩٤٦.

وتتناول المقالة تطور العلم والتطوير فى الجامعات الإسرائيلية التى يدرس فيها فى الوقت الراهن ١٠٠,٠٠٠ ألف طالب منهم ١٨٪ من طلبة مرحلة البكالوريوس يدرسون العلوم وخمسون فى المائة من طلبة الدكتوراه يدرسون العلوم أو الطب.

وتنفق إسرائيل سنويا ٢٦٠ مليون دولارا على البحث العلمى، وهناك أيضا حركة نشطة للبحث والتطوير فى المجال الصناعى. وهناك تركيز شديد على وضع نتائج البحث العلمى موضع التنفيذ. كما أنه تم تطوير التعليم التكنولوجى وفق برنامج ناجح معروف باسم «تمدا ١٩٩٨» حيث تم التركيز على تعليم الرياضيات والعلم والتكنولوجيا فى كافة المراحل التعليمية.

وقد شهدت إسرائيل ـ كما تقرر المقالة ـ فى السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا فى معدلات الإنتاجية الصناعية، كما أن معدل النمو وصل إلى ٥٪ ويشارف ٦٪ وهو يعد من أعلى المعدلات فى العالم الصناعى. ويتضح من العرض الحرص على الربط بين البحث العلمى والتنمية، والتركيز على تنفيذ نتائج البحث العلمى.

٣ـ المقالة الثالثة تتعلق بالإنجازات الاقتصادية. وهى تقرر أن الاقتصاد الإسرائيلى نجح نجاحا باهرا فى مواجهة أربعة تحديات

رئيسية : الأمن، وتحمل عبء استيعاب المهاجرين، والحاجة إلى تأسيس بنية تحتية للاقتصاد، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية.

وتلخص المقالة الإنجازات الاقتصادية الإسرائيلية فى عدد من النقاط الأساسية كما يلى:

- أصبحت إسرائيل إحدى الدول القائدة فى مجال النمو الاقتصادى حيث بلغ معدل النمو ٥٪ سنويا فى التسعينيات.

- ألحقت إسرائيل بقائمة أعلى عشرين دولة من ناحية معدلات نصيب الفرد من الدخل القومى.

- الوصول إلى أعلى معدلات التصدير فى العالم.

- مواجهة تأثيرات التضخم بطريقة فعالة.

- الوصول فى أغلب السنوات إلى معدل التشغيل الكامل، مع تحمل عبء استيعاب ٢,٦ مليون مهاجر.

- جعل الإنتاج الصناعى وخصوصا فى مجال قطاع التكنولوجيا الدقيقة العامل الأساسى فى الاقتصاد الإسرائيلى.

- تطوير أكثر نظم الزراعة تطورا فى العالم.

٤- وفيما يتعلق بالإنجازات الثقافية تركز المقالة على التحول المهم فى الاستراتيجية الثقافية التى كانت تركز فى البداية على خلق «بوتقة صهر melting pot يصهر فيها اليهود مهما كانت خلفياتهم الثقافية وسواء كانوا ينتمون إلى اليهود الغربيين أو الشرقيين. غير أنه سرعان ما ثبت فشل هذه السياسة وتم الإقلاع عنها فى ضوء إستراتيجية ثقافية جديدة تركز بشكل غير مبالغ فيه على ما يجمع اليهود جميعا، وفى نفس الوقت تعطى الفرصة لكل طائفة منهم لكى

تعبر عن نفسها ثقافيا بالطريقة التى تراها.

وفى المقال تفصيلات متعددة عن أجيال المبدعين الإسرائيليين المتتالية والسمات التى تميز كل جيل.

وتركز المقالة فى النهاية على التطور البالغ الذى حدث فى إسرائيل وحولها من مجرد شعب منكفئ على ذاته، إلى شعب منفتح على الثقافة العالمية بكل تياراتها المتعددة. وهناك الآن فى إسرائيل سعى دائب لتأكيد الهوية الثقافية، مما ينعكس إيجابيا على حركة الإبداع فى مختلف الآداب والفنون، كل ذلك بالإضافة إلى تسارع رقعة من يتمتعون بثمار الإبداع بمختلف صوره.

٤ـ العلاقة مع الآخر

نحلل فى هذا القسم مقالتين الأولى عن قاموس الصهيونية والثانية عن الحروب العربية الإسرائيلية.

١ـ ابتداء نقرر الأهمية الكبرى لتحليل قاموس الصهيونية، لأن المصطلح الصهيونى يعكس فى كثير من الأحيان تجليات مفهوم الذات الصهيونية بكل ما يتضمنه هذا المفهوم، من محاولة الارتداد إلى التراث اليهودى لإثبات استمرارية المسيرة الصهيونية منذ القدم حتى الوقت الراهن، أو التحيز فى تصور الوقائع التاريخية، أو النظرة السلبية للأغيار وخصوصا بالنسبة للعرب، أو محاولات تزييف التاريخ بكل أنماطها. ولعل إطلاق اسم «حرب الاستقلال» على الحرب اليهودية عام ١٩٤٨ أبلغ دليل على خطورة استخدام المصطلح الصهيونى لتزييف التاريخ، لأن هذه الحرب ببساطة لم تكن إلا حربا استعمارية قامت بها قوات الاستعمار اليهودى، التى مارست اغتصاب الأرض الفلسطينية منذ عقود طويلة وليس «استعادتها» كما يقرر المصطلح الصهيونى.

ومن بين الأمثلة البارزة للمصطلح الصهيونى الذى يعكس الأيديولوجية الصهيونية ذاته إطلاقهم لفظ Aliya على كل موجة من موجات الهجرة إلى فلسطين، وهى تعنى أساسا «الصعود» وكأن كل

هجرة من الشتات اليهودى إلى فلسطين هى «الصعود» إلى أرض الميعاد.

وقد التفت مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام منذ وقت مبكر إلى أهمية التحليل النقدى للمفاهيم والمصطلحات الصهيونية فأصدر للدكتور عبد الوهاب المسيرى عام ١٩٧٥ موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية «رؤية نقدية»، والتى كانت فى الواقع محصلة جهد جماعى شارك فيه عديد من باحثى المركز تحت إشرافه.

وهو المشروع الذى طوره المسيرى ليصبح موسوعة شاملة من عدة أجزاء.

٢ـ وتظهر تجليات مفهوم الذات الصهيونية كأبرز ما تكون فى الحروب الإسرائيلية العربية. ذلك أن المسلك الإسرائيلى فى الحروب، سواء فى القيام بالعمليات العسكرية، أو فى التعامل مع أسرى الحرب، أو فى حالات الانسحاب الإسرائيلى بعد نهاية الحروب، تكشف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن انعكاسات مفهوم الذات الصهيونية على السلوك الإسرائيلى.

ومقالة نيناتل لورش تبدأ بالحديث عن «حرب الاستقلال» (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) وقد سبق لنا أن أشرنا إلى دلالة استخدام مصطلح «حرب الاستقلال» للدلالة على الحرب الاستعمارية التى شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى وضد القوات المسلحة العربية التى حاولت إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وقد تعرضت المقالة للعداون الإسرائيلى على مصر عام ١٩٥٦،

والذى كانت إسرائيل فيه مجرد طرف صغير بالإضافة إلى فرنسا وانجلترا، تطلق عليه بكل بساطة حملة سيناء ١٩٥٦، ورمزها الكودى «عملية قادش». وتتجاهل المقالة تماما التآمر الدولى الواسع المدى الذى سبق الحرب، وأدى إلى شن العدوان على مصر، والكاتب الصهيونى يعرض إنجازات الجيش الإسرائيلى بعبارات يتضح منها الفخر الشديد، ويقرر أن هذه الحرب أعطت إسرائيل فرصة لالتقاط أنفاسها لمدة عشرة سنوات.

ثم تحكى المقالة حرب يونيو ١٩٦٧ من وجهة النظر الإسرائيلية، وكأن مصر هى التى قامت بالعدوان على إسرائيل، مع أن الوثائق الرسمية التى كشف عنها النقاب بعد ذلك بسنوات، أثبتت أن العدوان الإسرائيلى كان ثمرة اتفاق وتآمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وحين يتعرض الكاتب الإسرائيلى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى يطلق عليه حرب يوم كيبور، لا يستطيع إلا أن يعترف بالفشل الإسرائيلى الذريع فى التنبؤ بوقوع الحرب، بالإضافة إلى اعترافه بالإنجازات العسكرية البارزة المصرية والسورية فى الأيام الأولى للحرب، وإن كان يعود فيقرر أن الهجوم المضاد الإسرائيلى نجح فى إعادة امتلاك زمام المبادرة.

ويلفت النظر فى كاتب المقالة أنه يعتبر حرب أكتوبر ١٩٧٣ من وجهة النظر الإسرائيلية كانت تمثل فشلا واضحا بالنسبة لإسرائيل. ويقرر أن عدد القتلى من الجيش الإسرائيلى وصل إلى ٢٦٨٨ قتيلا وهو رقم كبير فى سجل القتلى الإسرائيليين فى حروب إسرائيل. وقد

أدى الفشل إلى استقالة رئيس الأركان الإسرائيلى ديفيد ألعازر ومدير المخابرات الإسرائيلية.

ولا ننسى فى هذا الصدد أدبيات الهزيمة الإسرائيلية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى كان عنوانها البارز «التقصير» وهى تتشابه إلى حد ما مع أدبيات الهزيمة العربية فى حرب يونيو ١٩٦٧ والتى كان عنوانها البارز «النقد الذاتى بعد الهزيمة» وهو عنوان كتاب مهم للمفكر السورى المعروف صادق جلال العظم.

ويظهر تشويه التاريخ واضحا فى تعريف المقالة للاجتياح الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ والتى يطلق عليه تسمية زائفة لا علاقة لها بالواقع «عملية سلام الجليل»

وتتعرض المقالة للانتفاضة وما أدت إليه من مضاعفة أعباء الجيش الإسرائيلى، ثم تذكر حرب الخليج عام ١٩٩١، والتى شغلت فيها إسرائيل بحماية العمق المدنى فى المقام الأول.

وتسجل المقالة أنه قد سقط فى حروب إسرائيل ضد العرب ٢٠,٣٩ عسكريا حتى مارس ١٩٩٧ وهو - كما يقرر الكاتب الصهيونى - رقم كبير بالنسبة لدولة صغيرة.

ويخلص فى النهاية إلى أنه ما دامت هناك دول لم تعترف بعد بإسرئيل فإن مهمة الجيش الإسرائيلى فى الدفاع ستظل قائمة.

٥ ـ الصهيونية وما بعدها
نظرة مستقبلية

قد يكون ختام هذا الملف الإلكترونى الذى أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية ونشرته على شبكة الإنترنت عن «مائة عام على الصهيونية» من أهم مواده. ذلك لأن المقالة التى كتبها ألعازر سكويد بعنوان «أهداف الصهيونية اليوم» زاخرة بالأفكار المهمة والملاحظات الذكية التى تثبت متابعة الكاتب الدقيقة للتيارات الفكرية المتصارعة فى العالم اليوم، وخصوصا ما يتعلق منها بحركة ما بعد الحداثة وانعكاساتها الإيديولوجية والسياسية على مختلف بلاد العالم.

ويقرر الكاتب الصهيونى فى البداية أنه بمناسبة العيد المئوى للصهيونية (١٨٩٧ـ ١٩٩٨) والعيد الفضى لدولة إسرائيل (١٩٤٨ ـ١٩٩٨) فإن المنظمة الصهيونية العالمية مشغولة بمواجهة حاجات إسرائيل واليهود فى المهجر، وهى لذلك معنية بإعادة التفكير وتحديث افتراضاتها، وإعادة هيكلة تنظيماتها من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفى مقدمة المتغيرات التى تدعو المنظمة لذلك مجموعة مترابطة من الأسباب يمكن إيجازها فيما يلى:

١ـ انهيار الاتحاد السوڤييتى بكل آثاره، وأهمها الهجرة الجماعية من الاتحاد السوڤييتى السابق إلى إسرائيل، حيث نجح المهاجرون

الجدد فى التكيف الاجتماعى والاقتصادى. وفى تقدير الكاتب الصهيونى أنه خلال العقد القادم سيهاجر كل اليهود تقريبا فى الاتحاد السوفييتى السابق إلى إسرائيل، حين يحدث ذلك فإن إسرائيل ستضم أغلبية يهود العالم.

٢- نجاح عملية السلام لو تم ذلك، ستجعل إسرائيل تدخل شبكة العلاقات الطبيعية مع جيرانها ومع النظام السياسى الدولى.

٣- هناك تغيرات أساسية حدثت فى البنية الاجتماعية لإسرائيل وفى اتجاهاتها السياسية وكذلك بين يهود المهجر.

٤- ويمكن القول - كما يقرر الكاتب الصهيونى - إن الشعور السائد بين يهود المهجر جزء من عملية تطبيع بينهم وبين البلاد التى يعيشون فيها، تنامى إحساسهم بأنهم يعيشون فى وطنهم، كما أن مركز نشاطهم ومصالحهم تتركز فى البلاد التى يقيمون فيها.

ويقرر الكاتب أنه - وضعا فى الاعتبار كل هذه المتغيرات - ينبغى إعادة دراسة الموقف السياسى والثقافى فى ضوء توجيه كل الجهود لتحقيق أهداف الصهيونية.

ولكن ماذا تعنى الصهيونية فى عالم اليوم؟

يتعرض الكاتب لما يسميه «عرض ما بعد الصهيونية» «Post - Zionist Syndrome» وهو يعنى أساسا - أنه مهما كانت الأسباب - فإن المشروع الصهيونى قد وصل إلى منتهاه، بمعنى أنه قد حقق أغراضه التى قام من أجلها وينبغى أن ينتهى.

ومشكلة «عرض ما بعد الصهيونية» بالغة التعقيد - كما يقرر الكاتب الصهيونى - ويسود بشأنها الخلافات بين المفكرين

الإسرائيليين، ويمكن القول إن تجلياته الإيديولوجية لا تمثل سوى آراء عدد محدود من المؤيدين، ولكن هؤلاء لهم صوت عال ومسموع فى الإعلام، وهم يمثلون - فى رأيه - وجهات نظر نخب لها تأثير محدود على المجتمع الإسرائيلى.

غير أن «ما بعد الصهيونية» هى أيضا عملية سياسية وسوسيولوجية، وهى بهذا الوصف تطال جبهة أعرض بكثير مما يعتقد الكثيرون، كما أن تأثيرها بالغ العمق، فهى تنعكس على السياسات الحكومية، كما يظهر تأثيرها أيضا فى اتجاهات بعض الأحزاب السياسية.

الظاهرة من المنظور الإيديولوجى

ينبغى معالجة ظاهرة «ما بعد الصهيونية» - كما يقرر الكاتب الصهيونى - أولا من المنظور الإيديولوجى ، وهناك نمطان من ما بعد الصهيونية.

النمط الأول : ينظر إلى الصهيونية من زاوية تحبيذها، وقد يكون من منطلق الإسراف فى التأييد، ولكنه يخلص إلى أن الصهيونية قد حققت كل أهدافها ولم يبق منها شيء بعد. فتطبيع الشعب اليهودى هى عملية قد تمت تماما كما تصورها هرتزل. ومن هنا فأنصار هذا الرأى يقولون دعونا الآن نسعى إلى تحقيق الأهداف العادية التى تسعى لها الأمم المستقرة بأمان فى دولها، مثل رفع مستوى المعيشة، وترقية مستوى الوجود الاجتماعى والثقافى.

وقد حدث هذا التحول الفكرى عقب حرب ١٩٦٧ ، حينما نشأ

الإحساس أن دولة إسرائيل قد أثبتت أنها رسخت دعائمها بشكل كاف، ولم يعد من الممكن «إلقاؤها فى البحر»، وأنه قد حان وقت تحقيق هدف تطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب. وكما نعرف فهذا الاتجاه مثل خلفية الاستقطاب فى الجدل العام حول طبيعة الخطوات التى ينبغى اتخاذها فى هذا المجال.

وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن إسرائيل قد حققت هدفها الطوباوى، وأن عليها أن تنصرف الآن لخلق « إسرائيل الكبرى» من خلال الهجرة الجماعية من الاتحاد السيوفيتى السابق، مما يجعلها مركزا لتجمع يهود الشتات. كما أن هدفها فى السلام قد تحقق بعد توالى اعتراف جيرانها بها، وهذا السلام سيعد تتويجا للمشروع الصهيونى.

النمط الثانى : والذى ينزع إلى الارتداد إلى حقبة ما قبل الهولوكست وإلى إيديولوجية ما قبل إنشاء الدولة. ويقرر أنصار هذا الاتجاه أنه حتى قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية لم يكن يتبنى أهداف الحركة الصهيونية إلا أقلية من اليهود، وعارضتها طوائف مختلفة من الشعب اليهودى، غير أنه بعد الهولوكست وإنشاء الدولة، بدأ يتبلور رضا يهودى واسع، وأصبحت الصهيونية موضع اتفاق، وظل هذا الإجماع حول الصهيونية فى حرب ١٩٦٧، غير أنه بعد حرب الاستنزاف (١٩٦٨ - ١٩٧٠) وحرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت تتصاعد أصوات تدعو لأعادة تقييم أهداف الصهيونية، والنظر فى هل أن مسلماتها صحيحة أم لا؟

والعامل الأول وراء هذه الدعوة جاء من بين صفوف الشباب الإسرائيلى، الذين ذهبوا إلى أن الصهيونية تتطلب ثمنا شخصيا باهظا

لتحقيق أهدافها، وخصوصا أن ضحايا تحقيق هذه الأهداف هم الشباب فى المقام الأول.

ويمكن رد هذه الاتجاهات إلى الصدمة العنيفة التى أصابت المجتمع الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ومن هنا يثير أنصار هذا الاتجاه سؤالا كبيرا : هل الصهيونية حقا فيها حل لمشكلات الشعب اليهودى والصعوبات التى يواجهها؟ وإذا أضفنا إلى ذلك إحساس أجيال الشباب الإسرائيلى أن يهود المهجر بإقامتهم خارج إسرائيل قد أنقذوا أنفسهم من مخاطر الهولوكست والإبادة، فمعنى ذلك أن الشباب فقط هم الذين يتحملون كل هذه المخاطر. وإذا إضفنا إلى ذلك اتجاهات تعبر عن الشعور بالذنب إزاء ما لحق بالفلسطينيين من مظالم، فإننا نستطيع أن نفهم منطق هذه الاتجاهات.

والنمط الثالث من الاتجاهات يتمثل فى أن اتجاه ما بعد الحداثة الأمريكى بدأ يغزو المجتمع الإسرائيلى بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، ويحدث فى بنيته تغيرات عميقة فى مجالات الاتجاهات السياسية والقيم الاجتماعية.

وقد بدأت التساؤلات تثار حول التناقض بين أن تكون إسرائيل دولة يهودية وأن تكون دولة ديمقراطية فى نفس الوقت.

وفقا لهذا الرأى أنه إذا كانت إسرائيل تريد أن تكون ديمقراطية حقا، فعليها أن تتوقف عن أن تكون دولة يهودية. بمعنى ضرورة أن تكون إسرائيل هى دولة كل سكانها.

غير أن هذا المنظور من شأنه فى الواقع إلغاء الجوهر الصهيونى

لإسرائيل، لأنها إن لم تكن دولة يهودية، فعليها أن تتوقف عن ممارسات استيعاب اليهود المهاجرين، كما أن عليها أن تكف عن تنمية اليهودية باعتبارها نموذج الهوية الثقافية والقومية.

ما سبق هو موجز للأفكار الأساسية الخاصة بما بعد الصهيونية. وقد أدت عوامل متعددة أبرزها تمثل المفاهيم الرئيسية للديمقراطية الليبرالية اليهودية، وتطبيق المفاهيم الاجتماعية لهذه الديمقراطية، وإيديولوجية السوق الحر، وهجر التوجهات الاشتراكية فى السياسات الاجتماعية، والجهود التى بذلت لتكامل الطوائف اليهودية فى التعليم والجيش، وإطلاق طاقات المنافسة إلى غير ما حد، كل هذه العوامل أدت فى الواقع إلى تحويل أفكار ما بعد الصهيونية النظرية إلى ممارسة وسلوك ملموس فى المجال الاجتماعى والاقتصادى.

وتبقى النظرة إلى المستقبل. وفى هذا الصدد يقرر الكاتب الصهيونى أن الهدف الرئيسى للصهيونية اليوم ينبغى أن يتحول ليصبح أن تكون إسرائيل هى المركز الروحى ليهود العالم، وفى ذلك تطبيق لأفكار الفيلسوف اليهودى المعروف آحاد هاعام والذى كان يعارض الصهيونية السياسية، ويدعو للتركيز على الأهداف الثقافية والروحية.

بهذا تنتهى دراستنا لمفهوم الذات الصهيونية والتى نعتبرها فى الواقع مجرد دراسة استطلاعية، من شأنها أن تفسح الطريق لدراسة أكثر عمقا، تطبق فيها مناهج للتحليل الإيديولوجى بشكل شامل، من شأنه أن يكشف مختلف التجليات الثقافية والسياسية والاجتماعية للذات الصهيونية.

الباب الثاني
الفكر العربى والصهيونية

■ رؤية المثقفين العرب للمشروع الصهيونى
■ الصهيونية بين النجاح والإخفاق
■ النضال العربى ضد الصهيونية
■ مستقبل الصراع الصهيونى. صراع القرن
■ الصعود الصهيونى والتفسير التاريخى
■ من صراع الوجود إلى صراع الحدود
■ رؤية فريدة لمستقبل الصراع
■ تطبيع المجتمعات العربية !

١- رؤية المثقفين
العرب للمشروع الصهيونى

بمناسبة مرور مائة عام على الصهيونية، احتفلت إسرائيل بإنجازاتها، ونشرت على شبكة الإنترنت ملفا كاملا يحتوى على ثمانية عشر مقالا، ركزت على إنجازاتها السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية. وقد قمنا بتحليل مواد هذا الملف فى سلسلة المقالات التى نشرناها بعنوان «مفهوم الذات الصهيونية : بين الأسطورة والواقع».

وقد لفت نظرنا قلة الاهتمام العربى بتحليل المشروع الصهيونى بعد مائة عام من قيامه، واستثنينا من ذلك ندوة معهد الدراسات والبحوث العربية بالقاهرة، وكتابا أصدره الصحفى الأردنى المعروف توفيق أبوبكر، والذى أصدره فى عمان بعنوان «مائة عام على الصهيونية: شهادات على القرن» وقد جمع فيه ثمانية وعشرين شهادة وحوارا لمجموعة من المثقفين العرب البارزين، والذين يمثلون المشرق والمغرب والخليج.

وفى سبيل اكتمال صورة هذا القرن الصهيونى، اتجهنا إلى دراسة هذه الشهادات، من زاوية تحليل إدراك مجموعة من المثقفين العرب، وهكذا يصبح لدينا الإدراك الصهيونى من ناحية والإدراك العربى

من ناحية ثانية. وبالرغم من الفروق الواضحة بين مادة الملف الصهيونى المنشور على الإنترنت، وأبرزها أنه يعبر عن وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية، وبين مادة كتاب أبو بكر، التى هى شهادات لمثقفين مستقلين لا يمثلون إلا أنفسهم - فى الأغلب الأعم - إلا أننا وجدنا فائدة قصوى فى عقد هذه المقارنة بين الإدراك الإسرائيلى والإدراك العربى لنفس الظاهرة.

المشرق والمغرب والخليج

وإذا اعتبرنا الشهادات المنشورة فى الكتاب عينة لإدراكات المثقفين العرب، فإن أول ملاحظة نسجلها أنها عينة غير ممثلة بالمعنى الإحصائى. وأكثر من ذلك أن صاحب الكتاب لم يقدم له بمقدمة تحدد أهدافه من الأسئلة التى طرحها على المثقفين، ولا معايير اختياره لأسماء دون غيرها، وقنع بأن يسلم زمام المقدمة للأستاذ عبد المحسن القطان، بل إن المؤلف بخل علينا بتسجيل الأسئلة التى طرحها على المثقفين، وترك لنا كقراء أن نستنتجها من المضمون وبصورة غير مباشرة.

وإذا حللنا أسماء المثقفين لأدركنا أنهم يتوزعون بين المشرق والمغرب و الخليج، فهناك واحد وعشرون مثقفان ينتمون إلى بلاد المشرق، وخمسة مثقفين ينتمون إلى بلاد المغرب، ومثقفا ينتميان إلى الكويت بالذات من بين بلدان الخليج. معنى ذلك أن العينة منحازة بشكل واضح إلى مثقفى المشرق، ولا تمثل تمثيلا متوازيا بلاد المغرب، ناهيك عن بلاد الخليج.

والغالبية العظمى لأسماء مثقفين عرب معروفين، سواء كرجال سياسة، أو كباحثين أو إعلاميين أو أكاديميين.

من فلسطين سنجد أسماء أبو مازن «محمود عباس» «أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» وأحمد صدقى الدجانى والشاعر سميح القاسم وشفيق الحوت، وعبد القادر ياسين. ومن لبنان ترد أسماء كريم بقرادونى وكلوفيس مقصود ومعن بشور ووجيه كوثرانى والعلامة الشيخ محمد حسين فضل الله، ومن مصر نجد أسماء عبد الوهاب المسيرى وقدرى حنفى، وعبدالعال الباقورى، ومحمد السيد سعيد. ومن الأردن جمال الشاعر وعلى محافظة وليلى شرف. ومن تونس الحبيب الجنحانى ومسعود الشابى، ومن المغرب على أومليل، ومن السودان الصادق المهدى. ومن الكويت سعاد الصباح ومحمد الرميحى، ومن العراق مهدى الحافظ ونصير عارورى.

وفى ضوء قراءة الشهادات جميعا وضعنا إطارا للتحليل يقوم على أساس التمييز بين أربعة موضوعات رئيسية: الصهيونية بين النجاح والإخفاق، وتقييم المواجهة العربية، وأخيرا مستقبل الصراع الصهيونى العربى.

الوعى المنهجى

وقد اهتممنا قبل الدخول فى صميم تحليل شهادات المثقفين العرب بتقدير مدى وعيهم المنهجى فى تقييم المشروع الصهيونى، وبغض النظر عن تقييماتهم. وقد لفت نظرنا أن ستة مثقفين فقط من بين ثمانية وعشرين هم الذين اهتموا بإبراز مداخلهم المنهجية فى

دراسة المئوية الصهيونية. وهم أحمد صدقى الدجانى والصادق المهدى وأبو مازن والحبيب الجنحانى وعبد الوهاب المسيرى ووجيه كوثرانى.

يقول أبو مازن فى صدر شهادته «عندما نتحدث عن الحركة الصهيونية ونقوم بتقويمها بعد مائة سنة على إنشائها، علينا أن ندرس بإمعان محتوى هذه النظرية والأسس التى قامت عليها، ومن ثم أن ننظر فى العوامل التى دعمت وجودها سواء كانت عوامل ذاتية أو موضوعية. وعندما تتضح الصورة بهذا الشكل، نعود مرة أخرى لمعرفة أين كانت نجاحات الحركة الصهيونية على امتداد هذا القرن؟ وأين كانت إخفاقاتها - إن وجدت - وما هى عوامل النجاح والإخفاق»؟.

أما أحمد صدقى الدجانى فقد كان أبرزهم جميعا فى تبنى إطار منهجى متكامل يسمح له بالتقييم. فقد ركز على أهمية التمييز بين المراحل التاريخية للمشروع الصهيونى أولا، ثم ركز على تحديد معيار التقويم، مع تصويب النظر إلى هدف المشروع، والبرنامج الذى تبناه. ويقول الدجانى لابد من ا ستحضار أحداث قرن بطوله، ونستذكر مراحل مرت بها الحركة الصهيونية بعد أن تحولت من فكرة إلى حركة. وهذه المراحل هى مرحلة التسلل بين عامى ١٨٨٢ و١٩١٧، ومرحلة التغلغل بين ١٩١٧ و١٩٤٨، ومرحلة الغزو بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، ومرحلة التوسع منذ ١٩٦٧، وهذه المرحلة تداخلت مع مرحلة الانكماش التى بدت ملامحها منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولا يفوت الدجانى أن يشير إلى أن تسميات المراحل الأولى هى

للمرحوم جمال حمدان فى كتابه «استراتيچية الاستعمار».

ومعيار التقييم عند الدجانى يتمثل فى تحديد ماذا تحقق من هدف المشروع وهو إنشاء وطن للشعب اليهودى فى فلسطين يحميه القانون، وذلك فى ضوء البرنامج الذى وضع فى بازل ، والذى يتشكل من أربعة نقاط هى: تشجيع الاستعمار اليهودى فى فلسطين، وتأسيس منظمة تربط يهود العالم عن طريق مؤسسات محلية أو دولية طبقا لقانون كل دولة، وتقوية الشعور القومى اليهودى، والحصول على موافقة حكومية لتحليل الأهداف الصهيونية.

وتميز الوعى المنهجى عند عبد الوهاب المسيرى بتركيزه على مفهوم «أزمة الصهيونية» والذى اعتبره مدخلا لتحليله للمشروع الصهيونى. وأزمة الصهيونية عنده - كما يقرر - «اصطلاح نستخدمه للإشارة إلى المشاكل التى تواجهها الصهيونية كعقيدة تستند إليها الدولة الصهيونية، وتدعى لنفسها الشرعية على أساسها، وتؤسس علاقتها بيهود العالم والعالم الغربى من خلالها»، ويضيف المسيرى أنه رغم الإنجازات المهمة التى حققها المشروع الصهيونى، إلا أن أصحاب المشروع أنفسهم يدركون أن مشروعهم يواجه أزمة حقيقية حتى إن عبارة «أزمة الصهيونية» أصبحت مصطلحا أساسيا فى الخطاب السياسى، ولا تخلو صحيفة إسرائيلية من عبارات مثل «صهيونية من دون روح صهيونية» و«انحسار الصهيونية». ويشير الحبيب الجنحانى فى مقدمة شهادته إلى أنه «برهنت الأحداث المعاصرة أكثر من مرة أن كثيرا من القضايا السياسية والاستراتيچية الراهنة لا يمكن فهمها فهما دقيقا إلا بإعادة قراءة التاريخ وبخاصة

فى مرحلته الحديثة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك الصراع العربى - الإسرائيلى».

أما وجيه كوثرانى فقد ركز فى ملاحظاته المنهجية على أنه «لا يمكن قراءة تاريخ الصهيونية وتقييم مسارها بمعزل عن قراءة التاريخ العالمى خلال قرنين من الزمن، خلال القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين ومن خلال أوضاع عالمين: العالم الغربى والعالم العربى الإسلامى».

نقد الذات العربية

إذا كان المثقفون العرب الذين أشرنا فيما سبق إلى أنماط وعيهم المنهجى فى مجال تقييم المشروع الصهيونى قد اكتفوا بطرح بعض المبادئ المنهجية، فإن الزعيم السودانى المعروف الصادق المهدى انفرد من بينهم جميعا بتركيزه الشديد على أهمية الوقفة مع الذات ونحن بصدد تحليل مسيرة الصهيونية فى مائة عام.

يقول الصادق المهدى «إن فكرة وقفة مع الذات، بعد مائة سنة من المؤتمر التأسيسى الصهيونى الأول الذى انطلقت منه فكرة إقامة دولة فى فلسطين لليهود فكرة رائدة. أعتقد أن هذه الوقفة مع الذات مهمة جدا، أولا: لأن المشكلة ما زالت حية كما هى لم تتغير معالمها العامة، ثانيا: لأن الأزمة العربية لا شك عندها قدرات ذاتية كبيرة جدا لو أنها استطاعت أن توظف هذه القدرات الكبيرة لمواجهة قضاياها الحقيقية، ثالثا: لأننى أنا شخصيا أعتقد أن عندنا نحن العرب مشكلتين حقيقتين كانتا ولا زالتا وأعتقد أنهما ستظلان مصدر

الضعف الحقيقى للأمة العربية هما: مسألة التعامل مع الذات المتأرجحة ما بين كراهية الذات وإدانة الذات، وكلاهما ضار جدا، فنحن محتاجون إلى نظرة موضوعية فيها النفس اللوامة لنقد الذات، ولكن دون كراهية، وفيها تقدير للإيجابيات دون استخفاف بالسلبيات. والقضية الثانية فى رأيى أن كل عطائنا وأدائنا فى الفترة المعاصرة ينصب حول عدم القدرة على التعامل مع الواقع الدولى المحيط بنا، فالتطلع لهذا الواقع باعتباره منقذنا والانتقال نحو النقيض باعتباره عدوا لنا، والمراوغة ما بين الخضوع والعداء هو مشكلة فى تعاملنا مع العالم».

وإذا كانت مسألة نقد الذات العربية التى يدعو لها السياسى المرموق صادق المهدى تعد نقطة البداية فى ترشيد السياسات العربية إزاء المشروع الصهيونى الاستيطانى، إلا أن الفكر السياسى العربى لم يستجب لهذه الدعوة بالقدر الكافى. صحيح أنه بعد الهزيمة العربية عام ١٩٤٨ ظهرت بوادر النقد الذاتى وخصوصا فى كتابات المؤرخ اللبنانى المعروف قسطنطين زريق وعلى وجه التحديد فى كتابه «معنى النكبة»، كما أنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ظهرت موجة ثانية للنقد الذاتى يقف فى صدارتها كتاب الفيلسوف السورى صادق جلال العظم «النقد الذاتى بعد الهزيمة»، إلا أن هذه الكتابات - على أهميتها البالغة فى تحرير العقل السياسى من الأوهام - من خلال النقد العنيف لسلبيات المجتمع العربى المعاصر - إلا أنها تقصر عن أن تكون نقدا ذاتيا شاملا لمسيرة النضال العربى فى تقدمه وتراجعه، فى مواجهة المشروع الصهيونى.

وسنرى من خلال تحليلاتنا القادمة لإدراكات المثقفين العرب كيف يقيمون الصهيونية من ناحية، وكيف ينقدون السلوك العربى من ناحية أخرى، وأخيرا بماذا يتنبأون عن مستقبل الصراع الصهيونى العربى.

٢ ـ الصهيونية بين النجاح والإخفاق

إذا كنا فى المقال الماضى الذى بدأنا فيه الحديث عن رؤية المثقفين العرب للمشروع الصهيونى، قد مهدنا لتحليلنا لهذه الرؤية بإثارة قضية الوعى المنهجى للمثقفين العرب بضرورة الاستناد إلى معايير محددة لتقييم هذا المشروع التاريخى الممتد، فإننا اليوم نقوم بعرض إدراكات المثقفين لنجاحات الصهيونية وإخفاقها.

ويمكن القول بوجه عام إن معايير النجاح والإخفاق تعددت واختلفت بين مثقف عربى وآخر. ففى الوقت الذى حاكم فيه بعض المثقفين الصهيونية فى ضوء أهدافها الرئيسية وهل تحققت، وبرنامجها المبدئى وهل تم تنفيذه، نجد البعض الآخر يركز على رد الفعل العربى، باعتباره عاملا حاسما أدى إلى إخفاق الصهيونية فى تحقيق أهدافها كاملة، بالرغم من بعض نجاحاتها النسبية. ومن أبرز المثقفين العرب الذى عالجوا بتفصيل ملفت للنظر قضية النجاح/ والإخفاق، أبو مازن وأحمد صدقى الدجانى والجنحانى وعبد القادر ياسين والمسيرى.

سقوط النظرية الصهيونية

قام أبو مازن بتقييم منهجى لنجاحات الصهيونية وإخفاقاتها فى

ظل دراسته لمحتوى هذه النظرية والأسس التى قامت عليها. وهذا التقييم هو الذى أتاح له - بعد أن فصل فيه - أن يصل إلى نتيجة أساسية مبناها أن النظرية الصهيونية بعد مضى مائة عام قد سقطت، لكن الدولة العبرية لا زالت قائمة! ولعل السؤال هنا هو كيف توصل أبو مازن إلى هذه النتيجة؟.

يقرر أبو مازن فى البداية أن هناك قواعد أساسية قامت عليها الحركة الصهيونية وهى:

أولا: لابد من هجرة اليهود إلى فلسطين، والصهيونية هى الهجرة، وثانيا التوسع والاستيطان والحدود، حيث تصل أقدام الجنود، وثالثا: نفى الأغيار.

والسؤال الأول هل تمت هجرة جميع اليهود إلى فلسطين؟ والجواب «كلا» لأن عددا قليلا هاجر إلى فلسطين بينما الباقون استقروا حيث هم، أو انتقلوا إلى أمكنة أخرى مثل الولايات المتحدة، حيث يوجد بها ستة ملايين يهودى على الأقل، منهم ٧٠٠ ألف يحملون الجنسية الإسرائيلية أى أنهم هاجروا إليها من إسرائيل.

ويقرر أبو مازن فيما يتعلق بالهجرة «أن عدد اليهود فى العالم لا يقل عن ستة عشر مليونا منهم أربعة ملايين فى إسرائيل والباقى فى الخارج. وهذا يعنى أن البند الأول من بنود الحركة الصهيونية لم يتحقق بالمعنى المطلق، وإنما تحقق فقط بالمعنى النسبى الضئيل. ومهما قيل فى الأسباب التى تحول دون هجرة اليهود إلى فلسطين، إلا أنها جميعا لا تغطى قضية هامة، وهى أن الهجرة هى الركن الأساسى من أركان الصهيونية، وبالتالى فإن اليهود الذين يقيمون

فى الخارج هم يهود ولكنهم ليسوا صهاينة، وأن الحركة الصهيونية لم تستطع إقناعهم بضرورة الهجرة إلى إسرائيل.

وينتقل أبو مازن من بعد إلى هدف التوسع والاستيطان وعدم وجود حدود. ويقرر أنه يمكن النظر إليه على أساس أن الحركة الصهيونية قد حققت فيه نجاحات نسبية فيما كانت تسعى إليه «بمعنى أنها كانت تملك فى عام ١٩٤٧ فقط ٧٪ من أرض فلسطين، وقد منحها قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة حوالى ٥٤٪ من مجمل هذه الأرض، إلا أنها نتيجة لحرب ١٩٤٨ احتلت ٧٩٪ من أرض فلسطين، بمعنى أنها استولت على ٢٥٪ إضافة إلى المساحة التى منحتها إياها قرارات الأمم المتحدة التى نصت على إنشائها. وفى حرب ١٩٦٧ أكملت استيلاءها على كل فلسطين.

وفى تقييمه النهائى للهدف الصهيونى الأول يرى أبو مازن أن الصهيونية نجحت نجاحا نسبيا فى السيطرة على نسبة مهمة من أرض فلسطين، كما نجحت فى انتزاع الاعتراف الدولى بكل الأرض التى سيطرت عليها قبل عام ١٩٦٧ وقبل صدور القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وينتهى إلى أنه تحت كل الظروف فإن إسرائيل بدأت تحدد حدودها، وهى فى طريقها إلى أن تستكمل هذا التحديد، وبالتالى تسقط كل المقولات التى تفترض أن حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل.

ويمكن القول أن الحركة الصهيونية نجحت فى نفى الشعب الفلسطينى مدة تصل إلى حدود قرن، ولكنها لم تنجح إلى النهاية. ذلك أن عام ١٩٩٣ شهد الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى. ومعنى ذلك أن إسرائيل غير قابلة للتوسع، وما دامت غير قابلة للتوسع، فهى لن تكون قادرة على استيعاب هجرات جديدة.

دولة دينية عنصرية

هل يعتبر تأسيس دولة إسرائيل على أسس إيديولوچية دينية متعصبة، ولاتعيش إلا فى حماية قوة عسكرية غاشمة، نجاحا أم فشلا للمشروع الصهيونى؟ يجيب على ذلك المثقف التونسى الحبيب الجنحانى بأن ذلك فى الواقع يعد ذروة الفشل. غير أنه لا ينفى أن الصهيونية قد حققت عددا من النجاحات. وقد لخص هذه النجاحات فى ثلاثة أمور جوهرية. فقد نجحت الصهيونية أولا فى تحويل روح التكتل الطائفى الدينى للأقليات اليهودية إلى إيديولوچية سياسية متسترة بالدين تهدف إلى تأسيس «وطن قومى» ودولة يهودية، وبذلك تخرج اليهودية من المرحلة الطائفية القابعة داخل أحياء «الجيتو» إلى العالمية السياسية والاستعمارية، ونجحت الصهيونية ثانيا فى التحام مصالح البرجوازية اليهودية بالبرجوازية الأوروبية، وأوهمت أنصار الليبرالية الجديدة، وبخاصة النخب المثقفة فى البلدان الأوروبية بأنها حركة تجديدية ذات إيديولوچية علمانية مستقلة، ونجحت الصهيونية أخيرا فى تأسيس الدولة اليهودية وتقديمها للرأى العام الغربى بأنها امتداد للمشروع الغربى فى الشرق الأوسط، وأنها تمثل واحة للديمقراطية والتقدم فى محيط متخلف اقتصاديا وتقنيا، وتحكمه نظم استبدادية.

غير أن الجنحانى يضيف أنه بالرغم من هذا النجاح الذى حققته الحركة الصهيونية خلال قرن، فقد حمل المشروع معه نقاط ضعف قاتلة وتتمثل فى:

(١) تأسيس دولة على أسس إيديولوچية دينية ذات طابع أسطورى. وهى إيديولوچية لا تستطيع أن تعيش إلا بحماية قوة عسكرية غاشمة، وهى الحقيقة التى اكتشفها الرأى العام العالمى بعد انتفاضة الحجارة، وعودة اليمين المتطرف إلى السلطة ليوقف قطار السلام.

(٢) إذكاء الروح العنصرية بين يهود النخبة المنحدرين من أصول أوروبية، ويهود الدرجة الثانية المنحدرين من أصول شرقية وأفريقية.

(٣) الطابع العسكرى التوسعى للدولة اليهودية.

وتميزت شهادة أحمد صدقى الدجانى بتأكيده على أن الناظر على السطح للحركة الصهيونية قد يخيل إليه أنها قد نجحت فى بلوغ أهدافها، مع أن التدقيق فى مسيرة المشروع الصهيونى يؤدى إلى تقييم مختلف، يوجزه فى نقاط ثلاث. أولها: أنه على صعيد إقامة صهيونية استعمارية عنصرية تخدم قوى الغرب حدث نجاح، ولكنه مؤقت لأن الصراع الناشئ بين أمتنا العربية من جهة والصهيونية وقوى الهيمنة الغربية من جهة أخرى لا يزال مستمرا، ونحن الآن فى مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد والصراع لم يهدأ وإن أخذ أشكالا أخرى. وثانيا: على صعيد إقامة كيان لليهود ودولة لهم استطاعت قوى الهيمنة الغربية مع الحركة الصهيونية أن تنجح فى إقامة دولة

إسرائيل، وتم الاعتراف بها على صعيد دولى، ولكن هذا الكيان الصهيونى وصم اليهود بالعنصرية معنويا، الأمر الذى كانت له وستكون تداعيات كثيرة. وثالثا: على صعيد العرب أصحاب فلسطين التى استهدفها الاستعمار الغربى بالصهيونية، لم تنجح الصهيونية ولا قوى الهيمنة فى فرض الاستسلام عليهم لأن جذوة المقاومة مشتعلة مرحلة بعد مرحلة.

ويتفق عبد القادر ياسين فى تسجيله للإخفاقات الصهيونية مع الخلاصة التى توصل إليها الدجانى، وهى أن إسرائيل أخفقت على إرغام الوطن العربى عموما والمجتمع العربى الفلسطينى خصوصا على تقبل المشروع الصهيونى الإمبريالى.

أزمة الفكر الصهيونى

وقد انفرد عبد الوهاب المسيرى بتحليله النقدى لأزمة الفكر الصهيونى والذى هو فرع عام من فروع أزمة الصهيونية ذاتها. وهو يرى أنه مما يزيد من تفاقم الأزمة طبيعة الفكر الصهيونى ذاته، لأسباب أربعة رئيسية بيانها كما يلى:

١ ـ «الفكر الصهيونى فكر اختزالى يتجاهل معطيات الواقع سواء كان الأمر يتعلق بواقع أعضاء الجمعيات اليهودية فى العالم أم واقع الفلسطينيين العرب.

٢ ـ «العقيدة الصهيونية إيديولوچية فاشية، نسق عضوى مغلق يخلق القداسة على الأرض (أرض الميعاد) والشعب (الشعب المختار) وينكر الآخر (الصراع مع الأغيار والعقلية الجيتوية)، ومثل هذه

الإيديولوچيات تكسب حاملها قوة ومناعة وصلابة، ولكنها فى الوقت نفسه تتسم بالجمود والانغلاق».

٣ ـ وحدثت داخل الدولة الصهيونية وخارجها تطورات عميقة من أهمها ظهور النظام العالمى الجديد، وتصاعد معدلات العلمنة بين يهود العالم، وتبنى المعسكر العربى لخطاب براجماتى، بل وانكماش المطالب العربية. ومع هذا يستمر التجمع الصهيونى ونخبته الحاكمة فى استخدام نفس الخطاب الصهيونى القديم ويدركون العالم من خلال المقولات القديمة للثقافة السياسية الصهيونية، وهو وضع يهدد بتصعيد الأزمة.

٤ ـ «كما يلاحظ وجود تناقضات عديدة داخل القول الصهيونى ذاته. بالتناقض ليس بين القول والفعل وحسب، وإنما بين قول صهيونى وآخر. فدعاة القول الصهيونى لم يتفقوا فيما بينهم على الحد الأدنى بخصوص كثير من القضايا النظرية الأساسية (حدود الدولة ـ الهوية اليهودية ـ موقفهم من يهود العالم) وإنما اتفقوا على الحد الأدنى من الفعل وحسب «نقل بعض يهود العالم إلى فلسطين، وتوظيفهم داخل إطار الدولة الوظيفية».

إذا كان ما سبق عرضا لتقييم المثقفين العرب لنجاحات وإخفاقات المشروع الصهيونى، فقد بقى أن نعرض لتقييمهم للمواجهة العربية، واستشرافهم مستقبل الصراع الصهيونى العربى.

٣ ـ النضال العربى ضد الصهيونية

السؤال الرئيسى الذى نتعرض له اليوم ـ فى إطار تحليلنا لرؤية المثقفين العرب للمشروع الصهيونى ـ هو: ما هو تقييمهم للنضال العربى ضد الصهيونية؟ وهل نجحت الأمة العربية بكل قواها السياسية والثقافية والاجتماعية فى التصدى لهذا المشروع الاستيطانى أم فشلت؟ وإذا كانت قد فشلت فما هى أسباب الفشل؟

النجاح الميدانى والأزمة التاريخية

يمكن القول إن الغالبية العظمى من المثقفين العرب كان تقييمهم للنضال العربى ضد المشروع الصهيونى سلبيا. فقد رأوا فيه سلسلة متوالية من الإخفاقات السياسية والعسكرية. وينفرد ثلاثة من المثقفين هم أحمد صدقى الدجانى وشفيق الحوت ومعن بشور بتبنّى نظرة إيجابية لا تنفى الفشل، ولكنها فى نفس الوقت لا تقلل من فعالية النضال العربى، وتركز فيه على اللحظات المضيئة، وتهتم بشكل بارز بالمعانى والدلالات التاريخية التى تشير إلى القيمة البارزة فى استمرار النضال العربى حتى الوقت الراهن.

وربما عبر معن بشور أبلغ تعبير عن هذا الفريق حينما قرر: «العرب بشكل عام خلال هذا القرن أخفقوا فى كل شىء تقريبا فى

مواجهتهم للمشروع الصهيوني، أخفقوا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا رغم وجود ومضات منيرة بين الفينة والأخرى في معركة هنا أو حرب هناك أو بطولات في أكثر من ساحة. لكن بالمقابل نجح العرب في أمر مهم جدا وهو صمود مجتمعاتهم في وجه المشروع الصهيوني، كما في وجه كل الضغوط الهائلة التي سعت إلى تحويله إلى جسم طبيعي في المنطقة، هذا الصمود الذي حشد نفسه لمقاومة ضارية لم تتوقف يوما واحدا، طوال القرن وامتدت لتشمل كل الساحات العربية تقريبا، هي دليل على أن أمتنا نجحت في الامتحان التاريخي رغم الهزائم والنكسات التي منيت بها في امتحانات الحروب والسياسة».

ويصل معن بشور إلى ذروة تقييمه للنضال العربي حين يقرر بحسم «نحن إذن أمام مقاومة مشروع صهيوني ناجح ميدانيا ومأزوم تاريخيا وأمة عربية مأزومة ميدانيا وصامدة تاريخيا».

أما أحمد صدقي الدجاني بما هو معروف عنه في كل كتاباته في التشديد على إيجابيات النضال العربي بالرغم من عدم إغفال سلبياته، وفي إحياء الأمل، والتركيز على ظاهرة صحوة الأمة كما يرى تباشيرها رغم الغيوم الكثيفة، فقد قرر بصدد مسألة «التصدي للصهيونية أين نجح النضال العربي وأين أخفق وما دروس المائة عام» «عن هذا الصدد فإننا نستحضر نضالا عربيا متصلا على مدى قرن مر هو الآخر في مراحل وسجل خطه البياني خطا صاعدا في تسجيل صفحاته. ولابد لنا أيضا أن نستحضر أهداف هذا النضال وسنجدها هي أهداف الأمة التي تبلورت في مواجهة الاستعمار

الغربى والذى استهدف وطننا العربى، وجماعها تحرير هذا الوطن ووحدته وسيادة الشورى والديمقراطية والعدل الاجتماعى وتنميته وتجدده الحضارى. ولقد كان للتصدى العربى للصهيونية مكان مهم فى شحذ الهمم لبلوغ هذه الأهداف جميعا. وقد يبدو للناظر إلى السطح أن العرب انهزموا فى هذا التصدى. وتحرص جبهة العدو على تقديم قراءة تتضمن هذا الحكم وتستهدف إشاعة اليأس والاستسلام، ولكن التعمق فى حركة الجهاد فى الوطن العربى والعالم الإسلامى على مدى هذا الطريق، تخلص بنا إلى أن شعلة استمرت وأوصلت إلى تحرير أقطار عربية كثيرة كما نجحت فى صد الغزو الصهيونى عن بعض الأقطار».

ومن ناحية أخرى يقرر شفيق الحوت أنه «لا شك أن الأمة العربية قد تصدت للحملة الصهيونية فى حدود إمكاناتها المستخدمة فى الميدان، وليس قدراتها الفعلية وإمكاناتها الكامنة». ويضيف «ومن الصعب أن نجد أمة معاصرة ناضلت ضد الاستعمار وما تزال كما ناضلت الأمة العربية».

أما مجموعة المثقفين العرب الذين ركزوا على سلبيات النضال العربى فى النضال ضد المشروع الصهيونى، فقد تعددت صياغاتهم فى التعبير عن هذه السلبيات. وقد قرر المؤرخ التونسى الحبيب الجنحانى مثلا أن «السياسة العربية أخفقت منذ البداية وإلى اليوم فى التصدى للهجرة اليهودية إلى فلسطين وما رافقها من تنفيذ المخطط الصهيونى الاستيطانى» «أما الشاعر الفلسطينى سميح القاسم فقد قرر أن المؤسسات العربية الرسمية ارتكبت كل الأخطاء الممكنة فى

تعاملها مع الصهيونية بدءا من الاستخفاف بها والتقليل من شأن أخطارها، وانتهاء بالاستنكاف عن دراستها والإعداد لمواجهتها بالأساليب العلمية الحديثة». ويقرر عبد العال الباقورى «يمكن القول أن الاستجابة العربية على مدى «المائة عام» لم تكن على مستوى التحدى للصهيونية، ويلخص المثقف اللبنانى كريم بقرادونى رأيه فى عبارة جامعة «كان كلام الأنظمة العربية أكبر من أفعالها، وكانت أفعال الإسرائيليين المدعومين من الصهيونية أكبر من كلامهم».

وبالرغم من أن كلوفيس مقصود يؤكد عدم نجاح النضال العربى ضد الصهيونية، إلا أنه يلفت النظر إلى بعد عام هو الرفض المعنوى من المواطن العربى «للتسليم والإقناع بصوابية وجود الحركة الصهيونية والتفهم لأهدافها. ولم يأت هذا الرفض من توعية سياسية رسمية بل من دوافع تاريخية وحضارية قومية حصنت لحسن الحظ المواطن العربى ضد أى خطر يستهدف تاريخه وحضارته ووجوده وتستشعر به قبل حدوثه. يتمتع المواطن العربى بمناعة عفوية ضد الصهيونية ولديه طاقات هائلة، لكنها لم توظف ولم تنظم، كما أن هناك علاقة غير صحيحة بين المواطن العربى وصانعى القرار».

وإذا كان هناك شبه إجماع على فشل النضال العربى ضد المشروع الصهيونى، فما هى الأسباب؟

تشخيص لأسباب الفشل

تعددت إشارات المثقفين العرب لأسباب الفشل السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية. غير أن الباحث المصرى محمد

السيد سعيد انفرد من بينهم جميعا بمعالجة منهجية لأسباب الفشل العربى، مما جعله قادرا على صياغة رؤية مستقبلية لأهداف النضال العربى والفلسطينى ضد المشروع الصهيونى.

يقرر محمد السيد سعيد أن التصدى العربى للمشروع الصهيونى كان منذ البداية حافلا بالأخطاء، والتى تتبلور فى مجموعة متشابكة.

وأولها «الخلط بين مبادئ الاستحقاق القانونى والسياسة العملية، حيث جرت السياسة العملية دائما على أرضية المبادئ التجريدية ولم تأخذ فى الحسبان اعتبارات السياسة بما هى كذلك». ويضيف «وفى تقديرى الشخصى أنه ربما يكون من الخطأ إنكار الأمر الواقع كلية، والاستمرار فى سياسة عدم الاعتراف بالوجود الصهيونى. فالسياسة البديلة كان ينبغى أن تكون على تبادل للاعتراف مع مرافقة هذا الموقف بموقف طويل المدى ينهض على فكرة الاستيعاب والتفتيت ومدنية المجتمع الإسرائيلى تمهيدا لتغلب الهوية العربية والثقافة العربية على المدى الطويل، وبالتالى إلحاق الهزيمة بجوهر المشروع الصهيونى من حيث أنه يزعم لنفسه مهمة تأسيس قومية يهودية مستقلة، ومناقضة للهوية العربية لهوية المنطقة ككل».

ويضيف محمد السيد سعيد «فى هذا السياق كان ينبغى المزج بين الموقف المبدئى ومجاله الطبيعى هو المدى الطويل، والسياسة العلمية التى ينبغى أن يكون مجالها هو المزج بين القوة بما فيها الحرب والدبلوماسية وبما فيها أطروحة السلام أو الحل الوسط التاريخى».

كما يقرر أنه كانت هناك مبالغة فى تقدير مكانة العنف فى إطار استراتيجية عربية للتحرير، وبهذا غلبنا عوامل القوة فى مقابل

عوامل الحضارة والثقافة، وبذلك ركزنا على أضعف ما فينا فى مقابل إهمال أقوى ما فينا.

ومن الواضح أن محمد السيد سعيد لديه أطروحة متكاملة فيما يتعلق باستراتيجية النضال ضد المشروع الصهيونى منذ البداية، غير أن هذه الأطروحة فى الواقع أشبه ما تكون «بالتفسير البعدى» للظواهر السياسية والاجتماعية، أى التفسير الذى يعقب وقوع الظاهرة ويبنى على أساس معالمها كما تمت فعلا فى مجال الواقع، وبالتالى هو يغفل اللحظة التاريخية التى وقع فيها الصدام بين الصهيونية والأمة العربية، من زاوية نمط النخب السياسية الحاكمة فى هذا الوقت، ونوع التفكير السائد ومدى عقلانيته، وتأثير مفهوم الحق الشرعى للشعب الفلسطينى، على عدم قبول الحلول الوسط، أو طرح فكرة قد تكون وجيهة فى حد ذاتها كالحل الوسط التاريخى، أو رفض فكرة الصراع الحضارى الطويل الأجل.

وأيا كان الأمر، فإن محمد السيد سعيد يرى أن الخطأ الثانى فى مسيرة النضال العربى ضد الصهيونية «يتمثل فى إهدار التناسب العملى بين أدوار الشعب الفلسطينى وأدوار النظام العربى، فى إطار استراتيجية للنضال من أجل إلحاق الهزيمة المعنوية والسياسية بالصهيونية. فقد راوحنا طويلا بين انتظار المهدى المنتظر من جانب النظام العربى، وبين غسل اليد العربية من القضية الفلسطينية وجعلها مسئولية الفلسطينيين وحدهم. ولم يكن ذلك خطأ العرب خارج فلسطين وحدهم، بل كان أيضا خطأ الفلسطينيين أنفسهم».

وفى مجال تعداد أخطاء النضال العربى يقرر محمد السيد سعيد

«هناك فى الحقيقة أيضا جملة من الأخطاء الأقل والجديرة مع ذلك بالإشارة، ربما يكون الأول فيها والأبرز هو الفشل حتى الآن فى تعزيز المكانة الأخلاقية للفلسطينيين على الصعيد العربى والعالمى. فمظاهر الفساد التى كانت واضحة فى صفوف منظمة التحرير لم تكن خافية عن أعين العالم، بل كانت تتناقض مع التراچيديا الفلسطينية كما تظهر فى ظروف معيشة الشعب الفلسطينى فى الشتات وفى الأرض المحتلة وعلى رأسها بالطبع ظروفه السياسية».

ونصل أخيرا إلى الخطيئة الرابعة - كما يقرر - وهى الافتقار لوضوح الرؤية فى الفهم التكتيكى للنضال الفلسطينى والفشل فى بلورة أهداف سياسة تكتيكية فى كل مرحلة بعينها، بما يفرز التراكم النضالى وصولا إلى استراتيچية تحرير فعالة.

وبعد أن ألقينا بهذه النظرة العجلى على شهادات عينة من المثقفين العرب فيما يتعلق بتقييمهم للنضال العربى ضد المشروع الصهيونى، يمكن أن نستخلص نتيجة رئيسية هى أنه بالرغم من الشجاعة الأدبية التى أبدوها فى ممارسة النقد الذاتى، والاعتراف بالفشل العربى فى مواجهة الصهيونية، إلا أن أهم من ذلك كله، وفى ضوء اتجاه بعض المثقفين العرب الذين ركزوا على الملامح الإيجابية النضالية، لابد من إثارة السؤال الرئيسى: ماذا عن مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى؟ وهل ستستطيع الأمة العربية أن تستفيد من خبراتها المتراكمة فى النضال ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، وتشحذ قواها لكى تجابه الصهيونية فى مرحلتها الراهنة؟ سؤال يحتاج إلى جواب فى ضوء شهادات المثقفين العرب.

٤ ـ مستقبل الصراع العربى الصهيونى

بعدما قدم المثقفون العرب الذين عنينا بتحليل شهاداتهم عن مئوية الصهيونية رؤاهم، كان لابد لهم أن يتطرقوا إلى استشراف مستقبل الصراع العربى الصهيونى. ويمكن القول أنه برز فى رؤاهم اتجاهان: الأول ركز على مستقبل إسرائيل، والثانى ركز على مستقبل الوطن العربى، من زاوية احتمالات التطور السياسى والاجتماعى والعلمى، وتأثيره على الحصيلة النهائية لهذا الصراع التاريخى الممتد.

مستقبل إسرائيل

ومن أبرز المثقفين الذين تطرقوا إلى مستقبل إسرائيل والصهيونية أبو مازن وجمال الشاعر.

أما أبو مازن فقد قدم رؤية مستقبلية تتركز ملامحها فى أن إسرائيل ستكون «فى المستقبل دولة ذات أغلبية يهودية، ونقول ذات أغلبية يهودية لأن ٢٠٪ من سكانها الآن من العرب، وفى «نفس الوقت ستسعى إلى أن تكون على علاقات طبيعية مع دول المنطقة وبالذات الدول العربية والإسلامية التى اتخذت موقفها من إسرائيل بسبب الصراع العربى ـ الإسرائيلى، أو بمعنى أدق الصراع الفلسطينى

ـ الإسرائيلى، لأن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى هو الأساس، وبناء على التقدم على مساره السلمى يمكن للعلاقات الإسرائيلية فى المنطقة أن تتقدم أو تتأخر. وأعتقد أن الشعب الإسرائيلى وصل إلى القناعة التى تقول بضرورة اندماجه فى المنطقة، وأنه من غير الطبيعى أن تكون إسرائيل دولة عربية فى الشرق الأوسط إلى الأبد. ولابد من مصلحة تاريخية مع شعوبه حتى تتقبل هذه الشعوب وجودها معها فى المنطقة. كذلك عليها أن تتخلى عنه كل فكر عنصرى أو توسعى كانت تحلم به فى الماضى. ولهذا وقد سقطت النظرية الصهيونية بشكل من الأشكال فلابد أن تنتهى من عقول حكام إسرائيل».

والحقيقة أن هذه الصورة التى يرسمها أبو مازن تكاد أن تقوم على التمنى أكثر منها استقراء دقيقا للواقع! فليست لدينا أدلة ملموسة ـ من واقع رصد تحولات المجتمع الإسرائيلى، أو بناء على استطلاعات الرأى العام ـ تؤكد ما يذهب إليه أبو مازن من «أن الشعب الإسرائيلى وصل إلى القناعة التى تقول بضرورة اندماجه فى المنطقة» كما أن النصيحة التى يقدمها لإسرائيل ـ فى موقع آخر من مواضع شهادته ـ من أن امتلاك القوة يفيد بعض الوقت فى إرهاب الآخرين والسيطرة عليهم ردحا معينا من الزمن لكن القوة لا تدوم، ولا تدوم فاعليتها إلى الأبد» لن تجدى مع الدولة الإسرائيلية التى ما قامت ودامت إلا على أساس قوة الردع العسكرية التى تمتلكها، والتى تحولت فى الوقت الراهن فى قوة ردع ذرية.

ومن ناحية أخرى صاغ جمال الشاعر لوحة مستقبلية تقوم على

احتمال سيادة اتجاه محدد من بين ثلاثة اتجاهات مطروحة، وذلك على المدى البعيد ويعنى مائة عام أخرى. الاتجاه الأول وهو الأكثر احتمالا «هو إسرائيل بلا صهيونية» وذلك لأنه بعد ثلاثة أجيال، ليس من المتوقع أن يتحدث الشباب عنه «الهولوكست» (أى إبادة اليهود أيام النازية) أو أن يفكروا كما يفكر اليوم نتنياهو وحزب الليكود والجماعات التوراتية المتعصبة المؤمنة بالخرافات. والمؤشرات إلى ذلك حاصلة منذ اليوم، فهناك انقسام نصفى بين يهود إسرائيل حول السلام، وهناك تناقص فى حماس اليهودية العالمية للطموحات الخيالية».

أما الاتجاه الثانى - يضيف جمال الشاعر - «وهذا بعيد أو مستحيل، فهو أن تسيطر إسرائيل على المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط بالاحتلال العسكرى أو السيطرة الاقتصادية. وهذا الاحتمال يعنى أن باقى الشعوب العربية أو غيرها فى المنطقة سوف تتراجع أو تتجمد، وهذا افتراض خيالى غير قابل للتصديق أو التحقيق».

والاحتمال الثالث والأخير «أن تبقى الحركة الصهيونية وإسرائيل غريبة عن جيرانها، كما ينجح الحكم القائم اليوم فى جعلها كذلك».

مستقبل الصراع

على الجانب الآخر نجد مجموعة أخرى من المثقفين العرب، ركزوا بشكل دور بارز على التطورات داخل المجتمع العربى نفسه

فى تحديد مصير الصراع. ولعل مقولة معن بشور تكون عنوانا مناسبا لهذا الاتجاه حين قرر فى شهادته «مستقبل الصراع مع الصهيونية مرهون فى جانب مهم منه بطريقتنا فى إدارته، وفى تعبئة القوى الضرورية له».

ويلفت النظر أنه رسم خريطة مستقبلية للصراع تقوم على أساس أن المستقبل سيأخذ عدة اتجاهات، وضعا فى الاعتبار الاتجاهات السائدة حاليا. فهناك اتجاه سلمى تنخرط فيه أنظمة وقيادات تسعى إلى مراعاة المزاج الدولى العام الراغب فى إيجاد حل سلمى لهذا الصراع، واتجاه مقاوم يعبر عن إرادة متنامية لدى أوسع الجماهير العربية، وتشارك فيه أيضا أنظمة وقيادات قادرة على التحرر من ضغط الاعتبارات الدولية. فى ضوء ذلك سيسعى العدو ومن وراءه إلى نقل الصراع بين العرب والصهاينة ليتحول إلى صراع بين الاتجاهين السائدين بين العرب. فتنتشر حروب وفتن أهلية ويتحول العرب إلى معسكرين يتراشقان التهم بالخيانة أو الإرهاب والتفريط أو التطرف».

ويبقى الاتجاه الأخير ويتمثل فى أنه «سيبرز فى الأمة العربية عقل عربى ناضج يركز على أولوية الصراع مع الكيان الصهيونى ويرفض الانجرار فى أية معركة جانبية، ويرفض الاقتتال الداخلى ويحرص على الاستفادة من كل المواقع والمواقف، وسيحاصر الكيان الصهيونى بالسلم كما يحاصره بالمقاومة والقتال».

ويلفت النظر فى هذه الصورة المستقبلية أن الاتجاه الثالث الذى يراهن على بروز «العقل الناضج العربى» أشبه ما يكون بالتمنى، لأنه

رغبة لا تنهض على أساس استقراء الواقع، وهى أشبه ما تكون بتمنى أبو مازن أن تنقلب إسرائيل فتصبح بلا صهيونية!

غير أنه بالإضافة إلى محاولات بعض المثقفين رسم صور مستقبل الصراع، ركز بعضهم الآخر على أسباب القوة الذاتية العربية، ودورها الحاسم فى ترجيح الكفة العربية. وقد لا نكون مغالين لو قلنا إن أغلب اجتهادات المثقفين العرب فى هذا المجال تندرج تحت اقتراح أساسى مبناه ضرورة صياغة مشروع نهضوى عربى جديد له ملامح وسمات محددة. ومن أبرز من دعوا إليه صراحة «عبد القادر ياسين» و«على محافظة». يقرر عبد القادر ياسين فى ختام شهادته «لا نزال أمام تحد مصيرى، لن نتمكن من مواجهته والانتصار عليه، إلا بالمشروع النهضوى العربى، المستند إلى الديمقراطية، والتحرر الوطنى (بعد أن عادت بلادنا العربية مستعمرة من جديد) والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية.

أما«على محافظة» فيرى أن مشروع النهوض العربى المرغوب يقوم على عدة أسس أهمها العمل على حل الخلافات بين الأنظمة الحاكمة العربية بالوسائل السلمية، من خلال قيام محكمة عربية عليا لحل هذه المنازعات بالتحكيم، والتعاون الثقافى والعلمى بين الأقطار العربية لخلق أرضية ثقافية مشتركة للأجيال الناشئة تعزز التعاون العربى، والعمل العربى المشترك على مختلف الأصعدة وفى مختلف الميادين، وتوسيع التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والإسراع بإقامة سوق عربية مشتركة تعزز التبادل التجارى بين هذه الدول

وتدفعها تدريجيا نحو التكامل الاقتصادى والتحرر من التبعية الاقتصادية للغرب، وتعزيز التعاون والتفاعل بين مؤسسات المجتمع المدنى فى الأقطار العربية مثل الاتحادات العربية البرلمانية والثقافية والأدبية والفنية والصحفية والحزبية، والنضال على الصعيدين القطرى والقومى لإقامة أنظمة حكم ديمقراطية صحيحة، تتيح للشعوب العربية المشاركة فى الحكم وتداول السلطة والدفاع عن حقوق الإنسان فيها.

ويمكن القول أن آراء باقى المثقفين العرب أشبه ما تكون بتنويعات على لحن المشروع النهضوى العربى.

أما أحمد صدقى الدجانى فقد انفرد برؤية خاصة تقوم على أساس أن الصراع مع الصهيونية سيأخذ استراتيچية جديدة لها ملامح محددة. وهو يقول «وهناك مايشبه الإجماع فى الإجابة عن هذا التساؤل، إنه صراع بين استعمار استيطانى إحلالى صهيونى والأمة والعربية، يستهدف اغتصاب فلسطين وأراض عربية أخرى والتحكم فى الوطن العربى. وهذا فى الوقت نفسه تجسيد لصراع الأمة العربية ضد قوى الهيمنة الغربية التى تحاول التسلط عليها وعلى دائرة الحضارة الإسلامية. وهذا يعنى أننا أمام إجماع يسود طرفى الصراع بأنه صراع وجود مع الصهيونية «لا ينتهى من وجهة نظرنا العربية إلا بنبذ اليهود للصهيونية العنصرية مستأمنين فى ظل الحضارة العربية الإسلامية».

***

وفى ختام جولتنا الطويلة مع رؤية المثقفين العرب للمشروع

الصهيونى كما وردت فى شهاداتهم التى نشرها توفيق أبو بكر فى كتابه «مائة عام على الصهيونية: شهادات على القرن»، نستطيع أن نستخلص عددا من الملامح الأساسية لرؤية المثقفين العرب وتقييمهم للصهيونية.

أولى هذه الملامح أن هناك وعيا منهجيا لدى مجموعة منهم بضرورة تأسيس قواعد المنهج فى التقييم قبل ممارسته، وهذه علامة على إيجابية الفكر العربى فى الوقت الراهن. وإذا أضفنا إلى ذلك علو نبرة النقد الذاتى العربى، والتى قادها فى هذه الشهادات السياسى السودانى المرموق الصادق المهدى، نكون قد وضعنا يدنا على إيجابية أخرى، لأن النقد الذاتى - فى تقديرنا - هو المدخل الضرورى للإبداع السياسى والاجتماعى والثقافى. ويمكن القول أن التشخيص العلمى لأسباب الفشل العربى فى المواجهة، إيجابية ثالثة.

ولكن تلزمنا الأمانة الفكرية أن نقرر أن أبرز السلبيات فى شهادات المثقفين العرب جميعا هى ضبابية صورة المستقبل العربى. ولعل الدليل على ذلك أن الدعوة لصياغة مشروع نهضوى عربى جديد، وهى الدعوة التى طرحها غالبيتهم، تفتقر للأسف إلى التحديد، وتنهض على أساس شعارات عامة، ويعوزها تحديد الآليات الضرورية للتنفيذ.

ولعل السؤال الأخير الذى نطرحه فى هذا الصدد: مشروع نهضوى عربى، نعم، ولكن بالاستناد إلى أى قوى اجتماعية، وتحت قيادة أى نخبة ثقافية، وفى ظل أية أنظمة سياسية؟ سؤال حائر ما زال ينتظر الجواب!

٥ ـ صراع القرن

صراع القرن هو عنوان الندوة التى نظمتها فى عمان بالأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان لتحليل الصراع العربى مع الصهيونية وإسرائيل فى الفترة من ١٩ ـ ٢١ مايو ١٩٩٨ . وقد ضمت الندوة نخبة من أبرز الباحثين والمثقفين العرب. وصممت الندوة على أساس تحليل تاريخ الصراع وحاضره ومستقبله. وعهد إلينا بإلقاء المحاضرة الختامية للندوة وكان موضوعها «دروس الصراع وتحديات المستقبل» .

كتابة تاريخ الصراع

حين تأملت ثلاثية التاريخ والحاضر والمستقبل، أدركت لأول وهلة أننا نحتاج إلى أن نضع أيدينا على المشكلات المعرفية أولا التى يثيرها كل بعد من أبعاد هذا الزمن الممتد. صراع عربى صهيونى سرعان ما تحول إلى صراع عربى إسرائيلى امتد مائة عام، ودولة عنصرية تمارس بطريقة منهجية كل سياسات الاستعمار الاستيطانى والإحلالى لمدة خمسين عاما كاملة. ومعنى ذلك أننا أمام صراع تاريخى ممتد من أخطر الصراعات الدولية فى القرن العشرين.

البعد التاريخى يستلزم إثارة سؤالين: كيف يكتب التاريخ، وكيف يقرأ التاريخ؟

بالنسبة للسؤال الأول يمكن التفرقة المبدئية بين التاريخ الرسمى والتاريخ غير الرسمى. وبناء على ذلك يمكن التأكيد أن التاريخ الرسمى للصهيونية، ولإنشاء دولة إسرائيل وما أعقبه من عمليات عسكرية وسياسية واجتماعية حافل بالمغالطات والأكاذيب، بل إنه فى أغلب أجزائه ليس سوى محاولة مقصودة لتشويه االتاريخ. ويكفى للتدليل على ذلك قراءة المصطلحات الأساسية التى استخدمت فى تحريره. فأولا هناك تأكيد على مفهوم «الشعب اليهودى» ووحدة هذا الشعب عبر العصور، مع أنه لم يكن هناك تاريخ واحد لليهود، بل عدة تواريخ لجماعات متناثرة فى كل أركان الأرض، كما عبر عن ذلك بدقة عبدالوهاب المسيرى فى بحثه الممتاز الذى ألقاه فى الجلسة الافتتاحية وكان موضوعه «مقدمة لدراسة تاريخ الصهيونية وحل المسألة الإسرائيلية». ومن ناحية أخرى فالحركة الصهيونية التى نجحت فعلا فى تحويل حلم إنشاء الدولة اليهودية إلى واقع عام ١٩٤٨، أطلقت على الحرب العربية الإسرائيلية التى نشأت هذا العام بعد إعلان الدولة مباشرة «حرب الاستقلال» مع إنها كانت حربا استعمارية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. والتاريخ الرسمى الصهيونى يطلق على المستعمرين اليهود الصهيونيين الأوائل مصطلح «الرواد» بدلا من المستعمرين. وفى هذه اللوحة التاريخية التى تقدمها الحركة الصهيونية يغيب تماما الشعب الفلسطينى، وكأنه ليس موجودا على أرضه، وتمارس ضده كل سياسات الاستعمار الاستيطانى.

غير أنه فى مقابل التاريخ الرسمى الزاخر بالتزييف والتشويه،

هناك تاريخ غير رسمى للصهيونية والاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى، كتبه مؤرخون عرب وبعض المؤرخين الأجانب، وحكوا فيه تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بالاستناد إلى الوثائق والمراجع الأصلية، والذى كشف عن حقيقة ما حدث، وهو بالتالى يقدم تاريخا مختلفا تماما عن التاريخ الرسمى الصهيونى والإسرائيلى.

غير أن الجديد فى الموضوع أنه نشأ جيل جديد من المؤرخين الإسرائيليين أطلق عليهم «المؤرخون الجدد» الذين شرعوا فى كتابة التاريخ الحقيقى لإنشاء دولة إسرائيل، وكشفوا فيه - لأول مرة - من الجانب الإسرائيلى عن كل الجرائم التى ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى قبل إنشاء الدولة، وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل. وقد أحدثت هذه الكتابات ضجة شديدة داخل إسرائيل، لأنها تكفلت لأول مرة بنزع الوعى الزائف الذى ساد بين أفراد المجتمع الإسرائيلى، والذى ركز على شرعية إنشاء الدولة، وأخلاقية السياسات الإسرائيلية، وإخفاء الجرائم التى ارتكبتها الدولة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى.

هناك فى هذه الكتابات دراسات تفصيلية عن المذابح الإسرائيلية التى ارتكبت ضد سكان عدد من القرى الفلسطينية، وعن عمليات التهجير القسرى للسكان، وعن الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية عنوة واغتصابا. وهكذا فى مقابل التاريخ الرسمى الصهيونى والإسرائيلى لابد أن نضع التاريخ غير الرسمى، أو لنقل التاريخ الحقيقى لكى نعرف ماذا حدث فى التاريخ.

ونستطيع أن نضيف إلى جهود المؤرخين الجدد الإسرائيليين الذين ينبغى أن نحييهم على شجاعتهم الأدبية، وأن نترجم كتبهم إلى العربية، مذكرات بعض الساسة الإسرائيليين وعلى رأسهم موسى شاريت. وهذه المذكرات من أهم المذكرات السياسية الإسرائيلية قاطبة، لأنها كتبت بصدق تاريخى نادر من قبل زعيم إسرائيلى مرموق، كان له تاريخه الصهيونى الحافل، بالإضافة إلى أنه كان رئيسا لوزراء إسرائيل فى مرحلة تاريخية حرجة.

وقد تسرب نبأ هذه المذكرات التى أوصى شاريت بألا تنشر إلا بعد وفاته إلى صحفية إيطالية اسمها ليفيا روكاح، نشرت مقتطفات منها بالإيطالية وترجمت إلى الإنجليزية، وقد أثار نشرها ضجة لأنها كشفت عن الخطط الإسرائيلية المبكرة الهادفة إلى تقسيم لبنان، وكان ذلك فى إحدى اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى عام ١٩٥٠، فى إطار مشروع لتقسيم الدول العربية وتشجيع الأقليات على الانفصال عن الدول الأم. ويلفت النظر بشدة أن هذه الصحفية الإيطالية لقيت مصرعها فى حادث غامض بعد فترة قصيرة من نشرها الكتاب.

وبعد سنوات من وفاة شاريت قام ابنه بإعداد المذكرات للنشر تنفيذا لوصية أبيه، غير أن الحكومة الإسرائيلية منعت نشر الكتاب. فما كان من الابن إلا أن رفع دعوى أمام محكمة إسرائيلية، ألغت قرار المنع وسمحت له بنشر الكتاب باللغة العبرية، ولم تصدر له أية ترجمة للغات الأجنبية. وقد صدرت له ترجمة عربية دقيقة. ويمكن القول إن هذا الكتاب هو أخطر وثيقة إسرائيلية، تكشف عن أسرار العقل الاستراتيجى الإسرائيلى وكيف يعمل، ويفصل - بالإضافة إلى ذلك -

فى خلفيات القرارات العسكرية والسياسية والإسرائيلية. ويكشف الكتاب عن تأثير بن جوريون المطلق على إصدار القرار الاستراتيجى الإسرائيلى، بالرغم من اعتزاله السياسة وانعزاله فى أحد الكيبوتزات. كما يحكي عن أن الوزراء كان يحجون إليه لاستشارته فى كل القرارات الأساسية، وكيف أن بن جوريون اعتمد على موشى ديان لتنفيذ قرارات عدوانية خطيرة موجهة ضد مصر، وضد جمال عبد الناصر وسياساته. وهى قرارات كانت تبادر بالعدوان بغير أى مبرر من سياسات مصرية ضد إسرائيل، ولعل أخطرها الغارة الإسرائيلية المفاجئة ضد غزة، والتى أدت إلى تحول خطير فى السياسة المصرية، من ناحية ضرورة تسليح الجيش المصرى بأحدث الأسلحة، التى كانت الخطوة العملية لها صفقة الأسلحة التشكيلية الشهيرة.

يصور موسى شاريت نفسه فى هذه المذكرات بكونه كان يهدف إلى تطبيق سياسة سلام مع مصر ومع العرب بشكل عام، غير أنه جوبه بمعارضة شديدة من قبل بن جوريون، وصور باعتباره جبانا غير قادر على اتخاذ القرار. وأخضعوه لضغوط شديدة، انتهت بدفعه إلى الاستقالة حتى ينفرد الصقور بعملية اتخاذ القرار.

وهكذا يمكن القول إنه لابد من الالتفات إلى الاعتبارات الذاتية والتى تنعكس - فى كثير من الأحيان - على كتابة التاريخ الرسمى، ومن ثم لابد من عملية تحقيق تاريخى واسعة المدى للوصول - بأكبر قدر من اليقين - إلى الحقيقة التاريخية.

قراءة تاريخ الصراع

كيف يمكن قراءة تاريخ الصراع؟. هذا سؤال جوهرى يثير عديدا من المشكلات المعرفية والنظرية والمنهجية، ليس فقط لتعدد مناهج التفسير والتأويل التى يمكن أن يطبقها قراء التاريخ المختلفين، ولكن لأننا فى حاجة إلى منهجية خاصة تسمح لنا باستجلاء الحقيقة التاريخية، وبغض النظر عن المصالح التى قد تؤثر على عملية القراءة. وقد سبق لنا فى كتابنا «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر» الصادر عام ١٩٧٣ عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية، أن اقترحنا منهجية خاصة صغناها فى ضوء مفاهيم علم النفس الاجتماعى، التى تركز على مصطلح «مفهوم الذات» Self Conceptمن ناحية، وعلى مصطلح الإدراك صحيحا كان أو مشوها من ناحية أخرى.

وهكذا درسنا مفهوم الذات العربية، بمعنى كيف ينظر العرب إلى أنفسهم؟ ومن ناحية أخرى درسنا بصورة نقدية الإدراك الإسرائيلى للشخصية العربية، ووصلنا إلى نتائج نعتقد أنها إيجابية، لأنها أضاءت لنا أبعادا كانت خافية سواء فى الفهم العربى للشخصية العربية، أو فى الإدراك الإسرائيلى لها.

وفى هذا الضوء يمكن أن نركز فى قراءة التاريخ الصهيونى والإسرائيلى على هذا المنهج، فندرس مفهوم الذات الصهيونية، والإدراك العربى لها فى نفس الوقت.

وقد سبق لنا أن نشرنا فى الأهرام سلسلة مقالات بعنوان «مفهوم الذات الصهيونية بين الأسطورة والواقع» وأعقبته سلسلة أخرى عن

إدراك النخبة العربية للتاريخ الصهيونى والإسرائيلى، وبالتالى لن نعود إلى عرض نتائج دراساتنا الماضية.

ولكننا نريد هنا أن نثير عددا من الملاحظات النقدية بشأن ما أثير في الندوة عن قراءة التاريخ الصهيونى. فقد حاول المسيرى فى بحثه المشار إليه سابقا أن ينفى «مقولة وحدة الشعب اليهودى» التى يقوم عليها التاريخ الصهيونى الرسمى. واقترح أن يستبدل بمفهوم «الجماعات الوظيفية اليهودية». وقد استند فى محاولته إلى وقائع تاريخية مؤكدة تثبت تعدد، بل وتشتت التواريخ اليهودية. غير أن المهم هنا للأسف ليست الحقائق التاريخية، ولكن قوة الأسطورة التى روجت لها الحركة الصهيونية والتى مفادها أن الشعب اليهودى منذ الشتات، لم يتوقف عن الحلم بالعودة إلى أرض الميعاد، بالإضافة إلى مزاعم الإيديولوچية الصهيونية عن سمو «شعب الله المختار» على غيره من باقى شعوب الأرض، وتكشف عن ذلك التفرقة الحاسمة بين اليهود و«الأغيار» أى غير اليهود، وفى مقدمتها بالطبع الشعب الفلسطينى، مما يعطيهم مبررا أخلاقيا لاستعمار فلسطين وإحلال اليهود محل الفلسطينيين بالعنف والقسر والإكراه.

وهكذا يمكن أن نستخلص الدرس الأول من دروس قراءة التاريخ الصهيونى، وهو أن قوة الأسطورة الصهيونية كانت أكثر فعالية من وقائع التاريخ الثابتة، تماما كما أن القوة الإسرائيلية العسكرية الفائقة أثبتت أنها أكثر فعالية من الحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطينى.

٦ ـ الصعود الصهيونى والتفسير التاريخى

إذا كنا أثرنا ـ بصدد التاريخ الصهيونى والإسرائيلى والإدراك العربى ـ أهمية التمييز بين كتابة التاريخ وقراءته، فلابد لنا أن نصل بعد حين لمشكلة التفسير التاريخى. وهذه المشكلة من أعقد المشكلات، لأنها لا تتعلق بالتاريخ فحسب كتابة أو قراءة، ولكنها تثير مشكلة فلسفة التاريخ. بعبارة أخرى ـ وحتى لو افترضنا ـ أن التاريخ الذى نقرأه ـ أيا كان ـ تاريخ دقيق وموثق، فينبغى إثارة السؤال الخاص بدلالة الأحداث الكبرى فيه، سواء من زاوية صعود أو سقوط دولة عظمى ما، أو إمبراطورية كالإمبراطورية الرومانية ـ على سبيل المثال ـ أو أسباب نجاح مشروع ما كالمشروع الصهيونى، وفشل المشروع العربى لمناهضته والكفاح ضده.

هذا السؤال يبتعد عن الوقائع ويحلق فى سماوات التأمل النظرى. ونعرف أنه فى مجال فلسفة التاريخ هناك فلسفات شتى ونظريات متضارية. ولعل من أبرزها النظرية الدورية والتى ترى أن التاريخ حلقات من الصعود والهبوط، على اختلاف بين أسباب الصعود ودواعى الهبوط، وتوزع فلاسفة التاريخ بين من يركزون على الجوانب المادية كالنظرية الماركسية التى تولى التيار التحتى بما

يتضمنه من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج أهمية قصوى، على حساب البناء الفوقى والخاص بالقيم والأعراف والتقاليد، وبين من يركزون على الجوانب المعنوية والروحية. وهناك فلسفات أخرى معاصرة لعل من أبرزها نظرية المؤرخ الإنجليزى الشهير توينبى عن المثير والاستجابة.

مشكلة التقدم والتخلف

وإذا نظرنا من زاوية فلسفة التاريخ إلى المشروع الصهيونى فكيف نفسر نجاحه الملحوظ، وكيف نحلل الفشل العربى فى مواجهته؟

انفرد الباحث الفلسطينى المعروف الدكتور إبراهيم أبو لغد فى ندوة «صراع القرن»التى أشرنا إليها من قبل، بإثارة هذه المشكلة وقد ذهب فى تفسيره إلى أن المشروع الصهيونى نجح فى تحقيق أهدافه الاستراتيچية - بغض النظر عن عدم مشروعيتها وافتقادها لأية شرعية دولية - لأن أنصاره كانوا ينتمون إلى الثقافة الغربية، ومن ثم طبقوا قواعد وأساليب النموذج الغربى، وهو بالمعيار الحضارى نموذج متقدم، إذا ما قورن بالنموذج العربى المتخلف.

وقد فجر هذا التفسير مناقشات ساخنة فى الندوة.

وقد انطلق بعض المعارضين لهذا التفسير إلى إعادة إنتاج الخطاب العربى التقليدى، الذى ينكر مقولة تقدم الثقافة الغربية، وتخلف الثقافة العربية على أساس أن المجتمع العربى الفلسطينى لم يكن متخلفا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين وقعت وقائع الاستعمار الاستيطانى الصهيونى، كما أن المجتمع العربى

نفسه بشكل عام لم يكن متخلفا أيضا. ويستند أنصار هذا الرأى إلى الوقائع التاريخية المتعلقة بمحاولات التجديد السياسى والاقتصادى والاجتماعى داخل الإمبراطورية العثمانية فيما عرف بحركة التنظيمات فى الولايات العثمانية العربية، بالإضافة إلى حركات التجديد المختلفة فى بعض أقطار الوطن العربى المؤثرة. وقد حاول بعض أنصار هذا الرأى التماس أسباب الفشل فى دوائر أخرى، لا ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة التقدم الغربى والتخلف العربى. بعضهم ذهب إلى خطورة التآمر الغربى، وتعنى تآمر القوى الغربية العظمى لاستلاب فلسطين، وتمكين الحركة الصهيونية من استعمارها واستيطانها، وفى نفس الوقت إجهاض كل المحاولات العربية لصد هذا الغزو الاستعمارى.

وذهب بعض آخر إلى أن ضعف النخب السياسية العربية الحاكمة، وعدم تنسيق الجهود بينها، بالإضافة إلى عدم إدراك خطورة الحركة الصهيونية منذ وقت مبكر، هى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الفشل العربى.

وفى تقديرنا أن هذه المناقشات وإن اعترفت - من باب النقد الذاتى - ببعض أوجه القصور العربى، إلا أن بعض من شاركوا فى النقاش رفضوا بشدة الاعتراف بأن السبب يكمن فى التخلف العربى مقارنا بالتقدم الغربى والصهيونى.

نسبية الأحكام

ونحن أول من يدرك أن الأحكام الخاصة بالتخلف والتقدم،

لا ينبغى أبدا أن تكون مطلقة، وإلا وقعنا فى شرك «المركزية الأوروبية» التى كانت ترى أن أوروبا هى المعيار الوحيد بثقافتها وقيمها ومعاييرها، بحيث إن ما تقول عليه أوروبا أنه تقدم يصبح كذلك بالتالى، وما تقول إنه تخلف يعد هو عنوان الحقيقة!

غير أن نسبية الأحكام لا ينبغى أن تنسينا أن التقدم يتضمن أبعادا متعددة، بعضها ينتمى إلى أسباب القوة المادية والتكنولوچية، وبعضها الآخر ينتمى إلى أسباب القوة المعنوية أو القيمية. بعبارة أخرى قد تكون دولة ما متقدمة تكنولوچيا وعسكريا غير أنها متخلفة فى نفس الوقت من زاوية نسق القيم السائد فيها، مثل ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية، ومثل الولايات المتحدة الأمريكية سيدة النظام العالمى فى الوقت الراهن. فالنازية عقيدة عنصرية صيغت ضد مسار التاريخ، وبالمخالفة للقيم الإنسانية الرفيعة، ومن هنا يمكن القول أن ألمانيا النازية كانت بهذا المعيار المعنوى دولة متخلفة، ومن ناحية أخرى ليس هناك من ينكر القوة الجبارة للولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وتكنولوچيا وسياسيا، ولكن هناك رأى عالمى متزايد فى القوة يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية، بممارساتها ضد حرية الشعوب، وخصوصا بفرض حق التدخل بالقوة، واستخدام مجلس الأمن مطية لحصار الشعب العراقى والشعب الليبى والشعب السودانى، إنما هى دولة متخلفة.

فى ضوء ذلك كله ينبغى تحليل حالة المشروع الصهيونى ورد الفعل العربى. وليس هناك مجال للشك فى أن الحركة الصهيونية طبقت عديدا من مبادئ التقدم الغربية، وأهمها التخطيط المتقن،

وتبنى العقلانية فى مجال اتخاذ القرار، وفنون التعبئة الإيديولوچية السياسية والاقتصادية، وتطبيق قواعد الاتصال والإعلام الغربية، وممارسة واعية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا. بالإضافة إلى فن إدارة العلاقات الدولية، من خلال قراءة دقيقة لحركة صعود وهبوط القوى العظمى.

ويكفى فيما يتعلق على سبيل المثال بالعنصر الأخير، أن نذكر تاريخيا بكيف تحولت الحركة الصهيونية وإسرائيل من بعد، من الاعتماد المطلق على الإمبراطورية البريطانية التى لم تكن تغيب الشمس عن أراضيها، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أخذت تصعد فى مجال المحيط الدولى بعد بريطانيا. لدرجة أنها أصبحت المسيطرة اليوم داخل الولايات المتحدة الأمريكية على عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى. ولعل هذا ما جعل نتنياهو يعلن بكل تبجح أنه يستطيع أن يشعل النار فى واشنطن، إذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض شروطها على إسرائيل.

غير أنه أخطر من هذا المثال التاريخى، الزيارة المهمة التى قام بها نتنياهو إلى الصين والاستقبال الحافل الذى قوبل به.

لقد رصدنا منذ سنوات الإدراك الإسرائيلى الصحيح، أن الولايات المتحدة الأمريكية بسبيلها إلى أن تفقد مركز الصدارة الذى تحتله الآن لحساب عدد من القوى الصاعدة فى النظام الدولى، على رأسها اليابان والهند والصين. وهذه الدول الكبرى الثلاث كانت فى الستينيات والسبعينيات مؤيدة تماما لحقوق الشعب الفلسطينى، وكانت

علاقاتها - بحكم حركة عدم الانحياز - وثيقة بمصر وبعديد من الدول العربية الأخرى.

ولكن إسرائيل شرعت منذ سنوات فى اختراق هذه الدول جميعا، وقد بدأت باليابان، ونجحت فى إقامة علاقات استراتيچية معها، وتسللت إلى الهند، وها هى تطرق باب العملاق الصينى بكل قوة.

ورغم رصد هذه الخطة الإسرائيلية منذ سنوات، إلا أن الدول العربية فشلت فرادى أو من خلال جامعة الدول العربية، فى أن تضع مخططا فعالا لإفشال هذه الخطة. وها هو نتنياهو - كما نشرت وكالات الأنباء العالمية صورته وهو يستعرض حرس الشرف الصينى، يجنى ثمار تخطيط النخبة الاستراتيچية الإسرائيلية طويل المدى - ولا يقنع بجنى الثمار من العلاقة الفريدة الإسرائيلية الأمريكية، ولكنه يستبق الأحداث، ويستشرف المستقبل، ويسعى إلى تمتين الروابط مع الأقطاب الدولية الصاعدة.

مشروع الحداثة العربى

غير أنه يمكن القول إن المشروع الصهيونى إن كان قد اعتبر مشروع الحداثة الغربية الذى يقوم على أساس الفردية والعقلانية واعتماد العلم والتكنولوچيا والوضعية فى مجال العلوم هو مرجعيته الأساسية، إلا أن مشروع النهضة العربى قد قام بمحاولة شبيهة حين نزع رواد النهضة العربية الأوائل بعد نقاش ساخن حول الأصالة والمعاصرة، إلى احتذاء مشروع الحداثة الغربى فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ترى ماذا كانت نتيجة أكثر من قرنين

من الزمان تتابعت فيها محاولات التحديث العربية؟

يرى عدد من المفكرين العرب أننا فشلنا بالمعنى التاريخى للكلمة، فى التصدى للمشروع الصهيونى وللدولة الإسرائيلية، لأننا قنعنا بقشور التحديث الغربى ولم ننفذ إلى لبابه، بعد أن اكتفينا باستيراد الأشكال دون مضامينها. تحولت مؤسسة الحزب السياسى لدينا إلى القبيلة، وتحول البرلمان الذى من سلطاته أن يحاسب ويراقب الحاكم، إلى منتدى للتصفيق للحاكم، والإشادة بعبقريته، وتحولت الحريات إلى حريات شكلية فى سياق يسوده الاستبداد السياسى والقهر الاجتماعى. وتحولت الصحف المفروض فيها التعبير عن الرأى العام، وممارسة النقد، إلى بيانات رسمية ثقيلة ومملة، تتشدق بإنجازات الحكومات، وتخفى الحقائق عن الشعوب، وتسهم فى إنتاج وعى سياسى واجتماعى زائف.

بعبارة أخرى يذهب هذا التفسير التاريخى إلى أن المشروع الصهيونى والإسرائيلى طبق قواعد الحداثة بحذافيرها، فى حين اكتفى المشروع العربى بالاقتباس الانتقائى لبعض مبادئها، والتى لم تجد سبيلها إلى التطبيق.

ويبدو أنه فى مجال العلاقات الدولية، تبقى القوة بكل أنواعها هى صاحبة الكلمة العليا، أيا كانت القيم المتخلفة التى تعبر القوة عنها، إلى أن ينقلب الميزان وتتغلب قيم الحضارة على سياسات العدوان.

٧ - من صراع الوجود
إلى صراع الحدود!

ليس هناك خلاف على أن الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ كانت واقعة تاريخية فاصلة فى التاريخ العربى المعاصر. وبعيدا عن الحديث عن الأصداء العنيفة التى أحدثتها فى الوعى العربى، فإنه يمكن القول إن أخطر نتائجها على مستوى العقيدة السياسية - إن صح التعبير - كان تغير الوصف التقليدى للصراع الذى رفعته الأمة العربية ضد المشروع الصهيونى والدولة الإسرائيلية بأنه صراع وجود، لكى يخلى طريقه - وإن كان بشكل تدريجى - إلى وصف آخر وهو أنه فى الواقع صراع حدود! الوصف الأول كان مبناه إما نحن وإما هم فى المنطقة، بمعنى أنه لابد من معركة عسكرية فاصلة تهزمهم هزيمة ساحقة، وتفتح الباب لعودة الشعب الفلسطينى إلى وطنه، مع قبول حضارى بالتواجد اليهودى فى فلسطين. أما الوصف الثانى فيتخلى - تحت وطأة الهزيمة ومرارة الواقع - عن هذا الهدف الطموح، ويقنع باسترداد الأرض العربية الشاسعة فى سيناء والجولان والضفة الغربية والتى احتلتها إسرائيل، والمطالبة بعد ذلك بحقوق الشعب الفلسطينى.

وهناك مؤشرات متعددة على التحول من شعار صراع الوجود إلى

صراع الحدود، من أبرزها التركيز على البعد الوطنى فى الصراع، والتأكيد فى مصر - على سبيل المثال - على الوطنية المصرية بجانب القومية العربية.

بالإضافة إلى تبلور إدراك واقعى لحدود القوة العسكرية العربية، التى تكفى بالكاد لتحرير الأراضى العربية المحتلة، وأخيرا رؤية أكثر صفاء ودقة لتعقيدات النظام الدولى والتحيز الغربى الإسرائيلى.

ولعل ما يكشف عن صحة التحليل السابق أن حرب أكتوبر المجيدة ذاتها، وبالرغم من أنها أعلى ذروة وصلها النضال العسكرى العربى ضد إسرائيل، فإنها أدت - سياسيا - إلى توقيع اتفاقية كامب دافيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، مما فتح الباب - ولو بعد عقود - إلى قبول فكرة أن الصراع هو صراع حدود، وأن إسرائيل إن انسحبت من الأراضى العربية المحتلة فى ٥ يونيو ١٩٦٧، فإنه يمكن الاعتراف بها والتفاوض معها، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية. ولعل اتفاقية أوسلو التى عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل سرا، وما تبعها من توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بالإضافة إلى المفاوضات السورية الإسرائيلية. التى تمت فى إطار مؤتمر مدريد، تؤكد أن التحول الكيفى فى رؤية الصراع الإسرائيلى العربى، وتغير الإدراك العربى إزاء إسرائيل قد تم بالفعل.

قراءة حاضر الصراع

إذا كان من قبل قد قرأنا تاريخ الصراع، فمن الأهمية بمكان قراءة حاضر الصراع قبل أن نغامر باستشراف مستقبله. ولعل أول

ملاحظة ينعقد الإجماع حولها أن السمة البارزة لحاضر الصراع هو الخلل الشديد فى توازن القوى بين إسرائيل والدول العربية. ولو أخذنا بمفهوم قوة الدولة بمعناه الشامل، ونعنى عسكريا واقتصاديا وتكنولوچيا، لأدركنا أن هناك فجوة هائلة بين قوة الدولة الإسرائيلية والقوة العربية.

وقد حاول الباحث الفلسطينى المعروف زياد أبو عمر فى ندوة «صراع القرن» أن يحدد الملامح من كامب دافيد حتى أوسلو فى ثمانية ملامح أساسية كما يلى:

١ ـ تشتت الحال العربى قبل كامب دافيد. ويتحدث الباحث هنا عن حالة التشتت والتراجع العربى التى شكلت مقدمة ومدخلا للزيارة التى قام بها الرئيس أنور السادات للقدس، وبعد ذلك بعامين للاتفاق الانفرادى الذى وقعه مع إسرائيل برعاية أمريكية فى كامب دافيد.

٢ ـ غياب أو تغييب الخيار العسكرى فلسطينيا وعربيا (وليس إسرائيليا).

ويرى أبو عمر أنه كان لحرب ١٩٧٣ ونتائجها عظيم الأثر فى تشكل قناعة لدى الطرف العربى بعدم إمكانية إنزال هزيمة فعلية أو انتصار عسكرى قاطع ضد إسرائيل. وسواء كان ذلك بسبب قوة إسرائيل العسكرية، أو بسبب الدعم الأمريكى غير المحدود، أو بالقرار السياسى الخاص بعدم السماح بهزيمة إسرائيل عسكريا حتى لو أدى ذلك إلى تدخل عسكرى مباشر.

وأهم من ذلك أن الفلسطينيين استخلصوا بدورهم عبرة من نوع

آخر، وهى أنه إذا لم يكن بمقدور جيوش عربية قوية إنزال هزيمة بإسرائيل، فإنه لن يعود بمقدور «الكفاح الفلسطينى المسلح» أو «العمل الفدائى» تحقيق مثل هذا الهدف.

٣ ـ سيادة التسويات المنفردة. مهدت اتفاقات كامب دافيد المنفردة الطريق أمام عقد المزيد من الاتفاقات المنفردة مع إسرائيل، وهى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واتفاقية وادى عربة عام ١٩٩٤ بين الأردن وإسرائيل.

٤ ـ ضياع الإجماع الفلسطينى والعربى حول طبيعة الصراع والحل. ويمكن القول أنه منذ اتفاقيات كامب دافيد على الأقل، وبعد الاتفاقات العربية الإسرائيلية لم يعد هناك إجماع فلسطينى أو عربى حول طبيعة الصراع الفلسطينى العربى الإسرائيلى. ويرى زياد أبو عمر أن ضياع هذا الإجماع ـ فى حقيقة الأمر ـ قد بدأ بقبول بعض الدول العربية بقرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧، وبعد ذلك القبول بمبدأ الأرض فى مقابل السلام.

والمهم فى كل ذلك أنه مثلما لا يوجد إجماع على طبيعة الصراع، فلا يوجد إجماع أيضا على طبيعة الحل.

٥ ـ استمرار الصراع والجدل بين اتجاه المقاطعة واتجاه التطبيع. ويمكن القول إن الصراع والجدل العلنى حول مقاطعة إسرائيل والتطبيع معها بدأ بعد عقد اتفاقات كامب دافيد وما زال محتدما حتى هذه اللحظة.

٦ ـ نشوء حالة من الانفصام فى الوعى العربى. ويقصد بذلك أن ضياع الإجماع الفلسطينى العربى حول طبيعة الصراع مع إسرائيل،

وطريقة حل هذا الصراع، وكذلك الجدل الفلسطيني والعربي حول المقاطعة أو التطبيع، أدى إلى خلق حالة انفصام في الوعي العربي تجاه الموقف من الصهيونية وإسرائيل ومستقبلها في المنطقة. فهناك رأيان، الأول يذهب إلى أنه هناك إمكانية للتعايش بين الصهيونية من ناحية والوطنية الفلسطينية والقومية العربية من ناحية أخرى. والرأى الآخر يرى عكس ذلك، على أساس أن التناقض والصراع أمر حتمى.

٧ ـ تراجع المشروعين الوطنى الفلسطيني والقومى العربى.

من أبرز سمات حاضر الصراع تراجع المشروع الوطنى الفلسطيني، والذى تمثلت أهدافه فى البداية فى حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وممارسة حق العودة حسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. إذا قارنا هذه الأهداف بالواقع الفلسطيني الراهن فمن السهل ملاحظة أنه يعانى من التراجع، وأنه مهدد بالمزيد من التراجع فى ظل إصرار إسرائيل على عدم الالتزام باتفاقيات أوسلو. أما المشروع القومى العربى فهو فى حالة انحسار بعد أن ساد منطق الدولة القطرية العربية.

٨ ـ عدم التغير الجوهرى فى الموقف الإسرائيلى الصهيونى فيما يتعلق بعدد من القضايا التى تشكل جوهر الصراع. ونعنى الموقف من الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية واستيطانها وطرد السكان منها، وبناء المستوطنات الإسرائيلية فى المنطقة.

٩ ـ وما زال الموقف الدولى يتسم بالعجز عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإعمال قواعد الشرعية الدولية.

تقييم الوضع الفلسطينى

إذا كانت هذه هى الملامح الأساسية لحاضر الصراع العربى الإسرائيلى، فإن هناك سؤالا مهما ينبغى إثارته: ما هو تقييم الوضع الفلسطينى فى الوقت الراهن؟

يمكن لنا من خلال متابعتنا الدقيقة للوضع الفلسطينى بعد عقد اتفاقيات أوسلو، أن نقرر أن المرحلة الأولى بعد الاتفاق حين كان رابين رئيسا لوزراء إسرائيل اتسمت بالتعثر، وخصوصا أن التردد شاب الخطوات الإسرائيلية فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات الإسرائيلية فى موضوع إعادة الانتشار، والمراحل المختلفة للتطبيق، واحترام التوقيتات المنصوص عليها.

ومع ذلك يمكن القول إنه كان هناك حوار متصل فلسطينى إسرائيلى، وضغوط شديدة يمارسها كل طرف على الآخر بطريقته، بالرغم من الاعتراف بتفاوت موازين القوة بين السلطة الوطنية والدولة الإسرائيلية.

واستمر الموقف هكذا بعد اغتيال رابين، وتولى بيريز منصب رئيس الوزراء خلفا له. غير أن الموقف تغير كيفيا بعد أن استطاع الليكود بقيادة نتنياهو هزيمة حزب العمل، وتوليه منصب رئيس وزراء إسرائيل بسلطات واسعة غير مسبوقة، واستطاع نتنياهو خلال فترة قياسية أن يغير بالكامل مناخ التفاوض، وعمل بطريقة منهجية على الإلغاء الفعلى لاتفاق أوسلو، بل إنه مارس السياسات الاستيطانية بعنف شديد، ولم يستجب لكافة الضغوط الدولية، وعامل الولايات الأمريكية بتعال وغطرسة شديدة، رافضا كافة مبادراتها المتوالية. بل

إنه فى زياراته للولايات المتحدة الأمريكية، تعامل مع اللوبى الصهيونى الأمريكى كأنه تابع له مباشرة، متخطيا بذلك كل الأعراف التى كانت قد استقرت فى التعامل الأمريكى الإسرائيلى.

فى ضوء ذلك يصبح التساؤل عن الوضع الفلسطينى ملحا، وتصبح الإجابات الفلسطينية بالذات ـ بحكم معايشة أصحابها للواقع ـ أكثر أهمية. فى ندوة «صراع القرن» عرضت رؤيتان متعارضتان تماما. دافع عن الأولى الباحث الفلسطينى الدكتور على الجرباوى الذى قدم فى بحثه رؤية نقدية حادة، وأعلن إفلاس الوضع الفلسطينى. والرؤية المضادة قدمها المفكر الفلسطينى المعروف أحمد صدقى الدجانى والمشهور برؤيته المتفائلة، وبتركيزه على الدوائر الحضارية العالمية والإسلامية. كان الدجانى ـ كعادته ـ بالرغم من اعترافه بمأساوية الوضع الفلسطينى، متأكدا أننا على أبواب صحوة حضارية كبرى. وفى رأيه أن مستقبل الشعوب لا يمكن الحكم عليه فى لحظات التراجع المؤقت، لأن التراجع يمكن ـ لو أحسنا استثمار موارد القوة العربية الإسلامية ـ أن يتحول إلى صحوة عارمة.

٨ - رؤية فريدة لمستقبل الصراع

لم تقتصر أبحاث ندوة «صراع القرن» التى نظمتها مؤسسة عبدالحميد شومان فى عمان بالأردن على العودة التاريخية إلى جذور الصراع، ولم تقنع بتشخيص الحاضر وتحديد مشكلاته السياسية والاقتصادية والأمنية. ولكنها بالإضافة إلى ذلك حاولت استشراف مستقبل الصراع، بالرغم من الصعوبات المعقدة فى هذا المجال. وترد هذه الصعوبات أساسا إلى تعدد المتغيرات فى الصراع، بالإضافة إلى غياب اليقين وصعوبة التنبؤ فى مجال العلاقات الدولية، فى إطار نظام دولى يمر بمرحلة سيولة، ولم تستقر ملامحه بعد، بالرغم من الهيمنة الأمريكية الظاهرة.

ومن بين المحاولات التى بذلت فى الندوة لاستشراف مستقبل الصراع، تبرز الدراسة التى قدمها الأستاذ جميل مطر خبير العلاقات الدولية والكاتب السياسى المعروف. وقد تجمعت لدى جميل مطر خبرات متعددة، وجعلت رؤيته للنظام الدولى تتميز بين كل من يكتبون فى العلاقات الدولية فى الوطن العربى. فهو دبلوماسى سابق خدم سنوات طويلة فى وزارة الخارجية المصرية، ثم هو من بعد باحث أكاديمى استكمل دراساته العليا فى كندا بعد أن أنجز رسالته للماجستير، وقد أتيح له بعدها أن يعمل خبيرا ورئيسا لوحدة العلاقات

الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنوات طويلة، ثم انتقل من بعد للعمل فى جامعة الدول العربية خبيرا فى القضية الفلسطينية، وهو الآن يعمل مديرا لمركز بحوث التنمية والمستقبل.

وقد استطاع جميل مطر بعد سنوات عديدة من الكتابة المنتظمة فى العلاقات الدولية أن يكشف عن مقدرة خاصة فى الغوص فى التيارات العميقة الكامنة وراء عديد من السياسات الدولية، بالإضافة إلى تبنيه نظرة شمولية تجمع بين الأمن والاقتصاد والسياسة والثقافة فى كل لا يتجزأ. ولعل منهجه المتميز يكشف عنه كتابه «تأملات فى السياسة الدولية» الذى نشرته له دار المستقبل العربى منذ عام، والذى جمع فيه طائفة من أبرز كتاباته.

سيناريوهات محتملة للمستقبل

ويكشف عن قدرات التصور المستقبلى لجميل مطر الافتتاحية التى بدأ بها دراسته عن «مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى» والتى قنع فيها بالإشارة الموجزة إلى عدة سيناريوهات محتملة للمستقبل، قبل أن يدخل إلى صميم موضوعه. فقد قدم عدة مشاهد تستحق التأمل، فهو يرى أولا أن الوضع الراهن قد يؤدى إلى سلام إسرائيلى يعم أرجاء المنطقة، فتقوم له مؤسسات وتصاغ له قوانين وتعين له وظائف وتحدد علاقته بحال السلام الأمريكى على المستوى العالمى. أو قد يأخذ الوضع شكل سلام إسرائيلى ولكن تخترقه دولة فلسطينية محدودة القوة ومحدودة الاختصاصات والطموحات. وقد

يفضى الوضع إلى شكل سلام هوية إسرائيلية ولكن صياغاته ومؤسساته ووظائفه تبدو إقليمية أو توافقية. بمعنى آخر ينشأ سلام مؤقت يطلق عليه نتنياهو تعبير سلام «المتناقضات الإسرائيلية العربية». وهو - كما يقرر جميل مطر - سلام لمصلحة إسرائيل، ولكن لا يلبى فى هذه المرحلة كل طموحاتها. وهو سلام لا يحل التناقضات مع العرب، سواءً كانوا عرباً دخلوا حديثا تحت مظلة التسويات أو دخلوها من عقد أو عقدين، أو لم يدخلوها بعد. ولكنه سلام يؤجل تفجير هذه التناقضات إلى مرحلة تاريخية وسياسية أخرى.

ويعبر جميل مطر عن وجهة نظره فى أن المشاهد المحتملة أو المتوقعة لمستقبل المنطقة تختلف من باحث إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، حسب التركيز على عامل أو آخر من عوامل الصراع. ولذلك حاول أن يرصد أهم العناصر الفاعلة فى الصراع فى إطار منظومة متكاملة، لكى يكون ذلك أساسا لاستشراف المستقبل، وإذا كانت بعض هذه العناصر سبق للباحثين العرب أو الغربيين تناولها من قبل بالبحث، كالصدام الحضارى بين العرب وإسرائيل، وتأثير الهيمنة الأمريكية على الصراع، والنزاعات العربية العربية، وتديين الصراع، وجيواستراتيجية الصراع، بمعنى الوضع المتغير لمكانة إقليم الشرق الأوسط فى السياسة العالمية، إلا أن بعض هذه العوامل التى يشير إليها جميل مطر تعد فى طرحها أو طريقة معالجتها جديدة تماما وغير مسبوقة، ومن ثم هى جديرة بالتأمل العميق. ونعنى عنصرين على وجه التحديد: العولمة والداروينية والصحوة الدينية،

وتطبيع المجتمعات العربية نحو مجتمعات غير مسيسة. هذا مع التأكيد أنه حتى بالنسبة للعناصر المعروفة فجميل مطر له فيها اجتهادات متميزة.

العولمة والداروينية والصحوة الدينية

استطاع جميل مطر ببراعة ملحوظة أن يعقد مجموعة من العلاقات المتشابكة بين العولمة، والتى تعنى فى المقام الأول الفرض القسرى لمجموعة مترابطة من السياسات والقيم والممارسات، والتى هى فى جانب منها انعكاس للتطور الراهن فى بنية النظام الرأسمالى العالمى، وفى جانب آخر ترجمة لإعادة إنتاج نظام الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبين بروز تيار فكرى فى الولايات المتحدة الأمريكية هو الداروينية الجديدة، وبين الصحوة الدينية أخيرا.

ويمكن القول - على سبيل الإشارة الموجزة - أن نظرية أصل الأنواع التى صاغها العالم الإنجليزى الشهير تشارلز داروين والتى تعد من أبرز الإسهامات العلمية فى القرن العشرين، والتى يطلق عليها أحيانا الداروينية إشارة إلى اسم صاحب النظرية، لم تلعب دورها فقط فى عالم الأحياء لتقدم نظرة علمية تفسر النشوء والارتقاء فى الحياة الحيوانية والإنسانية، وإنما امتد تأثيرها إلى الفكر السياسى والاجتماعى. ذلك أن القوى الرأسمالية الصاعدة فى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وجدت فيها أساسا فكريا صالحا لإعطاء الشرعية الأخلاقية والسياسة للممارسات الرأسمالية

المتوحشة والتى تقوم على استغلال الطبقات الرأسمالية للطبقات الوسطى والفقيرة. وصيغت نظرية أطلق عليها «الداروينية الاجتماعية» والتى تركز على أنه فى السباق المجتمعى بين مختلف الأفراد، فإن قانون البقاء للأصلح هو الذى يسود، وهو أحد مبادئ نظرية داروين، وتنطبق نفس القاعدة على السوق ذاته فى مجال المنافسة بين الشركات والقوى الاقتصادية. فإذا ابتلعت الشركات العملاقة الشركات الصغيرة وسحقتها فإن الشعار الذى يرفع لتفسير الموقف، هو أن البقاء للأصلح، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات بين الدول فى مجال السياسة العالمية. ولعل هذا المبدأ الداروينى كان أحد الأسباب الكامنة وراء التأييد الأمريكى الفاضح لدولة إسرائيل وسياساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطينى. فالإسرائيليون هم الأقوى، ولذلك فهناك شرعية فى مشروعهم الاستعمارى لطرد الشعب الفلسطينى من أرضه وإحلال الشعب اليهودى محله.

يقرر جميل مطر أنه فى الغرب الآن، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، اهتمام غير عادى بالداروينية كنظرية نشوء وارتقاء، ليس فقط فى نواحى تكوين الخليقة وتطور الأجناس، ولكن أيضا فى تكوين العالم وتطوره بمعناه الفيزيقى والأخلاقى والسياسى والاقتصادى، وحتى التكنولوچى. ويرتبط بهذه الصحوة الداروينية تطور آخر لا يقل أهمية وهو العولمة. فقد صارت العولمة تبدو كما لو كانت ناتجا عمليا وتأكيدا لاجتهادات «الداروينين الجدد»

ولكن ما هى العلاقة بين الداروينية الجديدة والعولمة؟

يقرر جميل مطر «العولمة بهذا المعنى، وهذا المحتوى الداروينى،

تعنى أشياء كثيرة، ليس فقط لنا ولكن للعالم بأسره. فالحديث عن صراع الحضارات ونهاية التاريخ وحتمية الحل الثقافى والاقتصادى الأمريكى وهيمنة المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية الدولية على مناهج التعليم وإدارة الاقتصاد والسياسة فى مجتمعات متزايدة العدد، وفرض العقوبات والحصار على دول بعينها، أو شن الحرب ضدها ونزع سلاحها، وإنشاء محاكم دائمة لمجرمى الحرب أو أعداء الإنسانية، كلها مظاهر هيمنة تعكس حالة إيديولوچية معينة. ولذلك فإذا ما تقرر فى يوم من الأيام أن نجحت إسرائيل فى أن تكون أحد المراكز الإقليمية الرئيسية لنشر قيم العولمة وممارساتها الاقتصادية، فالمتوقع أن ينعكس هذا الوضع على مسيرة المنطقة بأسرها».

***

ويحاول جميل مطر استخلاص النتائج المحتملة للتفاعل بين الداروينية الجديدة والعولمة والصحوة الدينية.

ويلفت النظر آملا تصويب النظر نحو موضوع لم يدرس بعد دراسة كافية فى الفكر السياسى المعاصر، وهو ظهور طبقة عالمية عابرة للقارات من رجال الأعمال بل ومن المثقفين، لا ولاء لهم لأوطانهم بالمعنى الضيق لكلمة الوطن، ولكن ولاؤهم أساسا إما لرأس المال العالمى والذى يتمثل أساسا فى الشركات دولية النشاط، أو لمجموعة من القيم العالمية مثل التعددية وحقوق الإنسان، ويرون مصلحتهم فى الارتباط الإيديولوچى بل والمالى للمراكز الغربية المنتجة لهذه الأفكار والقيم.

فى ضوء هذه الخلفية، يقرر جميل مطر «تستطيع إسرائيل آنذاك

(ويعنى لو تحولت لأحد مراكز العولمة) أن تشد فى اتجاهاتها أطراف النخب العربية المتعولمة أو الساعية إلى التعولم، وبشكل خاص النخبة الفلسطينية» ويضيف أنه «قد تأكد خلال السنوات الأخيرة أن العلاقات داخل شبكة الشخصيات التى تقود عملية العولمة أقوى وأكثر فاعلية من شبكة العلاقات الشخصية بين الحكام أو بين الحكام أو بين الدول المتحالفة».

ثم يصل جميل مطر إلى توقع بالغ الخطورة حين يقرر أنه «من ناحية أخرى، أظن أن دعما متبادلا سوف يلقاه مشروع إقامة دولة فلسطينية منزوعة السيادة والقوة، فسيجد الفلسطينيون بينهم من المنتفعين بالعولمة من يروج لنظرة سائدة تقول إن الدولة فى ظل العولمة وقيمها ليست أفضل المؤسسات المؤهلة لإدارة المجتمع، ونظريات أخرى تدور كلها حول انتقاء الحاجة إلى السيادة».

وتبدو أهمية العولمة بالنسبة لمستقبل الصراع العربى الإسرائيلى أنها - فى نظر جميل مطر - قد تؤدى إلى تطورين متناقضين أولهما : احتمال أن توثق الصلة من جديد بين صهيونية علمانية منحسرة وداروينية جديدة صاعدة، وثانيهما وهو الأخطر نشأة صلة جديدة وفريدة غريبة بين «صهيونية» دينية صاعدة وداروينية جديدة وأيضا صاعدة. وإذا حدث ذلك فإنه سيكون - عكس ما هو معروف تاريخيا - أول التقاء بين الدين والداروينية التى درجت الأوساط الدينية فى كافة المجتمعات على اعتبارها مناهضة للدين.

وهكذا استطاع جميل مطر أن يكشف الأساس الإيدولوچى الجديد للعولمة الأمريكية على وجه الخصوص، وهو الدراوينية الجديدة، وأن

يعقد الصلة بينها وبين تيارات التطوف الدينى، بصورة غير مسبوقة.

ونحن نحتاج فى الواقع إلى وقفة أخرى مع أفكاره عن تطبيع المجتمعات العربية، فهى تستحق التأمل، وخصوصا ما يتعلق بممارسات المجتمع المدنى العربى الصاعد.

٩ـ تطبيع المجتمعات العربية !

تعودنا أن نستخدم كلمة التطبيع ـ هذا المصطلح الذى هبط علينا بعد بداية عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ـ فى مجال تحويل العلاقات السياسية بين دولة إسرائيل والدول العربية التى تعقد معها اتفاقية سلام، من المقاطعة الاقتصادية والتوتر السياسى، إلى ممارسات عادية كالتى تحدث عادة بين دولة وأخرى فى أوقات السلم، كما ذاع موضوع مقاطعة الشعوب ومؤسسات المجتمع المدنى لهذا التطبيع الحكومى، إلى أن تخضع إسرائيل وتسلم بقيام الدولة الفلسطينية وإعطاء الشعب الفلسطينى كامل حقوقه المشروعة.

غير أن جميل مطر فى ورقته البحثية المتفردة عن «مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى» التى قدمها فى ندوة مؤسسة عبد الحميد شومان فى عمان عن «صراع القرن» يستخدم مفهوم تطبيع المجتمعات العربية والدفع فى اتجاه أن تصبح مجتمعات غير مسيسة بمعنى بالغ الخصوصية. هو أقرب إلى محاولات ما يطلق عليه «ترويض الشخصية القومية». ومن المعروف أنه فى حالة حل صراع سياسى ما بين دولتين تتسم إحداهما بسيادة شخصية قومية متميزة يرى أنها تنطوى على اتجاهات متطرفة، قد يكون أحد أدوات حل الصراعات ترويض هذه الشخصية، بمعنى نزع مصادر العنف أو

التطرف فيها. حدث هذا بالنسبة لمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية ترويض الشخصية اليابانية بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، فقد طبقت مجموعة متكاملة من التعديلات الدستورية والإجراءات السياسية والتغيرات الثقافية والاجتماعية لضمان تحويل الشخصية اليابانية إلى شخصية تؤمن بالسلام بدلا من العدوان، والقضاء على نزعات القومية اليابانية المتطرفة. وقد تكون حادثة انتحار الروائى اليابانى الشهير ميشيما الذى كون جيشا أهليا لمقاومة إجراءات ترويض الشخصية اليابانية بعد فشله فى مشروعه لاحياء القومية اليابانية، رمزا على عنف الصراع الثقافى بين الذين يقبلون الخضوع والترويض من ساسة ومثقفين، وبين الذين يقاومونه. ونفس إجراءات الترويض طبقتها الولايات المتحدة على ألمانيا حليفة اليابان، لأن الشخصية الألمانية النازية لم تكن تقل خطورة - فى نظر الأمريكيين - عن الشخصية اليابانية المتطرفة..

تسييس المجتمعات العربية

تقوم أطروحة جميل مطر على عدة أسس تستحق التأمل الطويل، لأن مشكلة تسييس المجتمعات العربية تعرض لأول مرة - بالرغم من إيجاز الإشارات إليها - بمثل هذا العمق.

الملاحظة الأولى لجميل مطر أن عددا من الكتابات الغربية فى مجال الثقافة السياسية يرى أن المجتمعات العربية تتسم بصفة مميزة، وهى أن الجماهير فيها شديدة التسييس. ويقول إن « التسييس كما يراه علماء السياسة فى الغرب ليس مرغوبا فيه كما يصور

أحيانا، فالتسييس يعنى أيضا فرض ضغوط على صانعى السياسة، تستحيل الاستجابة لها إلا بسياسات مكلفة أو بقرارات متسرعة وغير رشيدة» ويبدو صدق المقولات فى هذه الفقرة لو رأينا علامة على التسييس الشديد فى المجتمعات العربية المعاصرة، ظهور التيار الإسلامى باعتباره تيارا سياسيا يضغط على السياسة العربية الراهنة، معبرا عن قطاعات واسعة، لا يتاح لها عرض مطالبها الطبقية والثقافية والسياسية من خلال الأطر الموجودة. وهى لذلك تلجأ - فيما تلجأ إليه - إلى العنف أحيانا وإلى الإرهاب الصريح أحيانا أخرى، وهى مشكلة حقيقية فى الوقت الراهن. كما أن تديين الصراع العربى الإسرائيلى سمح لجماعات دينية مثل حركة «حماس» أن تفرض نفسها على الساحة باعتبارها إحدى الأطراف الفاعلة التى لا يمكن تجاوزها فى أى عملية تسوية للصراع.

ومن هنا - كما يقرر جميل مطر - لم يكن غريبا ولا مفاجئا أن تظهر فى السنوات الأخيرة «حزمة من السياسات والإجراءات والنصائح المباشرة أو غير المباشرة لحكومات عربية، بهدف خفض درجة هذا التسييس لأهداف أخرى، بالتأكيد منها تشجيع التطور الديمقراطى والليبرالى بشكل عام وتشجيع اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص»

غير أن جميل مطر يرى أنه بالرغم من شدة الضغوط الخارجية وخصوصا الأمريكية، وكذلك ضغوط صندوق النقد والبنك الدولى والاتحاد الأوروبى، ورغم ابتكار حملات من نوع حملة «ثقافة السلام» وتغيير مناهج التعليم، وإعادة تدوير الإعلاميين وأجهزة

الإعلام لتفنيد أفكار المقاومة أو تفاديها وتجنبها، وتحويلهم وتحويلها لتصبح فى خدمة مسيرة التسوية السلمية، فإن كل هذه السياسات لم تحقق الهدف المطلوب وهو تخفيض درجة حرارة التسييس.

الملاحظة الثانية والبالغة الأهمية أن هناك مشروعات متكاملة حاولت أطراف عديدة دعمها بهدف تخفيض درجة التسييس فى المجتمعات العربية. منها مثلا مشروعات تنشيط المجتمع المدنى، والحملة العالمية المكثفة لتشجيع إقامة جمعيات أهلية غير حكومية تنشط فى كل الاتجاهات بما فيها الاتجاهات السياسية. و «كان الأمل أن يمتص هذا النشاط بعض الفائض أو معظمه فى الطاقة السياسية للمواطن العربى». ويضيف جميل مطر و «كان الأمل أيضا أن الهامش الديمقراطى الذى فرضته دول الغرب ومؤسساته على عدد من الدول العربية، وهو الهامش الذى احتوى على قدر من حرية التعبير، وقدر أقل من حرية إقامة الأحزاب الفاعلة الحقيقية وقدر ضئيل للغاية من حرية الحركة للمعارضة والمعارضين، كان الأمل أن يكون هذا الهامش كافيا لترويض الرأى العام أو تطبيعه سياسيا، بمعنى أن يزداد اهتمامه بأحواله المادية اليومية وبشؤون مجتمعه المدنية والحياتية وشؤون القرية والحى والمدينة التى يسكنها، ويقل اهتمامه بالقضايا الوطنية وكل قضايا السياسة الكبرى. ولكن لم يحدث هذا الأمر، أو على الأقل لم يحدث بالسرعة والكفاءة المطلوبتين».

تفسير الظاهرة

فى ضوء ما سبق يطرح سؤال نفسه : ما هى أسباب صعود

التسييس فى المجتمعات العربية وفشل كل الضغوط الخارجية والسياسات العربية الداخلية فى تخفيضه، بمعنى صرف نظر المواطن العربى عن قضايا السياسة الكبرى، وفى مقدمتها حل الصراع العربى الإسرائيلى؟ هنا نختلف اختلافا أساسيا مع التفسير الذى يقدمه جميل مطر لهذه الظاهرة. فهو يقرر «وأظن شخصيا أن المسئول عن صعود ظاهرة التسييس ليس الثقافة السياسية أو التخلف الحضارى، وإنما هو تردد حكومات المنطقة أو عدم رغبتها فى توسيع هامش حرية إلغاء مؤسسات المجتمع المدنى وإقامة أحزاب فاعلة وقادرة وإطلاق حرية التعبير وتخفيف قبضة «السياسة» بمعناها الحكومى وتفضيلها، أى تفضيل هذه الحكومات فى التعامل مع ظاهرة التسييس عن طريق أدوات العنف أى الأمن والقمع إن احتاج الأمر».

وفى تقديرنا أن هذا تفسير ليس صحيحا وغير مقنع فى نفس الوقت، لأنه يتجاهل عديدا من العوامل التى أدت إلى تسييس المجتمعات العربية، ولم يضعها فى الاعتبار.

إن تسييس المجتمعات العربية لا يمكن فصله إطلاقا عن نضال الشعب العربى ضد الاستعمار بكل أشكاله التقليدى والاستيطانى، وضد الاحتلال بكل صوره، وضد الأشكال المتعددة للوصاية والانتداب. وقد بدأت حركة التسييس الكبرى فى العصر الحديث بمحاولة فريق من الرواد السياسيين العرب استخلاص الوطن العربى من إطار الدولة العثمانية، وبلورة مفهوم العروبة فى صياغته الحديثة. ثم ما لبث أن اشتعل النضال العربى ضد الاستعمار

الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين، والاستعمار الاستيطانى الفرنسى فى الجزائر وضد الاحتلال الإنجليزى فى مصر، وضد الاستعمار الإيطالى فى ليبيا، وضد نظم الوصاية والانتداب التى فرضت فرضا على الشعب العربى فى سوريا ولبنان. أجيال كاملة من السياسيين والمثقفين والجماهير العربية ضحت بأرواحها فى سبيل تخليص أرض الوطن العربى من كل صور الاستعمار والاحتلال والهيمنة. ويكفى مطالعة تاريخ العرب الحديث فى المشرق والمغرب للتأكد من هذه الحقائق.

وكان طبيعيا أن يشغل هذا النضال الجانب الأكبر من مكونات الذاكرة التاريخية العربية. وبالرغم من أن الأجيال الراهنة قد تكون اختلفت عن الأجيال العربية السابقة بحكم نشأتها فى ظروف مختلفة، وأهمها تنشئتها سياسيا فى سياق استقلال الدول العربية، إلا أن ذكريات الأجداد والآباء ما زالت ماثلة فى الأذهان. ويزيد من عوامل بقائها فاعلة مؤثرة، السياسات العنصرية والعدوانية التى تطبقها إسرائيل ضد شعبنا العربى فى فلسطين. وهى سياسات وإجراءات عنصرية تنقلها وسائل الإعلام العربية حية على شاشات التليفزيون، مما يشعل غضب الجماهير العربية فى كل مكان. لأن الاتجاه العروبى الشعبى - رغم ما يقال عن تراجع مشاريع الوحدة العربية - بالغ العمق. وإذا أضفنا إلى ذلك محاولات إسرائيل الإجرامية تهويد القدس وتهويد المسجد الأقصى، فلنا أن نتصور رد الفعل الشعبى العنيف، نظرا لارتباط الجماهير الإسلامية والعربية بالقدس والمسجد الأقصى.

الثقافة السياسية إذن - وعلى عكس ما يرى جميل مطر - أحد الأسباب الهامة فى استمرار ظاهرة التسييس فى المجتمعات العربية.

فإذا أضفنا إلى ذلك خضوع الحكومات العربية للدول العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بالإضافة إلى خيبة هذه الحكومات وفشلها فى تحقيق برامج تنمية متوازنة، لا تجنح إلى إثراء القلة على حساب باقى طبقات الشعب، لأدركنا أن استمرار التسييس بالرغم من عجز الجماهير عن الفعل لتغيير الاتجاه، ظاهرة منطقية.

ومن هنا ينبغى الوقوف بصورة نقدية عند النتيجة الرئيسية التى يصوغها جميل مطر وهى أن «المنطقة لن تتخلى بسهولة عن ظاهرة التسييس الكثيف ليس لأنها غير قابلة للتطور، ولكن لأن مصالح أخرى تفضل التسييس على تطوير الحياة والمؤسسات على أسس ديمقراطية».

وفى رأينا أنه مهما كانت أهمية التطوير الديمقراطى فى النظم السياسية العربية، فإن أسباب استمرار تسييس المجتمعات العربية، بل وتصاعد هذا التسييس فى المدى المتوسط، هو استمرار إسرائيل فى العدوان على الشعب الفلسطينى، والعجز العربى، للحكومات والمؤسسات الرسمية عن المواجهة، بالإضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية الحكومية، وازدياد رقعة الفقر فى المجتمع العربى - وإذا أضفنا إلى ذلك مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، وآثارها السلبية على المجتمع العربى، لأدركنا أن لظاهرة التسييس أسبابا تاريخية ومعاصرة تجعل احتمال استمرارها هو الاحتمال الغالب.

وهكذا يمكن القول إنه بالرغم من الضغوط الخارجية والقمع الداخلى فإن المجتمعات العربية لن تتخلى عن التسييس، باعتباره الأداة المثلى للمقاومة.

الباب الثالث
الانتفاضة واستراتيچيات المواجهة

١ ـ الإرهاب الإسرائيلى والفعل العربى
٢ ـ ثلاثية المواجهة والتسوية والمقاومة
٣ ـ المواجهة
٤ ـ النقد الذاتى والعبور الحضارى
٥ ـ المساءلة النقدية للممارسات العربية
٦ ـ الجوانب المعنوية ونزعة التغيير الثورى
٧ ـ الانتفاضة بين المواجهة والتسوية السلمية
٨ ـ بيان المواجهة التاريخية
٩ ـ نقد منطق التسوية السياسية
١٠ ـ محاولة البحث عن الحل الضائع!
١١ ـ الأحلام الممكنة واليوتوبيات المستحيلة
١٢ ـ المأزق والبديل
١٣ ـ هل هى فرصة تاريخية حقا؟

١ - الإرهاب الإسرائيلى والفعل العربى

لا يمكن وصف المواجهات الدامية التى دارت فى الأسابيع الماضية بين قوات جيش الدفاع الإسرائيلى والجماهير الفلسطينية إلا بكونها ضربا من ضروب إرهاب الدولة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى.

ومن المعروف تاريخيا أن دولة إسرائيل التى نشأت نتيجة خطة صهيونية محكمة للاستعمار الاستيطانى لفلسطين، قامت أساسا من خلال الأعمال الإرهابية التى نفذتها العصابات الصهيونية، بل إن أبرز قادة دولة إسرائيل كانوا هم أنفسهم قادة هذه العصابات، والتى تزخر سجلاتها بالمذابح التى وجهت للسكان الفلسطينيين أصحاب البلاد لدفعهم دفعا إلى النزوح. وها هو باراك الإرهابى المحترف يحيى تراث الدولة الإسرائيلية، والذى لم تنقطع إسرائيل عن ممارسته منذ إنشائها عام ١٩٤٨ حتى اليوم، غير أنه يضاف إلى إرهاب الدولة إرهاب المستوطنين الذين أطلقتهم السلطات الإسرائيلية كالذئاب الجائعة لاغتيال المواطنين الفلسطينيين العزل. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه، ما الذى دفع بباراك لكى يوافق على الزيارة الاستفزازية التى قام بها السفاح الإسرائيلى الشهير شارون زعيم

حزب الليكود إلى حرم المسجد الأقصى؟

هل هو إعلان عن فشله هو والرئيس كلينتون فى إرغام ياسر عرفات فى مفاوضات كامب ديفيد على الإقرار بشرعية المطالب الإسرائيلية فى القدس؟

مما لا شك فيه أنه أيا كانت الحسابات التى أدارها باراك فى رأسه فقد كانت خاطئة تماما، لأنه لم يتخيل أن زيارة شارون ستشعل الجماهير الفلسطينية ثورة وغضبا على المساس بالمقدسات الإسلامية ومعها الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج.

لقد أدى الغباء السياسى للنخبة الحاكمة فى إسرائيل، يتساوى فى ذلك زعماء حزبى العمل والليكود، والذى تمثل فى المراوغات العقيمة فى مفاوضات التسوية السلمية، إلى هذا الطريق المسدود. ويمكن القول دون أدنى مبالغة إن الهمجية الإسرائيلية نسفت جهودا طويلة بذلتها إسرائيل، لتصور نفسها بأنها تبحث عن السلام مع العرب، بالإضافة إلى مشاريعها الطموحة لإيجاد شرق أوسط جديد على طريقة شمعون بيريز، حيث تمارس إسرائيل علاقات طبيعية تعاونية مع كل الدول العربية، فى إطار مؤسسى يقوم على تعميق العلاقات الاقتصادية، ويعطى إسرائيل الفرصة الكاملة للنفاذ إلى السوق العربية بغير حدود ولا قيود.

ولعل الإرهاب الإسرائيلى بشقيه، ونعنى إرهاب الدولة وإرهاب المستوطنين، قد أدى إلى تبديد عديد من الأوهام التى تبنتها دوائر عربية رسمية حول إمكان تحقيق تسوية سلمية فلسطينية - إسرائيلية تحقق السلام العادل، ناهيك عن بعض الدوائر الضيقة للمثقفين

العرب التى حاولت أن تنشئ حركة سلام عربية، للحوار مع حركة «السلام الآن» الإسرائيلية.

وإذا طالعنا شهادات زعماء حركة «السلام الآن» فى إسرائيل والتى نشرت فى جريدة الواشنطن بوست فى الأيام الأخيرة، لعرفنا كم الإحباط الذى يشعرون به، بعد إدراكهم أن الأحداث الأخيرة كشفت عن عمق العداء الإسرائيلى للفلسطينيين خصوصا وللعرب عموما، وعن تجذر الكراهية الفلسطينية والعربية ضد الإسرائيليين، نتيجة لازمة للإرهاب الإسرائيلى المنظم، وللرفض القاطع للمطالب الفلسطينية المشروعة، وللمراوغة العقيمة فى المفاوضات.

ولايمكن تفسير السلوك الإسرائيلى الذى شابته ضروب شتى من الهستيريا إلا بكونه تعبيرا بليغا عن العنصرية الصهيونية المتجذرة فى إدراكات عديد من الجماعات السياسية الإسرائيلية، والمتوزعة بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار على السواء.

ونعتقد أن بعض المقالات الصحفية الإسرائيلية لم يجانبها الصواب، حين قررت أن السلوك الإسرائيلى يكشف عن خوف ورعب السلطة الإسرائيلية، وهو الذى دعاها إلى المبالغة فى استخدام القوة بصورة غير مسبوقة، مما أثار استنكار الدوائر العالمية الرسمية منها والشعبية.

وإذا تأملنا ردود الفعل العالمية، لأدركنا أولا أن التحيز الأمريكى لإسرائيل سيظل قائما إلى الأبد!

ويلفت النظر أيضا بشدة تخاذل الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وممارساته التى جعلته أشبه ما يكون بموظف لدى الولايات

المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لأنه هرع إلى المنطقة أساسا لحل مشكلة الجنود الإسرائيليين الذين أسرهم حزب الله! فكأن سقوط مئات الشهداء الفلسطينيين صرعى الرصاص الإسرائيلى لم يحرك له ساكنا، ولا دفعه للعمل فى إطار مجلس الأمن، لاستصدار قرار صريح يدين الإرهاب الإسرائيلى. إن دل ذلك على شىء فإنما يدل على هزال الأمانة العامة للأمم المتحدة وعجزها عن التصدى بموضوعية للهمجية الإسرائيلية.

وكذلك كان سلوك مندوب الاتحاد الأوروبى الذى اقتصرت مهمته على تبنى طلبات إسرائيل، والإلحاح لمعرفة حالة الجنود الأسرى الإسرائيليين، وكأن أسر هؤلاء يمثل عقدة الصراع الإسرائيلى الفلسطينى.

الفعل العربى

فى مواجهة الإرهاب الإسرائيلى لن يجدى رفع الشعارات الجوفاء التى تدعو لشن الحرب ضد إسرائيل دون استعداد، أو تلك التى تنادى بالجهاد دون دراسة، أو فتح باب التطوع بطريقة غوغائية. هذه الأصوات الزاعقة التى تصاعدت من قبل بعض الرؤساء العرب، أو بعض الأحزاب السياسية العربية، أو بعض الأقلام الصحفية، إنما تعيد إلى ذاكرتنا ـ للأسف الشديد ـ الأجواء السياسية الغوغائية التى سادت مصر وبعض البلاد العربية قبل حرب يونيو ١٩٦٧.

ولقد ظننا أن نموذج حرب أكتوبر ١٩٧٣، بما انطوى عليه من تخطيط عقلانى دقيق، واستعداد عسكرى كامل، وتدريب متواصل،

ودقة فى عملية إصدار القرار، وتعبئة منظمة لجميع القوى البشرية والموارد الاقتصادية، قد بدد أساليب الغوغائية السياسية التى أدت إلى الهزيمة الساحقة فى يونيو ١٩٦٧ . ولكن ها هى أصوات شبيهة بالأصوات الزاعقة القديمة تعود إلى الحياة من جديد.

ولهؤلاء نقول: إن صيحات الحرب التى تطلق دون أى حسابات عقلانية، ودون أدنى دراسة علمية، ليس من شأنها سوى إطلاق وتبديد الطاقات الجماهيرية، وتخدير الرأى العام العربى، ولذلك نتوقع للفعل العربى على المستوى الرسمى والشعبى، أن يتخذ مسارا مختلفا تمام الاختلاف. فمؤتمر القمة العربية عليه أولا أن يشخص الموقف الراهن بدقة، وأن يضع - بالتفاهم مع السلطة الفلسطينية - خطة متكاملة تكفل حماية أرواح الشعب الفلسطينى، من خلال تحريك أجهزة الأمم المتحدة، عن طريق خطة سياسية متسقة مع الدول المتعاطفة مع الشعب الفلسطينى، لدفع مجلس الأمن لاتخاذ المواقف اللازمة والقادرة على منع إسرائيل من متابعة سياستها الإرهابية فى فلسطين، ومن ناحية أخرى لابد من خطة إعلامية نشيطة تصل إلى كل مؤسسات المجتمع المدنى العالمى، لإبراز شرعية الحقوق الفلسطينية، وإدانة إسرائيل على ما ترتكبه من جرائم، خارقة بذلك القانون الدولى.

غير أنه أهم من ذلك كله، لابد من قرارات تجمد بالكامل عملية التطبيع الرسمى بين الدول العربية والدولة الإسرائيلية، وبكل صوره خاصة التطبيع الاقتصادى. وليس معنى ذلك رفض الحوار أو إلغاء العملية التفاوضية، ولكن الهدف الرئيسى هو إشعار إسرائيل والولايات

المتحدة الأمريكية راعيتها، بأن الدول العربية قادرة على الانتقال من دائرة الكلام إلى دائرة الفعل.

وتأكدا لهذا الاتجاه لابد لمؤتمر القمة أن يضع - بالتعاون مع السلطة الفلسطينية - خطة واضحة تحدد أهداف التفاوض مع الدولة الإسرائيلية - لو قدر له أن يبدأ من جديد - مع تحديد واضح للحدود الدنيا التى لا يجوز بأى حال من الأحوال النزول عنها، سواء فيما يتعلق بالقدس، أو عودة اللاجئين، أو التعويضات المستحقة، أو إعلان الدولة الفلسطينية.

غير أنه من الأهمية بمكان استشرافا للمستقبل، أن تعد خطط مدروسة قابلة للتطبيق، فى حالة ما إذا نسفت إسرائيل مسيرة التسوية السلمية بالكامل، ونزعت إلى شن حرب ضد الشعب الفلسطينى، وضد السلطة الفلسطينية، هنا لابد من خطة متكاملة للدعم الاقتصادى والمالى اللازم لدعم الشعب الفلسطينى ومساعدته على الصمود. ليس ذلك فقط بل لابد من خطة استراتيجية لإطلاق انتفاضة فلسطينية كاملة، لا تكون مجرد تكرار لانتفاضة الحجارة، وإنما تتجاوزها بصورة كيفية.

ويقتضى تحقيق هذا الهدف الاستراتيچى توافر التفكير الإبداعى الخلاق، الذى يسمح بتحديد آليات التنفيذ من ناحية، ومواجهة الاحتمالات المختلفة بوضع خطط بديلة، كما أن هذا الهدف يقتضى توحيد صفوف الشعب الفلسطينى حول قيادته التاريخية، يكون نتيجة حوار فلسطينى - فلسطينى ديمقراطى ومفتوح، بالإضافة إلى تشكيل هيئة عليا عربية لدعم كفاح الشعب الفلسطينى لا تقتصر عضويتها

على الحكومات العربية وإنما تمتد لتشمل كل مؤسسات المجتمع المدنى العربى.

إذا فرضت إسرائيل الحرب الشاملة ضد الشعب الفلسطينى بغرض إبادته ودفعه للنزوح من أرضه التاريخية؛ فليس هناك منناص من أن يقابل السلاح بالسلاح.

٢ - ثلاثية المواجهة
والتسوية والمقاومة

فى غمار الأحداث الدامية التى شهدتها الضفة الغربية وغزة فى الأسابيع الأخيرة، وبتأثير الصدمة التى أحدثتها الهمجية الإسرائيلية فى تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين المدنيين العزل، شيوخا ونساء وأطفالا، وبالوقع العميق للصور المؤلمة للشهداء التى نقلها التليفزيون فى كل أرجاء العالم، كان من المنطقى أن تلتهب مشاعر أبناء الوطن العربى من المحيط إلى الخليج، وتتصاعد صيحات الحرب والجهاد والثأر.

ومما لا شك فيه أن الأحداث التى ما زلنا نعيش فى غمارها، أيقظت الذاكرة التاريخية العربية التى ما زالت تحتفظ بذكريات الموجات المتتابعة للعدوان الإسرائيلى المستمر ضد الشعب الفلسطينى والشعب العربى منذ عام ١٩٤٨، تاريخ إنشاء الدولة الإسرائيلية حتى الآن. ويلفت النظر بشدة أن أصداء الأحداث الدامية وصلت إلى الشباب العربى بكل اتجاهاته، هؤلاء الذين ظن بعض الدارسين أنهم ولوا وجوههم بعيدا عن التوجهات القومية، بعد أن ضعفت لديهم دوافع الانتماء، وخفت فى صدورهم لهيب التضحية، بتأثير استشراء ثقافة المجتمع الاستهلاكى من ناحية، وقمع الأنظمة

السياسية العربية من جانب آخر.

بل لقد وصل الصدى إلى الأطفال الصغار الذين انطلقوا فى شوارع العواصم العربية، تعبيرا عن احتجاجهم ضد العدوان الإسرائيلى، خصوصا بعدما نفذت إلى وعيهم صورة الشهيد الطفل محمد الدرة، الذى سقط صريع الرصاص الإسرائيلى وهو فى حضن أبيه.

غير أن كل هذه الأحداث المتلاطمة وما أحدثته من فوران المشاعر الجياشة، لا ينبغى على وجه الإطلاق أن تنسينا الخبرة التاريخية العربية التى تراكمت عبر مراحل الصراع الصهيونى - العربى عقودا طويلة من السنين. وتقرر هذه الخبرة بكل جلاء ووضوح أنه فى كل مرة غلبت فيها المشاعر الفياضة على النزعات العقلانية، وسيطر فيه جموح العاطفة على عملية صنع القرار، خسر العرب خسارة جسيمة، أثرت فى فاعليتهم وأضعفتهم ردحا طويلا من الزمن. وعلى العكس من ذلك حين تم إعمال الفكر، وسيطرت اتجاهات التخطيط الاستراتيچى العقلانى، كسب العرب بشكل بارز، ودفع بهم ذلك إلى الأمام.

وحتى لا يكون حديثنا على سبيل التجريد، يكفى أن نعيد للذاكرة عشوائية اتخاذ القرار فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وعقلانية التخطيط المحكم القادر على تحقيق أهدافه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فى حرب يونيو ارتفعت شعارات زاعقة بين النخبة السياسية والمثقفة والجماهير على السواء، داعية إلى غزو تل أبيب بغير أى تقدير لميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل، بل وبدون أى إعداد جاد لمسرح

الحرب، ولا تمهيد سياسى أو دبلوماسى، أو تعبئة اجتماعية حقيقية.

وهكذا استدرجت مصر لحرب لم تستعد لها، وانتهت إلى النتيجة المأساوية التى نعرفها جميعا، والتى ما زلنا نعانى آثارها حتى الآن. غير أنه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كنا قد استوعبنا الخبرة، ووعينا الدرس، وتجاوزنا أسباب الهزيمة عسكريا ومعنويا وثقافيا، وأعددنا للحرب وفق خطة علمية دقيقة، وحددنا الأهداف الاستراتيجية للحرب بدقة بالغة، ومارسنا تدريب القوات المسلحة بكل مثابرة وجدية، وأهم من ذلك كله حشدنا مختلف ضروب القوة المعنوية بين صفوف الشعب، واستنهضنا همة الأمة، ثم أخذنا القرار الاستراتيجى بعبور خط بارليف فى لحظة تاريخية، ستظل مضيئة فى تاريخ العسكرية المصرية والعربية إلى الأبد، وحققنا الإنجاز العسكرى المعجز، ووصلنا إلى حد الانتصار المبهر على قوات الاحتلال الإسرائيلية التى تخبطت فى عجزها.

لكل هذا لا نريد أن نعود إلى الأجواء السلبية قبيل هزيمة يونيو ١٩٦٧، لكننا نطمح من النخبة السياسية والجماهير العربية على السواء، أن تحتذى بنموذج حرب أكتوبر ١٩٧٣.

المواجهة

وقد يظن القادة العرب الذين توالت تصريحاتهم العنترية داعين فيها للحرب وللجهاد بدون أدنى دراسة جادة للموقف، أنه ليس هناك سوى حل وحيد للموقف الراهن، كما قد تظن بعض الأقلام الصحفية، وبعض المثقفين العرب، وحتى بعض فئات الجماهير

العربية، أنه لا مناص من الحل العسكرى لحسم الموقف. غير أن هذا النمط من التفكير يدل على سطحية شديدة فى فهم الموقف الراهن، وعجز عن تحليل اللحظة التاريخية الحاسمة التى يمر بها الصراع العربى - الإسرائيلى.

وبداية نقول إنه لابد من اتباع استراتيچية شاملة، تنطوى على المواجهة والتسوية السلمية والمقاومة فى الوقت نفسه.

ونقصد بالمواجهة على وجه التحديد، ضرورة تبنى استراتيچية حضارية عربية تقوم على النفس الطويل، وتأخذ بمختلف أشكال القوة التى ينبغى أن تتوافر لكل دولة عربية على حدة، ولكل الدول العربية فى الوقت نفسه. ويمكن القول إن مصادر قوة الدول لا تتركز فقط كما كان فى الماضى على القوة العسكرية وحدها، بل إن عوامل القوة الاقتصادية بالمعنى الحديث للكلمة، الذى يأخذ فى الاعتبار تملك ناصية التكنولوچيا الحديثة العسكرية والمدنية، والقوة الاجتماعية التى تعنى فى المقام الأول توافر نظام سياسى لا يقوم على قهر الجماهير، وإنما ينهض على أساس الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنفيذ سياسة ثقافية شاملة تقضى على الأمية السائدة فى الوطن العربى، وترفع من معدلات الوعى الاجتماعى، كل هذه المصادر أساسية للقوة.

وإذا أضفنا إلى ذلك معيار القوة الأساسى الذى سيميز فى العقود القادمة بين المجتمعات الصاعدة والمجتمعات الهابطة فى سلم التقدم، وهو معيار المعرفة، ونعنى القدرة على استيعاب المعرفة المعاصرة بكل أنماطها العلمية والتكنولوچية والفكرية والاقتصادية، والإسهام

الفعال فى إنتاجها على المستوى العالمى، لأدركنا أن المواجهة تمتد على جبهة عريضة حقا، تتجاوز بكثير اعتبارات المواجهة العسكرية فى ميدان القتال. وربما كان التوجيه القرآنى الكريم «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة»، إذ قرئ قراءة صحيحة يتضمن كل معانى القوة التى ذكرناها.

ومعنى ذلك أن الأخذ بأسباب القوة جميعا أصبح فرض عين على الدول العربية، ومن هنا فإن مؤتمرات القمة العربية ينبغى عليها ألا تقنع بردود الأفعال إزاء الأحداث الدامية مهما كانت سخونتها، وإثارتها للمشاعر، وإنما ينبغى أن ترقى لمستوى التخطيط الاستراتيجى لعوامل القوة العربية من خلال تبنى استراتيجيات قومية للبحث العلمى والتطوير الاقتصادى والتحديث الاجتماعى، والتطوير الثقافى، وفقا لرؤى بصيرة تنهل من أفضل القيم التراثية، وتتفاعل فى الوقت نفسه تفاعلا خلاقا مع متغيرات عصر العولمة، والثورة العلمية والتكنولوجية وسيادة وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة التى أحدثت ثورة فى الوعى الإنسانى على مستوى العالم.

التسوية

هل يعنى ذلك أن المواجهة بالمعنى المحدد الذى بلورناه، تغنى عن السعى إلى التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة والجولان ولبنان؟

لا نعتقد ذلك، بل إننا - أبعد من هذا - نرى ضرورة اعتبار السلام خيارا استراتيجيا، بشرط أن يتحقق السلام العادل الذى يحقق

المطالب المشروعة للشعب الفلسطينى، ولا يكون مجرد تسوية مؤقتة تكون أشبه بالهدنة بين حربين، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بناء على جهود عربية دائبة تقودها جامعة الدول العربية باسم مؤتمر القمة العربية فى المحيط الدولى، وفى إطار مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أساسا لتأكيد القرارات الدولية التى نصت على شرعية الحقوق العربية، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، وتوقفها عن ممارسة الجرائم المضادة للإنسانية فى تعاملها مع المواطنين المدنيين. ليس ذلك فقط، بل لابد من بذل الجهود مع التكتلات الدولية وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى المنحاز لإسرائيل - كما ثبت من موقفه أخيرا فى رفض قرار الجمعية العامة بإدانة إسرائيل - وغيرها من التكتلات فى الشرق والغرب، لتأكيد الحق الفلسطينى، وانتزاع الاعتراف بشرعية الحقوق العربية، ومن الأهمية بمكان فى هذا الصدد أن ننفذ إلى دوائر المجتمع المدنى العالمى، الذى أصبحت مؤسساته بالغة الأهمية فى تشكيل الوعى الكونى فى أنحاء العالم.

المقاومة

ونحن لا نرى أى تناقض بين اعتبارات المواجهة والتسوية، وبين الإعداد الجاد للمقاومة. ذلك أنه - كما تثبت الخبرة التاريخية المقارنة - يختلط فى كفاح الشعوب من أجل التحرر الإعداد الحضارى للشعب، مع الكفاح السياسى والمسلح، مع التفاوض من أجل الوصول إلى حل للصراع. وهكذا كانت تجربة فيتنام الرائدة فى القرن

العشرين، التى لم تنفصل فيها عمليات إعداد الشعب عن الكفاح المسلح، عن التفاوض مع الدولة الأمريكية المتجبرة، والتى هزمت هزيمة ساحقة، وأجبرت بالتفاوض على الانسحاب من أراضى فيتنام، وحتى لا يقال هذه تجربة بعيدة عنا، نعيد للأذهان تجربة الجزائر العربية الفذة التى تحققت فيها كل الشروط التى تحدثنا عنها، ونعنى إعداد الشعب الجزائرى لحرب التحرير، والكفاح المسلح والتفاوض من أجل انتزاع الاعتراف باستقلال الجزائر.

وحين نتحدث عن المقاومة فنحن نعنى فى المقام الأول توفير عناصر الاستقلال الاقتصادى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة الذى ما زال معتمدا على الاقتصاد الإسرائيلى، سواء فى حجم القوى العامة الفلسطينية التى تعمل فى إسرائيل، أو فيما يتعلق بالتفاعلات الفلسطينية - الإسرائيلية الاقتصادية. وما تنطوى عليه من اعتماد ضخم على مخرجات الاقتصاد الإسرائيلى. تدعيم القدرة الاقتصادية الفلسطينية أحد أهم وجوه المقاومة ويضاف إلى ذلك ضرورة توحيد صفوف الشعب الفلسطينى، وتجسير الفجوة بين السلطة الفلسطينية والجماهير، وتطبيق وسائل العصيان المدنى، سواء بين الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة، أو بين ما يطلق عليهم عرب ١٩٤٨ وهم المواطنون الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، والذين التحموا مع أشقائهم فى الضفة والقطاع. الأخذ بكل أسباب القوة هو المدخل الأساسى للمقاومة، التى يمكن - لو أصرت إسرائيل على شن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطينى - أن تتحول إلى مقاومة مسلحة، وهنا يقع على عاتق الدول العربية

جميعا، وعلى الشعب العربى من المحيط إلى الخليج أن يدعمها، حتى يتحقق النصر النهائى على قوى البغى والعدوان الإسرائيلية والصهيونية.

٣ - المواجهة

فى اللحظات الحاسمة فى تاريخ الأمم لابد أن تتسلح النخبة السياسية والثقافية والجماهير على السواء فى حالات الصراع برؤية بصيرة للمستقبل، لا تنطلق من دعوات جامحة للقفز على موضوعات الحاضر، ولكنها لا تستسلم فى نفس الوقت للواقع بحدوده الضيقة، وإنما تخطط بعقلانية للمسار الذى يحقق لها الانتصار على الخصوم فى النهاية.

ونعتقد أن الأمة العربية تمر فى صراعها الطويل الممتد مع الصهيونية وإسرائيل بهذه اللحظات الحاسمة، والتى تدعو إلى التفكير المتعمق، حتى لا تجرفنا صيحات الحرب والجهاد غير المسئولة، والتى صدرت من قادة عرب لا يملكون إلا الكلام الزاعق. ولا يقدرون على أى فعل منتج، وخصوصا أن بعضهم يمارس أبشع صور القهر السياسى على شعوبهم، ومن ثم فمصداقيتهم مشكوك فيها منذ البداية، مثلهم فى ذلك مثل هؤلاء الإعلاميين المغرضين فى محطات فضائية مشبوهة، أو هؤلاد الكتاب المتسطحين الذين يمارسون تهييج الجماهير، وهم لا يعرفون أنه من السهل أن تبدأ حربا، ومن الصعوبة البالغة أن تعرف كيف تنهيها!

ومن هنا ميزنا من قبل تمييزا واضحا بين المواجهة والتسوية

والمقاومة، وأثبتنا من خلال عرض متكامل، أنه ليس هناك تناقض بين هذه العمليات الحضارية والسياسية والثورية.

ونريد اليوم أن نقف بالتحليل أمام المواجهة التى حددنا معناها بتبنى استراتيجية حضارية عربية، تقوم على النفس الطويل، وتأخذ بمختلف أشكال القوة التى ينبغى أن تتوافر لكل دولة عربية على حدة، ولكل الدول العربية فى الوقت نفسه.

قوة الدولة المعاصرة

هناك اتفاق بين الباحثين الثقات فى علم السياسة والعلاقة الدولية، على أن هناك أبعادا معروفة يمكن على أساسها تقدير قوة الدولة، وهذه الأبعاد والمعايير تغيرت عبر الزمن. فى الماضى كانت القوة العسكرية تحتل المقدمة فى معايير القوة، ولكن أثبتت الأحداث التاريخية ، وأهمها على الإطلاق الحرب العالمية الثانية، أن القدرة العسكرية، وحتى التفوق الصناعى والتكنولوجى الذى يسهم إسهاما بارزا فى توفير عناصرها، ليست كافية لضمان انتصار الدولة ضد خصومها فى معاركها الحاسمة. ويكفى للتدليل على ذلك أن ألمانيا النازية بكل قوتها العسكرية الجبارة التى فاقت كل الدول الأوروبية مجتمعة، لم تستطع بالرغم من جبروت آلتها الحربية الكاسحة لم تستطع أن تحقق النصر النهائى. كانت ألمانيا تتبنى عقيدة عنصرية هى النازية، التى تقوم على أسطورة نقاء الجنس الآرى، واستراتيجية دولية تنهض على أساس توسيع المجال الحيوى ولو تم ذلك بغزو الدول وسحق الشعوب. النازية - مثلها فى ذلك مثل الفاشية - كانت

عقيدة مضادة لمنطق التاريخ. وليس ذلك بالضرورة تسليما منا بفكرة عصر التنوير الذائعة من أن التاريخ الإنساني يتقدم وفق نموذج خطى lincar من مرحلة إلى أخرى. فنحن نؤمن بفكرة ما بعد الحداثة من أن التاريخ قد يتقدم وقد يتراجع. ولكننا نحكم على النازية بمآلها وبمصيرها، حيث تأكد أن التعبئة العدوانية للشعب، وتربيته على أساس العنصرية، وتنشئته في ضوء احتقار الآخر، لن يكون لها نتيجة سوى الهزيمة الذاتية.

إسرائيل اليوم كدولة استعمار استيطاني، وبسياستها العدوانية إزاء الشعب الفلسطيني، وما تمارسه من مذابح ضد أبنائه، هي في الواقع إعادة إنتاج خائبة للنموذج النازي. إيديولوچية عنصرية هي الصهيونية، ودولة تبنى استراتيجيتها على التوسع الدائم على حساب الشعب الفلسطيني والدول العربية، وآلة عسكرية ضخمة، أليست هذه هي المكونات الأساسية للدولة الإسرائيلية؟ ولا يجوز إطلاقا بعد ذلك التشدق بالديمقراطية الإسرائيلية، التي ظن بعض المثقفين العرب المخدوعين أنها متحققة في إسرائيل. فهي أشبه بديمقراطية عصابات اللصوص في مواجهة جماهير المواطنين.

في ضوء هذه الاعتبارات أكدنا عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وفي مواجهة الحملة الإسرائيلية الشرسة لتحطيم الروح المعنوية العربية، أن الخلط بين القوة العسكرية والتقدم التكنولوجي والتفوق الحضاري مسألة بالغة الخطورة، لأنها يمكن أن تنشر الوعي الزائف الذي مؤداه أن الدول يمكن أن تحيا بالقوة العسكرية وحدها.

ففي دراسة لنا نشرت عقب حرب يونيو موضوعها «الصراع

الحضارى بين مصر وإسرائيل» ذكرنا بالنص «أنه ليس من الضرورى أن تتلاءم القوة العسكرية الفائقة مع التفوق الحضارى. ففى كثير من الحالات كانت ممارسة القوة العسكرية الفائقة فى التعامل الدولى بما تتضمنه من عدوان وغزو واستيلاء على أراضى الغير واحتلال واستعمار، تعبيرا فجا عن تخلف حضارى مؤكد للدولة التى تقوم بذلك.

وينطبق هذا الحكم على دولة إسرائيل العنصرية انطباقا تاما. فإذا كانت تمثل قوة عسكرية حقيقية - وإن كان يمكن قهرها لو توافرت لذلك الشروط الموضوعية للقوة الشاملة للدول العربية - إلا أنها تمثل درجة دنيا حقيقية فى مجال التقدم الحضارى.

وإذا كنا قد نفينا أن تكون القوة العسكرية الآن - كما كان الحال فى الماضى - هى معيار قوة الدولة، فإننا نؤكد على الحقيقة التى مؤداها أن المعيار الشامل المعاصر لقوة الدولة يتمثل أولا فى مدى تطبيقها لقواعد النموذج الديمقراطى الذى يسمح بتداول السلطة والتعددية الحزبية، ويتيح للمجتمع المدنى أن يدخل الجماهير بصورة طوعية فى مجالات التنمية، ويحترم التعددية وحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى لابد أن تتوافر الرؤية البصيرة للتحديث الاقتصادى، والتمكين للقوى الفاعلة على التفاعل الإيجابى الخلاق مع المتغيرات الدولية، ولابد أيضا من تبنى سياسة شاملة للبحث العلمى، وتطبيق استراتيجية فعالة للنهضة التكنولوجية. وكل ذلك لابد أن تواكبه عملية تحديث اجتماعية وثقافية واسعة المدى، تنهض بالقدرات الحقيقية للجماهير، وتسمح بازدهار الشخصية الإنسانية، وتطلق

طاقات الإبداع الكامنة لدى الناس.

استراتيجيات قومية عربية

فى ضوء هذه الملاحظات العامة التى يمكن أن تصدق على أى دولة، أو على أى تجمع من الدول كالاتحاد الأوروبى أو غيره، يمكن القول أننا فى إطار المواجهة مع إسرائيل نحتاج بشدة إلى تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات القومية العربية.

ولكن يلزمنا فى الحقيقة أن نقرر أن نقطة البداية - قبل أى حديث عن الاستراتيجيات القومية - هى الإصلاح السياسى العربى الجذرى، الذى ينبغى أن يبدأ بدون أى تلكؤ. ونعنى به أساسا تسريع عملية الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية.

ولا نبالغ لو أكدنا أنه لو لم يتم هذا التحول الديمقراطى الجذرى فى إطار النظام العربى المعاصر، فلن يقدر لنا إطلاقا أن ننجح فى المواجهة الحضارية مع إسرائيل.

غير أن الإصلاح السياسى الضرورى لابد أن تواكبه مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ذلك أنه مضى العهد الذى كانت فيه ممارسات الرأسمالية المتوحشة يمكن أن تمضى فى سحقها للجماهير إلى الأبد، وتصاعدت الدعوات لضرورة تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية التى تعددت صورها، لأن الجماهير العريضة لها حق مشروع فى أن تتمتع بثمار التنمية. ومن ثم، فتطبيق سياسة اقتصادية تراعى البعد الاجتماعى من ناحية، وتتفاعل تفاعلا إيجابيا خلاقا مع تحديات العولمة أصبح ضرورة.

غير أن هذه السياسة الاقتصادية لابد لها بدورها أن تواكبها سياسة تقوم على رفع مستوى الوعى الاجتماعى، والقضاء على كل مصادر إنتاج الوعى الزائف، خصوصا فى مجال الإعلام الرسمى الذى تهيمن عليه الدولة وتمنع بالتالى حيوية التعددية. وهكذا تتضافر السياسات، وإذا أضفنا إلى ذلك أهمية صياغة سياسة ثقافية مستنيرة، تركز على الاعتراف بالآخر واحترام حقه فى الاختلاف، وتشجع على الحوار الحضارى، لأدركنا أن معايير القوة قد اكتملت، خصوصا إذا أضفنا إليها القوة العسكرية، التى ينبغى أن تعتمد على مصادرها الذاتية فى التسليح، من خلال تأسيس صناعات عسكرية من شأنها أن تقضى على سلبيات الاعتماد على الخارج.

ويبقى السؤال المهم: هل تستطيع كل دولة عربية أن تحقق هذا النموذج للقوة الشاملة للدولة؟ والإجابة: إن هذا الهدف يكاد يكون مستحيلا بالنسبة للغالبية العظمى من الدول العربية، وضعا فى الاعتبار تركيبتها السكانية، وقدراتها الاقتصادية وإمكانياتها الاجتماعية والعلمية.

ومن هنا لابد من صياغة مجموعة من الاستراتيجيات. أولا استراتيجية اقتصادية سبق أن رسمت معالمها منظمات جامعة الدول العربية، وطرحتها فى أحد مؤتمرات القمة ولم تنفذ للأسف. غير أن هناك حاجة لتفعيل المشروع الداعى لإنشاء سوق اقتصادية عربية. واستراتيجية للبحث العلمى والتكنولوجيا، وهناك استراتيجية عربية سبق وضعها من خلال المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، وهى تحتاج إلى تحديث أساسى، واستراتيجية ثقافية سبق طرحها أيضا فى

نفس السياق، وتحتاج إلى تجديد يراعى المتغيرات الدولية، وخصوصا تحديات ثقافة العولمة، وثورة الاتصالات الحديثة.

باختصار وإيجاز، يمكن القول إن المواجهة مع إسرائيل، هى مواجهة حضارية فى المقام الأول، تقوم على أساس تفعيل المكونات الأساسية لقوة الدولة المعاصرة، والتى تركز الآن على الانتقال إلى مجتمعات المعرفة، بحيث ستصبح المعرفة هى معيار القوة الأساسى فى القرن الحادى والعشرين.

٤ - النقد الذاتى والعبور الحضارى

بداية المواجهة ، كما حددنا سماتها من قبل باعتبارها صياغة استراتيجية حضارية عربية، تقوم على النفس الطويل وتأخذ بمختلف أشكال القوة التى ينبغى أن تتوافر لكل دولة عربية على حدة، ولكل الدول العربية فى الوقت نفسه، هى الممارسة الجادة للنقد الذاتى العربى.

وقد اعتدت حين أتطرق إلى موضوع النقد الذاتى بوجه عام، أن أقرر أنه ليس فضيلة عربية معتمدة! وأقصد بذلك أنه فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة يعد النقد الذاتى إحدى الوسائل الرئيسية لتصحيح المسار السياسى والاقتصادى والثقافى، ولذلك نجد فى هذا الفكر الغربى الزاخر تراثا أصيلا للنقد الذاتى. وهو كعملية اجتماعية تمارسه النظم السياسية ذاتها عن طريق الممثلين لها سواء كانوا من الأغلبية أو المعارضة، كما تمارسه الأحزاب السياسية فى لحظات الفشل، سواء بالنسبة لتوجهاتها العامة أو فيما يتعلق بنتائجها فى الانتخابات الدورية لرئاسة الجمهورية أو الانتخابات البرلمانية، كما أن النقد الذاتى يمارسه أيضا المثقفون من مختلف التيارات.

ومما لا شك فيه أنهم حين يمارسونه فإنهم يفعلون ذلك طواعية وعن اختيار، وليس قسرا كما كان يجبر عليه المثقفون الماركسيون

فى النظم الشيوعية التسلطية. ومن هنا ما أبعد الفرق بين النقد الذاتى الذى أجبر عليه الفيلسوف المجرى الشهير جورج لوكاتش بواسطة الحزب الشيوعى السوفييتى، والنقد الذاتى الذى مارسه الفيلسوف الفرنسى المعروف لويس التوسير، الذى حاول أن يقرأ متن الماركسية قراءة جديدة، وأثر فى العالم اليسارى الفكرى تأثيرات بالغة العمق منذ أن كتب كتابه الشهير «اقرأ رأس المال» . ولكن مشروعه الفكرى الجسور فشل كما قرر هو فى مؤتمر عالمى عقد فى روما ونظمته الصحفية الإيطالية الماركسية روسانا روساندى وكان موضوعه «الماركسية فى المجتمعات بعد الثورية». وفى هذا المؤتمر مارس التوسير بشجاعة أدبية منقطعة النظير نقده الذاتى، وقرر فى عبارة أصبحت شهيرة حقا، «كنا نبحث عن جوهر خالص للنظرية، فاكتشفنا أنه ليس هناك جوهر خالص لأى نظرية!».

وهكذا لفت التوسير نظرنا إلى أن من العبث تصحيح الممارسة الخاطئة من خلال العودة إلى النقاء المبدئى للأصول، أيا كانت دينية أو إيديولوچية، سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وإنما تصحح الممارسة من خلال إعادة صياغة البنية السياسية والاجتماعية والثقافية ذاتها، ليس بالضرورة من خلال ثورة عارمة لا تبقى ولا تذر، ولكن من خلال عمل تدريجى يسير وفق خطة حضارية مدروسة، لاتقفز فوق الواقع ولا تستسلم له فى نفس الوقت، وهذا هو- لا شك فى ذلك - التحدى الأكبر!

الموجات الأربع للنقد الذاتى

غير أننا نجور على الحقيقة التاريخية لو زعمنا أن النقد الذاتى العربى ليس له وجود فى الفكر العربى الحديث والمعاصر. فقد مارس رواد النهضة العربية الأوائل النقد الذاتى الحضارى حين طرحوا السؤال الرئيسى:

لماذا التخلف؟، وكيف نأخذ بأسباب التقدم؟ غير أنه إن وجهنا بصرنا إلى النقد الذاتى السياسى الذى نعنى به فى المقام الأول، لقلنا إن الفكر العربى المعاصر شهد على الأقل أربع موجات كبرى للنقد الذاتى. وقد حددنا هذه الموجات وسمات كل موجة فى دراسة لنا بعنوان «خطاب الأزمة وأزمة الخطاب: فى الموجة الرابعة موجات النقد الذاتى» نشرت فى الكتاب الذى حرره لطفى الخولى وعنوانه «المأزق العربى» الذى أصدرته مؤسسة الأهرام عام ١٩٨٦.

فى هذه الدراسة رصدنا الموجة الأولى من موجات النقد الذاتى المعاصر التى أعقبت الهزيمة العربية فى الحرب الصهيونية العربية عام ١٩٤٨ والتى انتهت بإنشاء دولة إسرائيل. ولعل الكتاب النقدى البارز الذى كان علامة على موجة النقد الذاتى التى أعقبت الهزيمة هو كتاب «معنى النكبة» للمؤرخ اللبنانى المعروف قسطنطين زريق والذى صدر فى بيروت عام ١٩٤٨.

وإذا كانت الكلمة المفتاح فى الموجة الأولى هى «النكبة» فإن الكلمة المفتاح فى الموجة الثانية للنقد الذاتى العربى هى «النكسة» التى أطلقناها على هزيمتنا العربية الفادحة فى يونيو ١٩٦٧. وقد شهدت هذه الموجة أوسع عملية نقد ذاتى عربية شاركت فيها كل

التيارات الإيديولوجية العربية الفاعلة وذلك لأسباب متعددة. لعل أهمها على الإطلاق فداحة الهزيمة واتساع نطاقها. فقد أدت إلى احتلال الجولان وضياع الضفة الغربية من فلسطين، بالإضافة إلى اعتبار الزمن الذى مضى بين هزيمة عام ١٩٤٨ والهزيمة الجديدة عام ١٩٦٧.

وقد يبدو غريبا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ بما مثلته من قدرة على تحقيق التنسيق السياسى بين بعض البلاد العربية، ومن جسارة عسكرية مشهودة، لم تستطع أن تمحو الإحساس بالهزيمة الذى ورثناه وعاش فى أعماقنا بعد عام ١٩٦٧. ولعل ذلك يرجع إلى النتائج السياسية السلبية التى ترتبت على الحرب، والتى أدت بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، إلى تشرذم العالم العربى، وظهور جوانب الضعف الجسيمة فى بنائه، مما جعله أرضا مستباحة للعدوان الإسرائيلى المتكرر. يشهد على ذلك الاعتداء الإسرائيلى على المفاعل الذرى العراقى، والغزو الإسرائيلى للبنان، وضرب مقر المقاومة الفلسطينية فى تونس، وانتقال الولايات المتحدة الأمريكية من موقف الحليف والشريك لإسرائيل فى مخططاتها العدوانية الإجرامية على الوطن العربى، إلى دور الفاعل الأصلى، كما حدث بالنسبة للاعتداء العسكرى الأمريكى على ليبيا، بدعوى محاسبة قواعد الإرهاب. ولعل هذا الإحساس هو الذى دفع مجموعة من أبرز المثقفين العرب إلى أن يجتمعوا فى الكويت فى شهر أبريل عام ١٩٧٤ فى ندوة من أهم الندوات العربية والتى كان موضوعها «أزمة التطور الحضارى فى

الوطن العربى» والتى تتضمن أعمالها المنشورة أدبيات الموجة الثالثة من موجات النقد الذاتى العربى. كانت هذه الندوة ممثلة تمثيلا كاملا للمفكرين العرب من المشرق والمغرب، وبدأت حوارا طويلا حول إشكاليات الأصالة والمعاصرة. امتد ليتصل فى ندوة مهمة أخرى كلفت من مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت بالتخطيط لها، وشاركت فيها ببحث رئيسى، ثم حررت أعمالها، التى نشرت بعنوان «التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى: الأصالة والمعاصرة». عقدت الندوة فى سبتمبر ١٩٨٤، أى بعد عشر سنوات كاملة من ندوة الكويت.

وجاءت موجة النقد الذاتى الرابعة، وكانت الكلمة المفتاح فيها هى «المأزق العربى» من خلال الإسهامات التى قدمت لصفحة «الحوار القومى» فى الأهرام التى كان يشرف عليها لطفى الخولى، والتى أدارت حوارا واسعا بين المفكرين العرب امتد لمدة عام كامل، ثم جمعت حصيلته فى كتاب «المأزق العربى» الذى سبق أن أشرنا إليه.

وإذا تأملنا تاريخ النقد الذاتى المعاصر منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٦ لأدركنا أن خطاب هذا النقد انتقل من الحديث عن «النكبة» عام ١٩٤٨ إلى الحديث عن «النكسة» عام ١٩٦٧، ثم الحديث عن «الأزمة» عام ١٩٧٣، وأخيرا عن «المأزق العربى» عام ١٩٨٦.

ألا يدفعنا تأمل الاستراتيجيات الخطابية للنقد الذاتى العربى عبر كل هذه العقود الطويلة من السنين إلى التأمل النقدى؟ وألا يلفت نظرنا تكتيكات المداراة والتخفى والهروب من تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية؟ فمن «النكبة» إلى «النكسة» إلى «الأزمة» وأخيرا

«المأزق» نجد أنها جميعا تتحاشى الحديث الواضح والصريح عن الهزيمة فى مجال السباق الحضارى بين الأمم، ولا نقول فى مجال الميدان العسكرى . فالهزائم العسكرية واردة بالنسبة لأقوى الدول قاطبة مهما تختلف إيديولوچياتها. ألم تهزم ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان بنزعتها المتطرفة، وهى الدول التى مثلت دول المحور فى الحرب العالمية الثانية هزيمة ساحقة، أدت إلى استسلامها الكامل وبغير شروط؟ ومن ناحية أخرى ألم تهزم فرنسا هزيمة كبرى فى معركة ديان بيان فو على أيدى القوات الفيتنامية، وألم تهزم الولايات المتحدة بكل جبروت آلتها العسكرية فى فيتنام، والتى كانت معركة حضارية كبرى فى الوقع بين التكنولوجيا المتقدمة وروح المقاومة الشعبية لدى الشعب الفيتنامى، صاحب تاريخ النضال الطويل ضد الهيمنة الأجنبية والاحتلال العسكرى اليابانى ثم الفرنسى وأخيرا الأمريكى؟

ومن هنا أهمية التركيز فى نكسات الدول على البعد الحضارى قبل البعد العسكرى. ولذلك حين نتحدث عن نموذج حرب أكتوبر ١٩٧٣ والذى يمثل انقطاعا مهما فى تاريخ الفشل العربى فى المواجهة العسكرية مع إسرائيل، ورمز له دلالة بالغة الأهمية. فلا ينبغى أن نقف فقط عند الإنجازات العسكرية المصرية والعربية مهما يبلغ إبهارها، ومهما تمثل من إسهام حقيقى فى مجال الابتكار والتجديد الاستراتيجى، وإنما لابد لنا إن فهمنا حقا حركة التاريخ الحديث، واستخلصنا بموضوعية دلالات معارك القرن العشرين على اختلاف الجبهات العالمية التى دارت فيها رحى الحرب بكل صورها

- أن نركز على الأسباب الحضارية التى تقف وراء صعود الدول فى ميدان القوة أو سقوطها. والقوة المعاصرة للدول - كما أكدنا أكثر من مرة - لا تتمثل فى التفوق العسكرى بمفرده، ولا فى التطور الاقتصادى مهما يرتفع الأداء، ولا فى نوعية النظام السياسى مهما تبلغ ديمقراطيته، ولكنها تتشكل فى الوقت الراهن وفق منظومة معقدة حقا، تتفاعل فيها المؤشرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وقبل ذلك كله المعرفية. وإذا كانت الإنسانية تسير الآن فى البلاد المتقدمة صوب صياغة مجتمعات المعرفة، فمعنى ذلك أن القدرة على استيعاب المعرفة المعاصرة، والإسهام فى إنتاج المعرفة العالمية، ستكون هى من بين المعايير الأساسية لقوة الدول فى القرن الحادى والعشرين.

٥ - المساءلة النقدية للممارسات العربية

حاول الفكر العربى المعاصر تأسيس النقد الذاتى السياسى على وجه الخصوص منذ عام ١٩٤٨، تاريخ هزيمة الجيوش العربية أمام القوات الإسرائيلية، فى العام الذى شهد إعلان الدولة الصهيونية. وكانت البدايات الأولى لهذا النقد متواضعة حقا، لأن الهزيمة أو «النكبة» كما أطلق عليها ذلك المؤرخ اللبنانى المعروف قسطنطين زريق - وهو أهم من مارس النقد الذاتى فى هذه الحقبة بكتابه «معنى النكبة» - تمت فى وقت كانت فيه أغلب البلاد العربية ما زالت تعانى الاستعمار وافتقارها للسيادة الوطنية، بحيث كانت حريتها فى الحركة بالغة الضيق. وكانت الجيوش العربية تعانى من قلة التسليح ومن ضعفها التنظيمى. كل ذلك بالإضافة إلى أن الجماهير العربية لم تكن قد نضج وعيها السياسى الذى يسمح لها بالتأثير على الأحداث، أو التحكم فى الحياة السياسة والاجتماعية فى البلاد العربية.

غير أن كل هذه العوامل التى أدت إلى هزيمة ١٩٨٤، والتى كانت فى ذاتها مبررا لحركات ثورية كبرى فى العالم العربى، لعل أهمها على الإطلاق ثورة ٣٢ يوليو ١٩٥٢، انتفت فى حرب عام ١٩٦٧، على أساس أن التغيرات الثورية البالغة العمق التى أصابت بنية المجتمعات العربية فى ظل ما كان يطلق عليه «الدول التقدمية»

قد قضت عليها.

وفى يقيننا أن جسامة الصدمة التى أصابت الوجدان العربى نتيجة للهزيمة عام ١٩٦٧ ترد إلى عاملين أساسيين : أولهما تضخم صورة الذات العربية نتيجة للأوهام التى زرعت فى أذهان الجماهير العربية عن القوة التى لا تقهر للقوات المسلحة العربية، وثانيهما المحاولات الدعائية المنظمة التى شارك فيها فريق من المثقفين العرب والتى حاولت بدأب الإقلال من خطر العدو الإسرائيلى والاستهانة بقدراته ورسم صورة مزيفة لحقيقته الاجتماعية والسياسية والعسكرية.

وحين رجعت إلى دراسة قديمة لى نشرتها فى مجلة «الكاتب» عام ١٩٧٢ بعنوان «الفكر العربى فى مواجهة الهزيمة» وكنت أقصد هزيمة عام ١٩٦٧ .أوردت نصا حافلا بالنقد الذاتى العربى للشاعر المعروف أدونيس، نشره بعنوان بيان ٥ حزيران ١٩٦٧ (فى مجلة الآداب، يوليو - ١٩٦٧) .

يبدأ أدونيس البيان كما يلى: «من أنا؟ هل أعرف نفسى؟ دخل غيرى عصر الكهرباء والإلكترون والذرة. يصلون إلى القمر. يفتحون صفحة جديدة فى سفر التكوين الإنسانى. سرت قليلا. تعلمت قليلا. أمتلك ثروة كالبحر، وأنا الآن واضع يدى على أرض يجرى فيها الذهب أنهارا. حاولت أن أخرج من بدائيتى الزراعية إلى عالم الصناعة والآلة. حاولت أن أدخل عالم الفكر.. لكن هل استخدم السيارة حقا أم أننى استخدم فرسا من جديد؟ هل أقود الطائرة حقا أم أننى أقود «إحدى أعاجيب الفضاء» - شيئا غريبا «نصفه طير ونصفه

بشر..؟؟ هل تعلمت الهندسة حقا، أم أننى أخذت شهادة تزينت بها كالوسام؟ هل استخدم الطاقة الكهربائية، أم أننى استخدم شموعا بلا زيت؟ هل أن سيرى تقدم حقا، أم أنه صخب ورايات؟ هل الدولة التى أبنيها نظام حقا، أم هى قبيلة ثانية؟ هل ما أسميه نهضة أو ثورة أو انقلابا، نهضة أو ثورة أو انقلاب بالفعل؟».

لعل هذا النص يكشف بوضوح عن عمق النقد الذاتى العربى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

غير أنه يلفت النظر حقا أنه قامت بعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ موجة ثانية من النقد الذاتى العربى تحت شعار أزمة التطور الحضارى فى العالم العربى» ومن تحليلنا لأعمال الندوة والباحثين الذين شاركوا فيها، على أن حرب أكتوبر رغم إنجازها الكبير، لا تدل بذاتها، على أن الوطن العربى قد خاض بنجاح اختبار التحديث، وأن هناك حاجة شديدة لمناقشة الأسباب التى برزت فى المناقشات الخصبة التى أدارتها صفحة الحوار القومى فى الأهرام عام ١٩٨٦، كان الحديث عن المأزق العربى، الذى كشف عنه بوضوح عجز الوطن العربى عن تحقيق أهدافه السياسية فى الوحدة وفى التحرر من الهيمنة الأجنبية وفى المواجهة الفعالة للتهديد الإسرائيلى فى نفس الوقت.

مشكلة واحدة وتيارات ثلاثة

المشكلة الأساسية التى تواجه الوطن العربى أنه لم يستطع - بالرغم من كل المحاولات الجسورة التى قامت بها بعض النظم

العربية الثورية أن يتحرر من أسر الهيمنة الأجنبية، سواء فى مجال العلاقات الدولية أو السياسية أو الاقتصادية. وهذه الهيمنة اتخذت عبر الزمن صورا شتى ، فانتقلت من الاستعمار التقليدى، إلى الاستعمار الجديد، وهى فى الوقت الراهن تتمثل فى هيمنة الدول العظمى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ القرار الدولى، ويكفى أن نشير إلى المواقف الأمريكية فى حالات حصار العراق وحصار ليبيا وحصار السودان. كل ذلك بالإضافة إلى سطوة المؤسسات الدولية الكبرى كالبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ناهيك عن الهيمنة الكبرى الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات، وفى تطورات العولمة الأخيرة، إنشاء منظمة التجارة العالمية، وسيطرتها على مجمل تفاعلات التجارة الدولية لمصلحة الدول الصناعية المتقدمة فى المقام الأول، وهذه المشكلة الأساسية التى يواجهها الوطن العربى، والتى اتخذت شكل الهزيمة الصريحة فى حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧ ، وتمثلت فى العجز العربى عن المواجهة الفعالة للعدوان الإسرائيلى المستمر على لبنان والشعب الفلسطينى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن، وخصوصا بعد الهجمة البربرية على الضفة الغربية وغزة، واجهتها تيارات فكرية ثلاثة، يمكن إجمالها فى التيار العلمانى الليبرالى، والتيار الدينى المحافظ، والتيار التقدمى الثورى الذى يضم الماركسيين والاشتراكيين والقوميين فى نفس الوقت. أما التيار العلمانى الليبرالى فرائده ولا شك هو المؤرخ اللبنانى قسطنطين زريق الذى فتح مبكرا فى الواقع باب النقد الذاتى العربى بكتابه الشهير «معنى النكبة» الذى

نشره عام ١٩٤٨، وعاد ليعيد صياغته مرة أخرى فى ضوء هزيمة ١٩٦٧ ونشره بعنوان «معنى النكبة مجددا».

ويبدأ زريق هذا الكتاب بالتذكير بالقضايا الأساسية التى أثارها فى كتابه الأول، الذى ذكر فيه أن للنكبة أسبابا قريبة وأخرى بعيدة. وأن المعالجة المفروضة هى أيضا قريبة وبعيدة.

أما المعالجة القريبة فتقوم على خمسة أركان:

- تقوية الإحساس بالخطر وشحذ إرادة الكفاح، والتعبئة المادية فى ميادين العمل كلها. وتحقيق أكبر قسط من التوحيد الممكن بين الدول العربية. وإشراك القوى الشعبية فى النضال.

- استعداد العرب للمساومة والتضحية ببعض المصالح لدرء الخطر الأكبر.

أما المعالجة البعيدة أو «الحل الأساسى» فسبيلها تبدل أساسى فى الوضع العربى، وانقلاب تام فى أساليب تفكيرنا وعملنا وحياتنا بكاملها،

يكفل قيام كيان عربى متقدم قادر على أن يدرأ الخطر الصهيونى، بل أى خطر أجنبى ويتغلب عليه، وأهم مقومات هذا الكيان العربى المنشود هو: الاتحاد والتقدم الصحيح.

ويستطرد زريق قائلا: إنه ينبغى لبلوغ هذا التقدم أن نلحق بركب العالم المتقدم الذى نعيش فيه، ولتحقيق هذا الهدف هناك عدة خطوات لابد من قطعها هى:

اقتباس الآلة (ويعنى التكنولوچيا بمختلف صورها) واستخدامها فى استثمار مواردنا على أوسع نطاق ممكن.

ـ فصل الدولة عن التنظيم الدينى فصلا مطلقا.

ـ تدريب العقل وتنظيمه بالإقبال على العلوم الوضعية والتجريبى.

ـ الابتعاد ما أمكن عن الخيال المخدر والرومانطيقية المانعة.

ـ فتح الصدر واسعا لاكتساب خير ما حققته الحضارات الإنسانية من قيم عقلية وروحية أثبت صحتها الاختبار الإنسانى الجاهد لبناء الحضارة.

ويكشف زريق عن طابع فكره الليبرالى الذى لا يرتضى الثورة سبيلا للتغيير الاجتماعى، حين يحدد ضمان اتخاذ هذه الخطوات فى فكرتين أساسيتين ترددتا فى كل تراث الفكر الليبرالى، وهما أن يتم ذلك عن طريق الإصلاح التطورى فى مختلف نواحى الحياة. ويعترف بأن هذا الإصلاح بطبيعته طويل المدى بطىء الأثر. وأن يعتمد الإصلاح على مبادرة القادة والصفوة الذين يدفعون الإصلاح دفعا، شرط أن يكونوا أنفسهم تقدميين.

ويجابه زريق المشكلة الأساسية فى الصراع العربى الإسرائيلى من وجهة نظره وفكرته الأساسية التى يصدر عنها وهى أن المجتمع العربى والمجتمع الإسرائيلى ينتميان إلى حضارتين مختلفتين، أو إلى مرحلتين متفاوتتين فى مراحل الحضارة. ويعنى بالحضارة هنا أساسا الحضارة الحديثة التى تفوقت بإنجازاتها العلمية النظرية والتطبيقية وماوراء هذه الإنجازات من عقلانية متطورة.

مشكلة التخلف العلمى العربى هى المشكلة الرئيسية فى نظر زريق، غير أن المشكلة الأخرى مايسميه الضعف النضالى العربى، والذى ينبغى مواجهته بتقوية النضال الفلسطينى والدعم العربى لهذا

النضال. وكل هذه الأهداف لايمكن أن تتحقق إلا من خلال الوحدة العربية، وعن طريق ثقة الشعوب بقادتها، ولن يتحقق هذا كله إلا بتدعيم الديمقراطية العربية.

غير أن هناك تيارات أخرى حاولت أن تواجه العجز العربى من منظورات مختلفة وهى تستحق أن نتأمل منطلقاتها وسياساتها المقترحة.

٦ - الجوانب المعنوية
ونزعة التغيير الثورى

كان لا يمكن للاتجاه الدينى فى تفسير الأحداث الكبرى أن يغيب عن ساحة «معركة تفسير الهزيمة»، ونعنى الجدل الصاخب والنقد الذاتى المرير الذى صاحب «نكسة» يونيو ١٩٦٧ . وذلك لسبب بسيط مؤداه أن أنصار هذا الاتجاه سبق لهم فى سنوات الستينيات أن خاضوا معركة فكرية وسياسية كبرى ضد التغييرات الاجتماعية الجذرية التى أقدمت عليها بعض النظم السياسية العربية، والتى اصطلح فى هذه الحقبة على تسميتها بالتقدمية، وخصوصا حين وضعت لافتة الاشتراكية على هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أبرز هذه البلاد التى أقدمت على هذه التغيرات الإيديولوچية والاجتماعية هى مصر خصوصا بعد إعلان الوحدة المصرية السورية، ونشوء الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها الشمالى «سوريا» والجنوبى «مصر».

فقد دارت فى هذه الحقبة معركة فكرية كبرى حول الاشتراكية وهل هى «اشتراكية عربية» أم هى تطبيق عربى «للاشتراكية العلمية» ؟ ولو راجعنا سجلات هذا الحوار التاريخى لأدركنا الدور المؤثر الذى لعبه أنصار تيار الإسلام السياسى فى محاربة الاشتراكية

فكرا وتطبيقا، على أساس أنها تمثل فكرا وافدا مرفوضا، تتعارض بعض مسلماته - كما رأوا - مع قيم دينية مستقرة، تمثل عقيدة الأمة. ولعل المناقشات الصاخبة التى دارت فى إطار صياغة الميثاق الوطنى فى مصر، وإصرار ممثلى هذا التيار الإسلامى السياسى - سواء كانوا ينتمون فعلا إلى جماعات إسلامية منظمة أو لا - على وضع تحفظات على الميثاق، وإسباغ النزعة الدينية على صياغاته، تثبت أن أنصار التيار الدينى الإسلامى أصحاب الرؤى المحافظة دائما والرجعية أحيانا، كان لهم دور فاعل فى الجدل الذى دار حول تطبيق الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة. لكل ذلك لم يكن غريبا أن ينزل بعض أنصار هذا التيار الدينى الرجعى بكل ثقلهم فى معركة تفسير هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

ولعل الممثل البارز لهذا التيار هو صلاح الدين المنجد الكاتب اللبنانى مؤلف كتاب «أعمدة النكبة» وهو من أبرز من مارسوا النقد الذاتى بعد الهزيمة إلى جوار قسطنطين زريق الليبرالى وصادق جلال العظم التقدمى الثورى.

وينطلق «المنجد» من التسليم بعظمة الإسلام كعقيدة وشريعة، ويقرر أن سبب الهزيمة يكمن فى تخلى العرب عن دينهم. والانتصارات - فى عرف هذا التيار - ليست رهينة بالقوة المادية وإنما هى نتيجة للأفضلية الروحية. وبالرغم من أن الدكتور صلاح الدين المنجد يعطى لكتابه عنوان فرعيا هو «بحث علمى فى أسباب هزيمة ٥ حزيران» إلا أنه فى حقيقة أمره، ليس سوى معالجة متهافتة لأسباب الهزيمة، من خلال إطار فكرى دينى رجعى مغرق فى

رجعيته. فالعرب فى نظره عادوا إلى «جاهليتهم» وفقدوا الإيمان، وهم «اعتادوا الذل، وتمسكوا بالمادة، صفات الروم التى خذلوا وكسروا بها». ويتسم أسلوبه بالعبارات التقليدية السائدة فى الخطاب الدينى. ولم يفلت المنجد الفرصة، فبادر إلى مهاجمة الأفكار الأساسية التى يؤمن بها خصوم تيار الإسلام السياسى ومن بينها العلمانية والقومية والوطنية. ومن أهم الأفكار التى يطرحها فى تفسيره لضعف العرب وتحولهم إلى أذناب بعد أن كانوا قادة، هو أن الغرب كان الدافع الأول لذلك. وكما يقول «فقد بذر فى عقول المغفلين، فى أوائل هذا القرن بذرة القومية والوطنية، فدخلت هرطقة القومية العلمانية، أو عبارة «الذات الجماعية» للعالم العربى، وكانت أرسخ المظالم التى أوقعها الغرب على الشرق الأوسط. ويتحسر الدكتور المنجد على انكسار العثمانيين وتمزق الإمبراطورية العثمانية وانهدام الخلافة العثمانية! وهكذا حدد المنجد بوضوح شديد خلافاته الفكرية مع القومية من ناحية، والاشتراكية من ناحية أخرى. فالدعوة القومية ـ فى نظره ـ نداء فارغ تثيره الحماسة الغوغائية والآمال العريضة بوحدة عربية شاملة، غامضة الشكل، لم يوضع لها خطة، ولا أيدها نظام اجتماعى كامل. أما الاشتراكية فقد بقيت نداء راعبا لأنها لم تحقق للبلاد التى طبقت فيها الرخاء والسعادة، ولا حلت مشكلاتها الاقتصادية، ولا نشرت العدالة والمساواة، ولا ضمنت تكافؤ الفرص فضلا عن أنها فرضت بالقوة والإرهاب. فجفل عنها الناس جميعا، وما تبعها إلا المنتفعون والمرتزقون، وأصحاب العقد النفسية الحاقدون».

وهاتان الدعوتان: القومية والاشتراكية بقيتا ـ فى نظره ـ سطحيتان

لأنهما قامتا على العصبية والمادة، ولم تعتمدا على الروح ولا يثير العربي - في نظره - «إلا ما هز روحه وداعب عواطفه وآمن به».

وهكذا - وبكل قطع - يرى هذا التيار الرجعي أن الاشتراكية هي سبب الهزيمة لأنها لم تنبع من داخل الوطن العربي، بل هي إيديولوچية مقحمة عليه. وقد أخطأ الاشتراكيون الثوريون لأنهم اختاروا الطفرة والثورة لإصلاح البلاد، فالطفرة لا تصلح في رأيه لكل بلد.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن السلطة الثورية في مصر تبنت بشكل غير مباشر بعض مسلمات هذا التيار، وخصوصا أهمية تدعيم النوازع الدينية في محاولة منها للتخفيف من مسئوليتها المباشرة عن الهزيمة بإرجاعها إلى أسباب ميتافيزيقية، مثل القدر، والاتجاه إلى الإسراف في تقديم البرامج الدينية في وسائل الإعلام، وأبرزها حادث ظهور العذراء في الزيتون بالقاهرة، وهو الحادث الذي حلله ثقافيا بشكل عميق صادق جلال العظم، ليدلل على الاتجاه الهروبي للسلطة سعيا وراء إلهاء الشعب بحوادث خارقة، حتى لا يطرح الأسئلة المحرجة الخاصة بالمسئولية عن الهزيمة الفادحة.

ونلاحظ أن هذا التيار سيصاحبنا حتى معركة أكتوبر ١٩٧٣، وسيحاول بعض أنصاره تفسير العبور التاريخي للقوات المسلحة المصرية خط بارليف، بأن الملائكة هم الذين عبروا بنا، كما عبر عن ذلك شيخ الأزهر في هذا الوقت. وفي هذا ما فيه من نفي مطلق للفاعلية الإنسانية والجسارة البشرية في اتخاذ قرار الحرب، والتنفيذ البطولي للخطة الدقيقة الموضوعة.

التيار التقدمى الثورى

وإذا كنا قد عرضنا من قبل للتيار الليبرالى فى تفسير الهزيمة والذى مثله باقتدار المؤرخ اللبنانى الشهير قسطنطين زريق، وللتيار الدينى الرجعى الذى كان من أبرز دعاته صلاح الدين المنجد، فإننا نجد أنفسنا أخيرا فى مواجهة التيار التقدمى الثورى، الذى مثله فى هذا الوقت بامتياز الفيلسوف السورى المعروف صادق جلال العظم فى أبرز كتابات النقد الذاتى العربية، وخصوصا فى كتابه «النقد الذاتى بعد الهزيمة».

ويمكن القول أن النغمة الرئيسية فى كل الكتابات التى تشكل التيار التقدمى الثورى فى تفسير أسباب الهزيمة، هى ضرورة القيام بثورة شاملة، تؤدى إلى إجراء تغييرات جذرية فى جميع مجالات الحياة اليومية. والحقيقة أن كتاب العظم ثرى بالتحليلات العميقة لكثير من جوانب الضعف فى الفرد العربى وفى المجتمع العربى. وهو لا يقف عند حدود وضع يده على مواطن الضعف التى تسم الطابع القومى للشخصية العربية ويربطها بالهزيمة، ولا بسمات التخلف للبناء الاجتماعى للمجتمع العربى، ولكنه يمد بصره أيضا لينفذ إلى نظم الحكم القائمة فى البلاد العربية، باعتبارها مسئولة عن النكسة بحكم «وسطيتها» التى جعلتها تتأرجح بين المصالح الطبقية المتعارضة، وأدى بها إلى التذبذب فى اتخاذ المواقف الاجتماعية والسياسية.

وفيما يتعلق بالطابع القومى للشخصية العربية يستفيد صادق جلال العظم من دراسة معروفة للعالم الاجتماعى حامد عمار عن «الشخصية الفهلوية» نشرها فى كتابه «تجارب فى بناء البشر» . وقد

عرض العظم سمات هذه الشخصية الفهلوية، بعد أن ركز على نماذج معينة من نزعة إزاحة المسئولية عن النفس، وإسقاطها على الغير التي تجلت في نظره بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧. ومن خصائص الشخصية الفهلوية - كما حددها الدكتور عمار - البحث المستمر عن أقصر الطرق وأسرعها لتحقيق هدف معين أو غاية معينة، مع تجنب العناء والجد المطلوبين عادة في اجتياز العقبات للوصول إلى تلك الغاية، وتجنب استخدام الوسائل الطبيعية لتحقيقها. وفي تحليله لجوانب التخلف في بناء المجتمع العربي أشار العظم إلى سيادة العقلية التقليدية التي تنتمي إلى أطوار البداوة والزراعة والتعلق بالغيبيات، أي إلى أطوار سابقة على مرحلة الثورة الصناعية والانقلاب العلمي في تاريخ الإنسانية.

ومن ناحية أخرى لفت النظر إلى انعدام المؤسسات العلمية المنتجة والمعاهد الفنية التكنيكية المزدهرة، وضعف جامعاتنا الوطنية من حيث المشاركة في البحث العلمي وتطبيقاته في العالم العربي. ونصل أخيرا إلى المحور الثالث الذي يدير عليه الدكتور العظم نقده الذاتي بعد الهزيمة، ونعني به انتقاده للأنظمة الثورية القائمة آنذاك في العالم العربي. فقد بينت هزيمة يونيو - كما يقول - إن الثورة العربية الاشتراكية لم تكن ثورية بما فيه الكفاية ولا اشتراكية بما فيه الكفاية، عند قياسها بالمعايير الصارمة التي تفرضها الهزيمة، إلا بالمعايير النسبية، أي بالقياس إلى ما كانت عليه الأوضاع العربية «قبل الثورة». وفي حكم نهائي يقرر العظم أن «الهزيمة تحتم على الثورة العربية الخروج من دوامة «الوسطية» في الفكر والتخطيط

والتنفيذ حتى لا يتمكن منها الاستعمار بصورة نهائية».

هكذا جرت الاتجاهات المتنوعة للنقد الذاتى لهزيمة يونيو ١٩٦٧. ومما لا شك فيه أن النجاح العربى المبهر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان فى حد ذاته نفيا لعديد من التعميمات التى صيغت فى هذا النقد عن العجز العربى الأصيل، وتهافت مقومات الشخصية القومية العربية. ولكن هل معنى هذا أن حرب أكتوبر بذاتها كانت نفيا لكل السلبيات، أو أنها كانت مجرد ضوء كاشف للفاعلية الكامنة فى الشخصية العربية المعاصرة؟

٧ - الانتفاضة بين المواجهة والتسوية السلمية

هل انتفاضة الشعب الفلسطينى ضد الهجمة الإسرائيلية الإجرامية على المدنيين باستخدام الدبابات والصوارخ والطائرات هى رد فعل مؤقت، أم أنها ستستمر ما دام العدوان الإسرائيلى قائما؟ وهل من المنطقى أن تستمر التضحية بالشباب والأطفال الذين لا يحملون سوى الحجارة فى مواجهة العدو المسلح بأحدث الأسلحة؟ وما هى الرسالة التى تحملها الانتفاضة؟ هل هى مجرد احتجاج على الإرهاب الإسرائيلى أم أنها وسيلة باركتها القيادة الفلسطينية حتى تضغط على السلطة الإسرائيلية لتعود مرة أخرى إلى مائدة المفاوضات؟ وهل يمكن للانتفاضة أن تتحول إلى حرب تحرير شعبية؟ وما هى حدود الدعم العربى للانتفاضة؟ وهل ستقف عند حدود الدعم المالى، أم يمكن للدول العربية أن تتخذ قرارا شن حرب جماعية ضد إسرائيل؟

كل هذه الأسئلة وغيرها بدأت فى الظهور، بعدما هدأت نسبيا الخواطر التى أثارتها الهجمة الإسرائيلية الإجرامية على الشعب الفلسطينى، وبعدما اشتعلت الانتفاضة التى ساندتها وأيدتها جماهير الشعب العربى من المحيط إلى الخليج.

ومن المنطقى أن يطرح هذه الأسئلة الخبراء والمثقفون العرب المعنيون بالصراع العربى الإسرائيلى، والذين تعددت اجتهاداتهم العلمية وتنوعت مواقعهم السياسية بصدده منذ زمن طويل.

وقد اجتمعت مجموعة مختارة منهم فى ندوة نقاشية مغلقة، وفتح باب النقاش حول الوضع الراهن والمستقبل واسعا وعريضا وبدون أى قيود على حرية التفكير والتعبير.

ولعله ينبغى قبل أن نخوض فى صميم ما دار من مناقشات، وما حفلت به من آراء وطروحات، أن نحدد الوضع الراهن للخطاب العربى إزاء إسرائيل. ويمكن القول - بشكل عام - إن هناك موقفين أساسيين فى مجال توصيف الصراع العربى - الإسرائيلى ، الموقف الأول - وفقا لعبارة أصبحت شهيرة - يقول إنه صراع وجود، بمعنى أنه إما نحن كعرب فى هذه المنطقة وإما الإسرائيليون، ولا مجال للتعايش على وجه الإطلاق. وهناك موقف آخر أكثر اعتدالا يقول إن الصراع هو صراع حدود، بمعنى أنه لو انسحبت إسرائيل إلى حدودها، والمقصود هنا حدود ما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، فإنه يمكن من خلال التسوية السلمية الوصول إلى حل للصراع، والذى قد يفتح الباب من بعد لتعايش سلمى بين إسرائيل والبلاد العربية، من خلال عملية تطبيع سياسى واقتصادى واجتماعى.

ويمكن القول إن هذا الجدل فى الخطاب العربى المعاصر بين «الوجود والحدود» لم يكن مجرد جدل نظرى حبس نفسه فى إطار مناقشات سياسية بين أطراف عربية متصارعة، بل إنه عكس نفسه على أرضية الممارسة. فمنذ أن حققت مصر انتصارها على إسرائيل

فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما تلاها من مفاوضات أدت إلى اتفاقية كامب ديفيد، وتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، كان ذلك فى الواقع انتصار للرأى الذى يذهب إلى أن الصراع مع إسرائيل هو أساسا صراع حدود. وقد أثبتت مصر سلامة اختيارها السياسى، لأنه ترتب على المعاهدة انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى المصرية التى احتلتها، ما عدا طابا التى استردتها مصر بالتحكيم الدولى. وقد سارت الأردن من بعد فى نفس الطريق بعد أن وقعت المعاهدة الأردنية، الإسرائيلية.

غير أن طريق التسوية السلمية، رفضته فى البداية دول عربية شتى، اجتمعت فى بغداد لتعلن مقاطعة مصر. غير أنه عبر الزمن تفتت جبهة الرفض العربية، وأصبحت دول عربية شتى أميل إلى قبول طريق التسوية السلمية. ولعل مؤتمر مدريد الذى انعقد تحت شعار الأرض فى مقابل السلام، يعد نقطة فاصلة فى القبول العربى بنهج التسوية السلمية.

غير أن هناك تيارات عربية أخرى ترفض حتى الآن نهج التسوية السلمية، وتصر على أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود، وهى بالتالى ترفض كل مشروعات التسوية السلمية باعتبارها تسوية حكومات عربية لا تعبر عن الشعب العربى. وفى مقدمة أنصار هذا الاتجاه المؤتمر القومى العربى الذى يضم نخبة من المثقفين والسياسيين العرب، الذين اجتمعوا أخيرا فى إطار ندوة فكرة حافلة دارت حول مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى، وصدرت أعمالها فى مجلد كبير، وصيغت على أساسها استراتيجية

متكاملة لمواجهة الصراع العربى الإسرائيلى وهى محاولة فكرية واجتهاد سياسى يستحق منا الوقوف أمامه بالتحليل فى فرص قادمة.

لقد أردنا أن نركز على هذا الخلاف المبدئى إزاء تكييف الصراع العربى ـ الإسرائيلى، لأنه عكس نفسه بقوة فى ردود الفعل التى برزت بعد الانتفاضة، وخصوصا فيما يتعلق بأساليب مواجهة العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى.

تحليل ظاهرة الانتفاضة

مما ميز الندوة التى أشرنا إليها والتى اجتمع أعضاؤها لمناقشة الانتفاضة وما بعدها، أنه طرحت على مائدة النقاش بغير أى حساسية كل الجوانب المتعلقة بالانتفاضة ومستقبلها.

ولعل النقطة الأولى التى حفلت بنقاشات شتى السؤال الذى مبناه: هل الانتفاضة أداة فى سبيل تحقيق تسوية سياسية ولتحسين الموقف التفاوضى الفلسطينى، أم هى أداة من أدوات الصراع مع إسرائيل يمكن أن تتطور مستقبلا إلى صراع مسلح؟

وكان هناك ـ بعد المناقشة ـ شبه اتفاق على أن الانتفاضة فى الواقع ليست أداة فى طريق الصراع مع إسرائيل، بقدر ما هى أداة ضغط على إسرائيل للحصول على مكاسب أفضل للشعب الفلسطينى من خلال عملية المفاوضات. وقد تكون التصريحات الفلسطينية أخيرا فيها ما يؤكد صدق هذا التفسير لمنطق الانتفاضة. وربما يدعم منه أيضا التساؤلات التى أثارها بعض المثقفين الفلسطينيين عن جدوى الاستمرار فى الانتفاضة. وخصوصا من زاوية أن جسامة

التضحيات التى لم تردع الإسرائيليين حتى الآن عن استخدام القوة العسكرية الفائقة.

غير أن هناك رأيا آخر ذهب إلى أنه لو احترمنا المبادئ الديمقراطية لما كان من حقنا أن ننادى بضرورة سيطرة القيادة الفلسطينية على الانتفاضة حتى لا يفلت زمامها. وفى نظر هذا الرأى أنه ما دامت الجماهير الفلسطينية قد رفضت طريق التسوية السلمية نظرا لضآلة النتائج التى ترتبت عليه، فلابد من احترام إرادتها.

وفى تقديرنا أن هذا الرأى يتجاهل أن حركة الجماهير - فى أى مسيرة نضالية - لابد أن تضبطها قيادة سياسية من منطق التفاعل الحى الخلاق بين القادة والقواعد الجماهيرية، وإلا تحولت الجماهير إلى كتل شعبية تنطلق للتعبير عن سخطها ومرارتها، وتضحى فى سبيل ذلك تضحيات جسيمة بدون عائد ملموس.

غير أنه ثمة رأى غالب بأن الانتفاضة - بالرغم من تلقائيتها الشعبية - هى فى الواقع أداة للضغط على إسرائيل، حتى تعود مجددا إلى مائدة المفاوضات وقد تنازلت عن جزء من شروطها ومطالبها التعسفية.

وفى هذا المجال أثيرت مسألة غموض ما دار فى مفاوضات كامب ديفيد الثانية. فهناك تقارير إسرائيلية تؤكد أن باراك قدم تنازلات فى مسألة القدس، تتجاوز كل الحدود الإسرائيلية المحرمة من قبل، والدليل على ذلك انفراط عقد وزارته، من قبل الوزراء الذين لم يوافقوا على ما اعتبروه تنازلا خطيرا وغير مقبول من قبل

باراك، مما أثار اليمين الإسرائيلي المتطرف، والذى عبر عنه شارون فى زيارته المشئومة.

وهناك من ناحية أخرى تقارير فلسطينية تؤكد أنه تمت فى كامب دبفيد الثانية تفاهمات فلسطينية إسرائيلية باللغة الأهمية وإن كانت لم تتم صياغتها، وأن قضية القدس التى تم تفجيرها مما جعلها تدوى عربيا وإسلاميا هى التى أوقفت الاتفاق النهائى.

وأيا ما كان الأمر ، فلابد - ما دامت الانتفاضة أداة من أدوات تحقيق التسوية السلمية - من أن يتقدم الفلسطينيون بخطة مقترحات سياسية تدور حولها المفاوضات المقبلة.

ولابد - من وجهة نظر الدعم العربى - أن تخول القمة العربية جامعة الدول العربية للتحرك الفعال على المستوى الدولى، فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفى إطار التكتلات الدولية المختلفة، وفى نطاق مؤسسات المجتمع المدنى العالمى، لإثارة عدالة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة. وهناك أهمية قصوى - فى الوقت نفسه - لإثارة جرائم الحرب الإسرائيلية، وخرق إسرائيل القانون الدولي وخصوصا اتفاقيات جنيف. كما لابد من إحراج المنظمات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان، حتى تصدر بيانات قاطعة للتنديد بخرق إسرائيل مواثيق حقوق الإنسان.

كان هناك إحساس أن الإمكانات العربية الدولية والسياسية والاقتصادية لم تستخدم بعد بطريقة فعالة، وأن التسوية السلمية يمكن - باستخدام كل الضغوط الدولية والعربية - أن تحقق الحد الأقصى من المطالب العربية فى تحقيق سلام عادل.

٨ ـ بيان المواجهة التاريخية

فى تحليلنا للخطة التاريخية الحاسمة التى يمر بها فى الوقت الراهن الصراع العربى الإسرائيلى توصلنا إلى التمييز بين ثلاث عمليات حضارية وسياسية ونضالية، هى المواجهة والتسوية والمقاومة، بالرغم من إدراكنا للعلاقات المتشابكة والمعقدة التى تربط بينها جميعا. وفى حديثنا عن المواجهة قررنا أننا نعنى بها على وجه التحديد الصراع الحضارى الذى سيمتد بين إسرائيل والوطن العربى حتى لو تحققت تسويات كاملة أو منقوصة.

وقد بنينا ذلك على أساس أن هناك مؤشرات كمية وكيفية تشير إلى أن هناك فجوات كبرى فى ميزان القوة الشاملة بين طرفى الصراع، وخصوصا فى مجال القوة العسكرية، والقدرات العلمية والتكنولوجية، والتنظيم السياسى، والمجتمع المدنى. ففى مجال القوة العسكرية هناك تفوق عسكرى إسرائيلى واضح ليس فقط فى مجال امتلاكها للسلاح الذرى، ولكن فى مجال تطوير سلاحها الجوى، وامتلاكها للصواريخ بعيدة المدى، وأهم من ذلك تطويرها للصواريخ المضادة للصواريخ، وذلك بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. أما فى مجال القدرات العلمية والتكنولوجية فهناك دراسات موثقة عن اتساع الفجوة فى هذا المجال بين إسرائيل

والوطن العربى، وخصوصا فيما يتعلق بالميزانيات المخصصة للبحث العلمى، وتنظيمه على أعلى مستوى مهنى، والارتباط الاستراتيجى بين سياسة العلم الإسرائيلية وسياسة العلم الأمريكية، بما يعنيه ذلك من فتح باب الاكتشافات العلمية الأمريكية فى ميادين بالغة الخطورة أمام العلماء الإسرائيليين، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإسهام الإسرائيلى فى حركة العلم العالمية، بما ينشره العلماء الإسرائيليين من بحوث أصيلة فى مختلف الفروع العلمية فى المجلات العالمية المحكمة. وهو مؤشر عالمى معترف به فى مجال مقارنة الأوضاع العلمية بين الدول. أما فى مجال التكنولوجيا فقد حققت إسرائيل اختراقات مهمة، سمحت لها بأن تغزو ميادين الابتكار التكنولوجى، مما أدى إلى مرتفع مردود الصادرات التكنولوجية الإسرائيلية إلى مئات الملايين من الدولارات سنويا.

فى ضوء كل هذه المؤشرات الكمية والكيفية التى تكشف الفجوة الواسعة العميقة بين إسرائيل والعالم العربى، أكدنا أن الصراع الحضارى بين الطرفين سيمتد إلى عقود كثيرة قادمة، ما دامت الإرادة العربية - حتى لو كانت معطلة فى الوقت الراهن نتيجة أسباب شتى - لن تقبل على المدى الطويل أن تنفرد إسرائيل بكل مفاتيح القوة الشاملة، لأن معنى ذلك بكل بساطة أن تكون هى الدولة الإقليمية العظمى فى المنطقة بما يسمح لها بإملاء إرادتها على العالم العربى.

وعلى ذلك فمهما حققت التسوية من نتائج، ومهما أنجزت المقاومة من انتصارات تكتيكية أو حتى استراتيجية، فإن ذلك كله لن

يغنى عن التخطيط لعملية مواجهة حضارية كبرى بين العالم العربى وإسرائيل، وهذه المواجهة بحسب التعريف، ووفقا للخبرة التاريخية المقارنة .ستمتد إلى آجال زمنية طويلة من ناحية، ومن الصعب التكهن الآن بنتائجها من ناحية أخرى.

صراع الوجود والحدود

وقد أشرنا من قبل إلى أن هناك خلافا جوهريا فى مجال تكييف الصراع العربى الإسرائيلى بكونه صراع وجود أو صراع حدود. وقد تغلب الرأى الذى يذهب إلى أنه صراع حدود، وخصوصا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى فتحت الطريق إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، ثم عقد مؤتمر مدريد الذى وافقت فيه الدول العربية على مبدأ الأرض مقابل السلام، وما تبع ذلك من اتفاقيات إسرائيلية فلسطينية تأسست فى ضوئها السلطة الفلسطينية المنقوصة فى الضفة الغربية وغزة. ثم من بعد توقيع المعاهدة الإسرائيلية الأردنية ومعنى ذلك أننا نعيش ومنذ سنوات طويلة فى حقبة «التسوية السلمية».

غير أن تعثر مسار التسوية السلمية فى مجال المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من ناحية، وانسداد أفق التسوية السورية الإسرائيلية حتى الآن، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية كرد فعل على الإحباط الفلسطينى من مراوغة إسرائيل فى إعطاء الشعب الفلسطينى حقوقه التاريخية وإنشاء دولته المستقلة، والاحتلال الإسرائيلى لأراضى الضفة والقطاع، كل هذه العوامل دفعت إلى بروز المنطق

القديم الذى كان يرى أن الصراع صراع وجود وليس صراع حدود.

ومما لا شك فيه أن أبرز جهد فكرى وسياسى يعبر عن انبعاث هذا التيار من جديد، يتمثل فى الندوة الكبرى الحاشدة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت خلال المدة من ١٠ - ١٣ آذار / مارس ١٩٩٩.

وقد جمعت هذه الندوة بين صفوفها مجموعة من خيرة الباحثين العرب، الذين ينتمون إلى اتجاهات سياسية مختلفة، ويمثلون فى نفس الوقت أجيالا متعددة من المثقفين القوميين. وقد نشرت أخيرا أعمال هذه الندوة المهمة فى جزءين بعنوان «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» ضم الجزء الأول الدراسات الأساسية والتعقيبات والمناقشات والذى بلغ عدد صفحاته حوالى ١٣٢٠ صفحة، وتوزعت على محاور متعددة هى: الخلفية التاريخية. التسويات القائمة والجارية، والإمكانات الإسرائيلية واحتمالات المستقبل، والإمكانات العربية واحتمالات المستقبل، والإمكانات الفلسطينية واحتمالات المستقبل، والأبعاد الدولية للصراع والتسوية. أما الجزء الثانى فقد خصص بالكامل لعرض الخطوط التفصيلية لاستراتيجية مقترحة وخطة عمل.

ونستطيع أن نقرر بكل أمانة وموضوعية، وبغض النظر عنه اتفاقنا أو اختلافنا مع بعض الأفكار الرئيسية المطروحة، بل وحتى فى النظر إلى الصراع العربى الإسرائيلى بأنه صراع وجود، أخذا فى الاعتبار العديد من المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، أن أعمال هذه الندوة تمثل ذروة عليا من ذرى الفكر السياسى القومى العربى،

والذى ستكون أطروحاته محلا للجدل والنقاش الخصب لسنوات قادمة. وهى تؤكد الدور الرائد الذى يلعبه مركز دراسات الوحدة العربية فى تفعيل الفكر القومى، وفى تأسيس قاعدة معرفية موثقة عن الوطن العربى، وفى التحليل النقدى لكل المشكلات العربية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

فلسفة الندوة

ويمكن القول إن كلمة الافتتاح التى ألقاها الدكتور خير الدين حسيب مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، هذا المناضل القومى البارز، الذى يرجع إليه أساسا الإنجازات المهمة للمركز، تمثل فى الواقع الفلسفة الأساسية التى خططت الندوة على أساسها، والتى أدت فى النهاية إلى صياغة الاستراتيجية وخطة العمل، والتى تستحق تأملا عميقا فى منطلقاتها وسياساتها المقترحة.

وقد ركز الدكتور حسيب فى كلمته المهمة على مجموعة من المحددات رآها ضرورية لانتظام أعمال الندوة وتحديد هويتها وهى يمكن تخليصها كما يلى:

إن أنصار تكييف الصراع على أنه صراع حدود سيرون فى الحديث عن صراع الوجود حديثا مثاليا وخياليا، وخصوصا أن القطرية العربية توشك أن تأخذ مكان الهوية القومية، بالإضافة إلى طغيان «مدرسة الواقعية» على الساحة العربية.

إن الندوة تعقد فى الأساس من أجل مصلحة الأمة ومن ثم، فإن الالتزام ينبغى أن يكون صارما بالموضوعية والمسئولية.

إن قضية فلسطين فى المنشأ والمصير هى قضية عربية قومية وأن الصراع العربى ـ الصهيونى، من ثم ، يدور بين الأمة العربية من جهة وقوى الهيمنة الغربية ـ الصهيونية من جهة أخرى.

إن هناك مقياسا وطنيا وقوميا واحدا، هناك جدوى لاعتماده فى قياس أى اتفاق بشأن الصراع الصهيونى، ويتمثل ـ فيما يخص البعد العربى فى الصراع ـ فى أمن الوطن العربى وضمان مصالحه فى التنمية المستقلة والوحدة القومية. كما يتمثل هذا المقياس ـ فيما يخص البعد الفلسطينى فى الصراع ـ فى الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى . حقه فى وطنه قبل كل الحقوق وهو حق لا يسقط بالتقادم، ولا يقبل مفهوم التنازل، ثم حقه فى العودة، وحقه فى تقرير المصير، وحقه فى إقامة دولته المستقلة. الهدف النهائى الذى تسعى إليه أمتنا العربية هو استتباب السلام القائم على العدل، وفى ذلك استلهام لروح الحضارة العربية الإسلامية.

إن الصراع العربى ـ الصهيونى ، فى حقيقته ومن حيث نشأته هو من الصراعات الممتدة فى الزمان والمكان، ولن يتحقق إنهاء هذا الصراع إلا بإزالة أسبابه والعودة إلى النقطة التى بدأ من عندها الخطأ. وهو يحتاج فى التعامل معه إلى التحلى بالنفس الطويل، والثقة بقدرات الأمة على المواجهة وتمثل روح الانتفاضة والمقاومة فيها.

ويبلور الدكتور حسيب منطق صراع الوجود بعبارة جامعة تكشف عن توجهاته فيقرر «إن الصراع العربى ـ الصهيونى مواجهة تاريخية، سياسية واقتصادية وحضارية، تمتد على مدى أجيال، ولا يمكن أن تحسمها معركة أو تسوية طارئة فى حمأة الصراع من هنا

فإن رهان القوى الحية فى الأمة كان، وسيبقى مركزا على قدراتها وإمكانياتها ووحدة إرادتها على المستوى القومى، وفى إطار موازين القوى العربية والإسلامية، وليس على موازين إقليمية ظرفية من صنع قوى الهيمنة الغربية والقوى الدخيلة على المنطقة».

٩ ـ نقد منطق التسوية السياسية

قد تكون مجرد مصادفة نشر أعمال الندوة المهمة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت، بعنوان «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل منذ أسابيع قليلة، فى الوقت الذى اشتعلت فيه الانتفاضة وتصاعدت الهجمات الإجرامية لقوات الدفاع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى غزة والقطاع، بل وداخل إسرائيل ذاتها على إخواننا الفلسطينيين الذين درجنا على تسميتهم «عرب ١٩٤٨». غير أن هذه المصادفة تأتى فى وقت يثير فيه كثير من المحللين السياسيين العرب، بل وبعض القيادات الفلسطينية تساؤلات عدة حول نهج التسوية السلمية برمته، وهل هو الطريق الأمثل لحل الصراع العربى الإسرائيلى؟

لقد نجحت إسرائيل بامتياز فى الأسابيع الأخيرة أن تجعلنا نسترجع صورة الدولة الإسرائيلية التى تمثل الاستعمار الاستيطانى الصهيونى لأرض فلسطين. وهى صورة بشعة، لأن مفرداتها تتشكل من مصادرة الأراضى الفلسطينية بدون أى سند قانونى، والهجوم المسلح على المدنيين العزل فى المدن والقرى الفلسطينية، وإطلاق الرصاص الحى على الأطفال، وامتد ذلك فى الأسبوع الأخير إلى تعمد المستوطنين الإسرائيليين المجرمين حرق المزارع الفلسطينية

واقتلاع أشجار الزيتون التى زرعت فى الأراضى الطيبة منذ عشرات السنين. بل إن بعض التحليلات السياسية ذهبت إلى أن هناك خطة إسرائيلية من بين الخطط التى تم تنفيذها أخيرا، تتمثل فى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطينى، لدرجةأن التقديرات للخسائر تصل إلى ملايين الدولارات.

من المنطقى إذن أن تثار التساؤلات حول جدوى نهج التسوية السياسية التى يشعر الشعب الفلسطينى بالإحباط الشديد نتيجة لثمارها المتواضعة حتى الآن، وكرد فعل للمراوغات الإسرائيلية، والتهرب من تنفيذ ماتم الاتفاق عليه، وعدم التسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

فهل صحيح أنه ينبغى على الفلسطينيين ألا يأملوا أخيرا فى نهج التسوية السلمية، وأن البديل الوحيد المطروح هو المقاومة المسلحة بالرغم من الاختلال الخطير فى موازين القوة العسكرية بين الطرفين؟ أم أن هناك خيارا آخر يتمثل فى المواجهة الحضارية بكل ماتعنيه الكلمة من معنى، وماتقتضيه من نهوض حقيقى بكل القدرات والإمكانيات العربية، حتى يستطيع العرب أن ينزلوا هزيمة ساحقة بإسرائيل باعتبار أن الصراع هو صراع وجود، بمعنى إما نحن أو هم فى هذه المنطقة، وليس صراع حدود، مما يدفع إلى الظن بأن التسوية السلمية قادرة على حله؟

لقد سبق لنا أن ميزنا بين المواجهة باعتبارها عملية حضارية، والتسوية السلمية باعتبارها عملية سياسية، والمقاومة باعتبارها عملية نضالية، بالرغم من إدراكنا للتشابك بين هذه العمليات. بمعنى أن

التركيز على إحدى هذه العمليات فى مرحلة تاريخية ما لاينفى بالضرورة العمليات الأخرى. وقد عرضنا من قبل لما أطلقنا عليه «بيان المواجهة التاريخية»، وهو يتمثل فى الكلمة التى افتتح بها الدكتور خير الدين حسيب الندوة المهمة التى نحلل أعمالها.

غير أنه قبل أن نحلل نقديا استراتيچية المواجهة المقترحة وخطة العمل، والتى نشرت فى مجلد مستقل، وكانت محورا لمناقشات شتى وتعديلات جوهرية إلى أن خرجت للنور، لابد أن نتعرف على أوجه النقد الأساسية التى يوجهها أعضاء الندوة من خلال الأبحاث التى قدمت فيها للتسويات السياسية التى جرت بين إسرائيل ومصر والأردن ومازالت تجرى مع السلطة الفلسطينية.

ولاشك أن من بين أبرز هذه الأبحاث الدراسةالشاملة التى قدمها الدكتور مجدى حماد بعنوان «خبرة التسويات القائمة والجارية»، والدكتور حماد من أبناء مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وانتقل للعمل مديرا فى جامعة الدول العربية. وهو خبير سياسى مرموق، ويشهد بذلك إنتاجه العلمى المتميز، وقدراته الفائقة على العرض المنهجى الشامل لمختلف القضايا التى يتعرض لها بالبحث، ولعل كل هذه الاعتبارات هى التى جعلت المركز يعهد إليه بالصياغة النهائية لاستراتيجية المواجهة المقترحة، والتى تجمع بين بلاغة التعبير وحدة النقد ومحاولة استكشاف المستقبل فى نفس الوقت.

الفرضية الأساسية

وبحكم التدريب الأكاديمى للدكتور مجدى حماد، لم يتوان عن طرح الفرضية الأساسية التى يقيم عليها كل جوانب الدراسة، وهى فرضية - كما يقول - تلخص خبرة التسوية القائمة والجارية، وتصلح أساسا لتقدير احتمالات التسوية القادمة وتنصرف إلى أن التسويات القائمة والقادمة تخضع لمنطق «السلام الإسرائيلى». وأن المستقبل المنظور هو للتسويات الجزئية التى تتعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى، باعتباره الصراع الأساسى فى المنطقة، ومن ثم تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية مجرد وسيط فى «عملية السلام» لا فى الصراع الأساسى فى المنطقة.

وتستند هذه الفرضية إلى أن «الطبقات الحاكمة العربية» تتبنى هذا «التوجه الأساسى» منذ الحرب العالمية الأولى، وأنها عقدت أكبر تسوية مع الغرب، تقبل بمقتضاها إرساء «صفقة تاريخية» على الأرض العربية، مقابل ترسيخ «المشروع الصهيونى» المشروع القطرى، أى مقابل حماية أوضاعها ومصالحها الذاتية، ثم لايلبث أن يستدرك فيقرر «وفى هذا السياق كانت المرحلة الناصرية لقطة اعتراضية على شريط الاحتمالات، ولكنها لم تصمد فى سياق صراع الإرادات وتدافع الجميع، مرة أخرى، ناحية ذلك الحل الوسط اللاتاريخى، وهكذا يتحدث الباحث بكل بساطة عن «طبقات حاكمة عربية تنتشر فى العالم العربى من المحيط إلى الخليج، والتى هى بالرغم من اختلاف منابتها وأصولها التاريخية وتقاليدها الاجتماعية أجمع أعضاؤها على خيانة الأمة العربية، منذ متى؟ يجيب الباحث

منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، وكيف تمت الخيانة؟ يجيب الباحث أنها تمت نتيجة «صفقة تاريخية» مع الغرب (هكذا بدون أنى تحديد) تقبل إرساء المشروع الصهيونى على الأرض العربية مقابل ترسيخ المشروع القطرى!

ولا أعتقد أننا فى حاجة لحشد كتيبة من المؤرخين المقتدرين لتفنيد هذه الدعاوى! فأى باحث مطلع لابد له أن يلاحظ أولا أن لكل بلد عربى تاريخه الاجتماعى الفريد الذى لايتكرر إطلاقا فى أى بلد آخر. فالتاريخ الاجتماعى المصرى - على سبيل المثال - يختلف تماما عنه التاريخ الاجتماعى السورى، ومن ثم فتشكيل الطبقات الاجتماعية وملامحها الأساسية وسلوكها السياسى لابد له فى مجال الخيارات السياسية والاجتماعية أن يكون مختلفا هنا وهناك. وحتى لايكون حديثنا مجردا تساءل فى حالة مصر على سبيل المثال: هل حقا لجأت الطبقات الحاكمة المصرية منذ الحرب العالمية الأولى إلى عقد صفقة تاريخية مع الغرب، قبلت بمقتضاها إرساء المشروع الصهيونى مقابل ترسيخ المشروع القطرى؟ وهل كان هناك حقا مشروع قطرى فى مصر، أم أن مصر طوال فترة الاحتلال الإنجليزى كانت مشغولة بقضية جلاء الإنجليز، سواء باللجوء إلى الثورة، كما تشهد على ذلك ثورة ١٩١٩ المجيدة بقيادة سعد زغلول، أو من خلال المفاوضات التى استغرقت جهد النخبة السياسية الحاكمة المصرية عبر عقود عديدة، إلى أن توجها جمال عبد الناصر بمفاوضات الجلاء عام ١٩٥٤، والتى انتهت فعلا بجلاء القوات الإنجليزية.

هل تركيز النخبة والجماهير المصرية على إنهاء الاحتلال الإنجليزى يمثل صفقة تاريخية مع الغرب لإرساء المشروع الصهيونى مقابل ترسيخ المشروع القطرى؟

وهناك أسئلة عديدة تتوارد على الذهن، فيما يخص هذه التعميمات التاريخية الجارفة التى أقدم عليها الباحث بجرأة نادرة لا يحسد عليها فى الواقع، ذلك أنه إذا كان السيناريو الذى يقترحه صحيحا، كيف يفسر أن مصر ومنذ الثلاثينيات تبنت بوعى قضايا تحرير البلاد العربية، وفى مقدمتها فلسطين وخصوصا منذ صدور وعد بلفور وحتى إنشاء الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وما بعدها حتى الآن؟

وكيف نفسر تصاعد مد الفكر العروبى فى مصر فى الثلاثينيات وبروز ساسة مصريين كانوا روادا فى هذا المجال، ولعل فى مقدمتهم محمد على علوبة باشا وعبد الرحمن عزام وعزيز المصرى؟ ألم تكن القاهرة فى ظل النظام الملكى هى الملاذ الأساسى للزعماء العرب الذين ناضلوا فى سبيل استقلال بلادهم؟ وكيف نفسر دخول مصر الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٤٨ دفاعا عن الحق الفلسطينى والعربى؟ لقد تم ذلك قبل ظهور حقبة جمال عبد الناصر - الذى يعتبرها الباحث لقطة اعتراضية - فى مسار خيانة الطبقات الحاكمة العربية.

ومما يلفت النظر أيضا أن الدراسة ترفض اعتبار «الصراع العربى الإسرائيلى» هو الصراع الأساسى فى المنطقة، لأن الصراع الأساسى - من وجهة نظر الباحث - هو الصراع العربى الغربى. ولم يقل لنا الباحث متى بدأ هذا الصراع التاريخى، وهل هو مستمر حتى الآن،

وهل سيستمر هكذا إلى الأبد وفق حتمية تاريخية صارمة لامجال للإفلات منها، أم أن هناك أملا ولو شحيحا في مواجهة هذا الصراع التاريخي الأبدي من خلال التسوية السياسية السلمية ، بدلا من حشر الأمة العربية في زاوية الحرب الدائمة ضد الغرب حتى يتحقق النصر النهائي.

١٠ ـ محاولة البحث عن الحل الضائع!

تحولت الدراسة المهمة التى قدمها الدكتور مجدى حماد إلى ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل» «احتمالات المستقبل» التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت إلى وثيقة رئيسية بعنوان «نحو استراتيجية وخطة عمل» لحل الصراع العربى الإسرائيلى، بعد أن استفادت من بحثين مهمين الأول «القضية الفلسطينية والصراع العربى ـ الإسرائيلى، نظرة استراتيجية» لبرهان الدجانى المفكر الفلسطينى، و«ممكنات ومستحيلات الصراع العربى الصهيونى: نحو رؤية مستقبلية» لعبد الإله بلقزيز.

وقد قدم الدجانى عرضا رصينا يستحق التأمل لمسيرة الصراع مع التركيز على النضال الفلسطينى بوجه خاص، أما عبد الإله بلقزيز الباحث المغربى المعروف فقد قدم نصا زاخرا بالصياغات الإيديولوچية ومحملا بالرؤى المتطرفة، وهى سمات معروفة فى كتاباته كلها. غير أن وثيقة الاستراتيجية ، بالإضافة إلى كل ذلك اغتنت بإضافات واقتراحات متعددة قدمت من عديد من الأعضاء فى إطار جهد جماعى لإبراز كل النقاط المهمة.

وحين نطالع نص وثيقة الاستراتيجية المقترحة يفاجئنا على الفور إغراقها الشديد فى شكلانية تقسيم الموضوعات، مع أن الرؤية التى

تقدمها لحل الصراع العربى الإسرائيلى بالغة البساطة، لأنها تتمثل أساسا فى الرفض المطلق لنهج التسوية السياسية، وتقترح الحل الذى يبدو مستحيلا - أخذا فى الاعتبار الأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية - وهو تفكيك الدولة الإسرائيلية الراهنة، وإقامة دولة علمانية ديمقراطية على أنقاضها، يعيش فيها اليهود فى سلام جنبا إلى جنب مع العرب.

ويكفى للتدليل على التقسيمات الشكلية المعقدة فى الوثيقة أن نشير إلى أنها مقسمة إلى خمسة أقسام رئيسية: الموقف والأهداف والإمكانات والسياسات والخطط، وتحت كل قسم من هذه الأقسام تقسيمات شتى متعددة ومتداخلة ومتشابكة تكاد قراءتها تشتت ذهن بلب القارئ، وتضيع الخط الرئيسى . وربما كان حرص الوثيقة على ألا تغفل أى شاردة واردة فى الصراع من أول الحروب الصليبية حتى المؤرخين الإسرائيليين الجدد، هى أحد الأسباب التى أدت إلى هذا التشتت. ويحتاج الباحث المهتم مثلى بالوثيقة أن يرسم خريطة تفاصيلها أولا قبل أن يشرع فى القراءة تمهيدا لفهم المنطق الكامن وراءها، والحلول الإبداعية التى تتضمنها لحل هذا الصراع الذى ملأ الدنيا وشغل الناس منذ مائة عام على الأقل.

الموقف

تبدأ الوثيقة بمقدمة فى مفهوم الاستراتيجية، ثم ما تلبث أن تنتقل إلى ما تسميه «الموقف» وهو ينقسم إلى خمسة موضوعات فرعية، هى أصول الصراع وطبيعة الصراع وأطراف الصراع وحقائق

التسوية وأخيرا المسارات المحتملة للصراع. وهذا القسم يكاد يكون أهم الأقسام قاطبة، لأنه يحمل البذور الأساسية للتوجه الإيديولوچى للاستراتيجية المقترحة.

وليس أمامنا كأسلوب لعرض الأفكار الرئيسية فى الموقف كما تصوره الوثيقة إلا القيام باستخلاص النتائج الرئيسية التى صاغتها الوثيقة لكل جزئية، لأن هذه النتائج هى التى ستكون المادة الأساسية لتحليلنا النقدى لهذه الوثيقة البالغة الأهمية وهى تستمد أهميتها أساسا من ارتفاع مستوى البحوث التى قدمت للندوة من ناحية، ومن اشتراك عشرات من الباحثين العرب المرموقين فى مناقشتها وإجازتها أخيرا، بالرغم من الملاحظات النقدية الرصينة التى قدمها بعضهم، والتى كانت أعمال الندوة حريصة على تسجيلها بكل الأمانة، حتى يكون تحت بصر القارئ المهتم كل الآراء معروضة، تأكيدا لقيم حرية التفكير وحرية التعبير وهى قيم يحرص مركز دراسات الوحدة العربية دائما على احترامها.

والسؤال الآن: كيف تتحدث الوثيقة عن أصول الصراع؟ تميز الوثيقة أولا بين الصراع الأساسى والصراع المباشر.

تنطلق الوثيقة من فكرة رئيسية مؤداها أن الصراع الأساسى يتمثل فى محاولات القوى الاستعمارية المتغيرة فرض وترسيخ التبعية والتخلف والتجزئة على المنطقة العربية من جهة، وزرع المشروع الصهيونى للمساعدة على تكريس هذه الأهداف من جهة أخرى والوثيقة ترى أن هناك ثلاث تسويات غربية فرضت على الدول العربية: التسوية الأولى فرض وعد بلفور لترسيخ المشروع

الصهيونيي من ناحية وفرض ظاهرة التجزئة أى المشروع القطرى العربى من ناحية أخرى. وكيف تمت هذه التسوية؟ تقول الوثيقة أن الطبقات البرجوازية التقليدية التى تصدت لقيادة الكفاح من أجل الاستقلال قد تعاونت والاستعمار الغربى فى سبيل الحفاظ على مواقعها كطبقات حاكمة مميزة. وكان همها فى الكفاح أن تحل محل الأجنبى وتنشئ «دولة قطرية» تؤمن مصالحها، لا أن تؤسس نظاما جديدا يكفل الحرية والمساواة للشعب، ويمكن من مواجهة التحديات الكبرى التى تعصف به، وفى مقدمتها قوى التبعية والتجزئة.

وفى تقديرنا كما أشرنا فى المقال الماضى إلى أن فى هذه الصياغة تعميمات جارفة لا تسندها أى أدلة تاريخية، لأنها تفترض فرضا أنه كان هناك مشروع جاهز للوحدة العربية ، غير أن الطبقات العربية الحاكمة الخائنة لم تنفذه، وعقدت صفقة مع الغرب (هكذا!) لترسيخ المشروع الصهيونى فى مقابل تأسيس دول قطرية! وترجع الوثيقة فى هذا الصدد إلى مؤلف يزعم أن سلوك الطبقات الحاكمة التقليدية فى الوطن العربى من زاوية ارتباطها العضوى بالاستعمار قد استمر على مدار القرون الأربعة الماضية! تأمل هذه الصياغة الجامحة التى تصدر من هذا المؤلف الذى تمرس على الصياغات الإيديولوچية الصارخة التى عادة ما يعوزها الدليل، وإن كانت تعبر عن توجه متشدد مزعوم.

أما التسوية الغربية الثانية التى تولت قيادتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان جوهرها «الاستقلال من دون الوحدة ومن دون فلسطين أيضا، لأن هذه الفترة شهدت تمرير قرار التقسيم»

حيث أضيف إلى ما تقدم حماية أنظمة الحكم فى الدول العربية المستقلة مقابل التخلى عن قضية فلسطين.

والواقع أن هذه الصياغة تتجاهل بمقدرة فذة التاريخ السياسى العربى فى هذه الحقبة، وتختلق عالما وهميا من صنع الخيال عن المؤامرة التى ضلع فيها الغرب مع الطبقات العربية الحاكمة الخائنة، والتى أعطاها فيها الاستقلال مقابل التخلى عن قضية فلسطين. هل تنطبق هذه الصيغة على مصر التى خاضت حرب ١٩٤٨ دفاعا عن الحق الفلسطينى؟ وهل تنطبق على تونس والمغرب والجزائر وسوريا والعراق وباقى الدول العربية؟ أليس هذا استخفافا واضحا بالوقائع التاريخية المعروفة؟ ألم تكن الطبقات الحاكمة العربية فى كل بلد من هذه البلاد مشغولة أساسا بتحرير بلادها من الاستعمار الإنجليزى فى مصر ومن نظم الوصاية والانتداب فى سوريا ولبنان، ومن الاستعمار الفرنسى فى تونس والمغرب؟

كيف عقدت هذه الصفقة التاريخية إذن؟ وهل حقا أعطى الغرب الاستقلال لهذه الدول، أم أنها حصلت عليه نتيجة نضال النخب الحاكمة والجماهير على السواء، فى معارك مشهودة سقط فيها آلاف الشهداء فى المشرق والمغرب على السواء؟

وكيف تتجاهل الوثيقة التاريخ الفعلى لكى تصوغ تاريخا متخيلا لمجرد إثبات خيانة الطبقات الحاكمة العربية فى المشرق والمغرب معا، منذ الحرب العالمية الأولى فى نظر الوثيقة، ولمدة أربعمائة عام كما يزعم المؤلف الذى احتفلت الوثيقة بالإشارة إليه؟

غير أن الوثيقة لا تنسى أن تستدرك فتقرر أن تاريخ الخيانة

المتصل للطبقات الحاكمة العربية، قطعته مرحلة متميزة فى الخمسينيات والستينيات فى ظل قيادة جمال عبد الناصر ومدرسة البعث وحركة القوميين العرب. وظهر فى هذه الحقبة صراع بين نظامين نظام الشرق الأوسط الذى كانت تتزعمه دول الاستعمار القديم حتى سلمت القيادة للولايات المتحدة الأمريكية، والنظام العربى الذى رفع شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة. والصراع بين هذين النظامين - تقول الوثيقة - هو تعبير عن «الصراع الأساسى» فى المنطقة العربية.

أما الصراع المباشر فهو الصراع العربى - الصهيونى الذى قد يكون أكثر خطرا فى الأجل المتوسط، لأن الطرف الصهيونى يسعى إلى فرض هيمنته على الوطن العربى.

وتصل الوثيقة إلى نتيجة مهمة هى «أن أية تسوية مهما كان شكلها ونطاقها لن تحل الصراع ولن تنهيه، طالما استمر الوجود لاستيطانى الصهيونى فى فلسطين، بنوازعه العنصرية والعدوانية والتوسعية، وبارتباطه العضوى بالقوى الاستعمارية.

وتستدرك الوثيقة فى فقرة مهمة فتقرر أن استمرارية الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية ينبغى ألا تصل إلى حد تصور أزلية الصراع ضد الغرب لأن فى هذه الفرضية خطأ نظريا من ناحية التعميم على الغرب - هكذا على الإطلاق - بالإضافة إلى أن تبنيها على المستوى العملى تزرع بذور اليأس والإحباط فى العقل العربى. والواقع أن هذا الاستدراك يحد من التعميم الذى صاغته دراسة مجدى حماد الأولى، والتى كانت تقول أن الصراع الأساسى هو صراع عربى غربى، بما يفهم منه أن هذا الصراع الممتد يسبق

فى خطورته الصراع العربى الإسرائيلى.

والوثيقة تقترح بصدد الخيار المطروح فى النظر إلى الولايات المتحدة تحديدا، أنه لا ينبغى اختزاله فى العداء أو التبعية، فهناك طريق آخر غير هذا الاستقطاب، وهو «طريق الحركة من موقع الاستقلال» وهى صياغة غامضة حقا، تتنافر مع عديد من أطروحات الوثيقة السابقة. غير أن الوثيقة تشرح ماتقصده، فتقرر أهمية استخدام وسائل الضغط الاقتصادى (ولم تقل كيف؟) والضغط السياسى ، بل إنها تدعو لاستخدام القوة لتخفيف قوة الدعم الأمريكى لدولة إسرائيل. ولم تقل الوثيقة أى طرف عربى سيستخدم القوة ضد الولايات المتحدة لإجبارها على تعديل موقفها المنحاز لإسرائيل، وأى قوة وهل هى القوة العسكرية؟

هناك فى الوثيقة ولا شك استسهال شديد فى استخدام الصياغات اللفظية مثل اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، بغير أدنى اعتبار للواقع العربى العسكرى الراهن بكل تعقيداته، ليس فقط من زاوية القدرة العسكرية أو التسليح، وإنما من زاوية التضاد الواضح فى مفاهيم الأمن الوطنى الذى تتبناه كل دولة عربية، وخصوصا بعد كارثة الغزو العراقى الكويتى.

هل يمكن فعلا - كما تتخيل الوثيقة - أن تجمع الدول العربية على استخدام القوة ضد الولايات المتحدة. والتى أصبحت هى - وياللتناقض - حامية الأمن الوطنى للدول الخليجية؟

هذه مجرد أمثلة لصياغات الوثيقة عن فقرة واحدة عن أصول الصراع، أما حديثها عن طبيعة الصراع وأطرافه وحقائق التسوية والمسارات المحتملة للصراع فتحتاج إلى حديث آخر.

١١ - الأحلام الممكنة واليوتوبيات المستحيلة!

أستعير هنا عنوان هذا المقال من التدخل الرصين الذى قدمه الدكتور عبد الله السيد ولد أباه استاذ الفلسفة بجامعة نواكشوط فى موريتانيا، تعليقا على الاستراتيجية المقترحة وخطة العمل لمواجهة إسرائيل التى أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية... ويمكن القول إنه يمكن فى هذه العبارة الدالة صلب النقد الجوهرى الذى يمكن توجيهه إلى هذه الوثيقة. فهى لم تستطع أن تفرق - للأسف - بين نسج مجموعة من الأحلام التى يمكن تحقيقها فى مجال مواجهة إسرائيل إذا اتخذت الوسائل العملية المناسبة لتحقيقها، وبين تشييد عوالم وهمية أشبه ما تكون بيوتوبيات أو مدن فاضلة يسودها الحق والخير والجمال، لعل أبرزها تفكيك الدولة الإسرائيلية الراهنة (ولم تقل الوثيقة كيف) وإقامة دولة علمانية فى فلسطين يسكنها الإسرائيليون والعرب ويعيشون فى ود وسلام.

خذ على سبيل المثال حديث الوثيقة عن طبيعة الصراع وكونه صراعا حضاريا فى الأساس. قد نقبل هذا التكييف، ولكن انظر لعديد من النتائج التى ترتبها عليه الوثيقة، فهى تقرر بصريح العبارة أن الذين سيخوضون الصراع ضد إسرائيل «لن يكونوا الدولة والجيوش

حصرا، بل المجتمعات أيضا ومخزونها الثقافى العظيم، وأن هذا الصراع ستكون قواه هى المجتمعات العربية، والثقافة العربية والإسلام والمسيحية الشرقية، وسيحتاج لكى يكون فاعلا إلى كسب الديمقراطية فى البلدان العربية».

والوثيقة بذلك تفرق تفرقة غير واقعية بين الدولة والمجتمع فى الوطن العربى. وذلك لأن منطلقها هو أن الطبقات الحاكمة العربية خانت الأمة العربية لأنها عقدت صفقة مع الغرب بمقتضاها تسمح بتأسيس وترسيخ دولها القطرية على حساب مشروع الوحدة العربية! وفى هذا المجال تقرر الوثيقة بالنص «ومن هنا خطورة الصفقة التى عقدتها الطبقات الحاكمة التقليدية فى الأقطار العربية مع الغرب، والتى جعلت منها ركيزة للنفوذ الغربى فى المنطقة، كما الدولة الصهيونية الناشئة (راجع ص١٣٤٤).

ومن هنا فمن المنطقى أن تترك الوثيقة هذه الطبقات التقليدية التى أصبحت ركيزة ـ كما تقول ـ للدولة الصهيونية الناشئة، وأن تركز ثقلها على المجتمعات العربية، حتى تقوم بمهام الصراع بدلا من الدول. وكأنه يمكن أن تعمل هذه المجتمعات بعيدا عن الدول القائمة، استنادا لتهويمات غائمة عن الدور الذى ستلعبه الثقافة العربية (هكذا بدون أدنى تحديد) والإسلام والمسيحية الشرقية! كيف يمكن قبول هذه الآراء الغريبة التى تفصل فى كل مجتمع ربى بين الدولة والطبقة التقليدية الحاكمة التى تسيطر عليها، الجماهير التى تظن أنها يمكن أن تقاوم حتى لو كانت الدولة قد استسلمت، بحكم أن الطبقة الحاكمة أصبحت ركيزة للنفوذ الغربى

وللدولة الصهيونية فى نفس الوقت؟

ويندهش القارئ للوثيقة إن كان يتملك الحد الأدنى من الحس النقدى بكم المطالبات غير الواقعية والرؤى الخيالية التى تزخر بها. فهناك مطالبات بوقف المفاوضات تماما وترك نهج التسوية السياسية العقيم، وبإلغاء اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، والمعاهد الأردنية الإسرائيلية، ومطالبات بالاستعداد للدخول فى حروب محدودة مع إسرائيل (ولم يقل صاحب هذا الرأى بالرغم من خلفيته العسكرية ما هى الحرب النظامية المحدودة مع إسرائيل)، وفى موضع آخر يطالب رأى بشن حرب تحرير شعبية فى حماية الجيوش النظامية العربية، ورأى ثالث ينادى بإعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تقطع كل صلة لها مع السلطة الفلسطينية، ورأى آخر يدعو لإقامة حوار مع اليهود الشرقيين فى إسرائيل بافتراض أنهم أقل عداء من اليهود الغربيين.

وإذا أردنا أن نقف بصورة منهجية على أوجه النقد الأساسية لهذه الاستراتيجية المقترحة، فيمكن لنا أن نعتمد على مداخلات ولد أباه وهانى فارس وبرهان غليون المنشورة كتعقيبات عليها فى المجلد الذى احتوى الوثيقة ذاتها، باعتبارهم كانوا أعضاء فى الندوة، ولم يتوانوا عن توجيه النقد الموضوعى سواء لمنطلقاتها أو لنتائجها أو لخططها المقترحة.

يقرر ولد أباه أن هناك إشكاليات لم يتم حسمها بوضوح فى الوثيقة وهى أربع أساسية كما يلى:

تنطلق الرؤى المقدمة من مرجعية قومية مغايرة لمرجعية صانع

القرار العربى، فكيف سيتم إنجاز الاستراتيجية وخطة العمل ما دامت الفجوة واسعة بين من يملك القرار ومن يقدم الاستشارة والتخطيط!

ويبدو صواب هذا النقد من زاوية أن الوثيقة أقامت سدا عاليا بين الحكام والجماهير، ونزعت عن الحكام أى التزام قومى عربى، بل وأكثر من ذلك اعتبرتهم كلهم وبدون استثناء واحد متواطئين مع الغرب وحتى مع إسرائيل. ولذلك ظننت - وإن كان ذلك من أخطر الأوهام - أن الجماهير يمكن أن تخوض الصراع الحضارى ضد إسرائيل بعيدا عن دولها، ومتحررة من قيود طبقاتها الحاكمة التقليدية المتواطئة؟

ويبرز ولد أباه ملاحظة مهمة حين يقرر أن الاستراتيجية تركز على المقاومة بكل أنواعها خطاً لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى، فى حين لا تقدم الآليات العملية لإبداع الصيغ الجديدة المطلوبة من المقاومة. (احتواء التفوق العسكرى الإسرائيلى، إحياء العمل الفدائى، والمقاومة المسلحة فى الداخل).

ويخلص فى النهاية إلى «الفكر السياسى العربى وإن كان نجح من دون مراء فى التشخيص الدقيق لمأزق التسوية، إلا أنه ما زال قاصرا فى مجال تقديم الحل البديل، وبالتالى، فإنه لم يفلح بعد ما فيه الكفاية فى خلق الأمل لدى المواطن العربى المحبط».

ويمكن القول من ناحية أخرى إن مداخلة الدكتور هانى فارس أستاذ العلوم السياسية فى جامعة بريتش كولومبيا بكندا كانت من أبرز المداخلات النقدية، لأنها أخضعت المفاهيم الرئيسية التى قامت عليها الاستراتيجية المقترحة لتحليل نقدى عميق، وأبرز ملاحظاته

النقدية يتعلق بتوصيف الاستراتيجية للصراع بأنه صراع عربى غربى بشكل عام وصراع عربى أمريكى بشكل خاص، وأن هذين الصراعين مستمران حتى ولو تم التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى ـ الصهيونى.

ويقرر هانى فارس «أن خطأ هذه الفرضية هو فى تجريديتها وإطلاقيتها ونهائيتها وتماثلها مع مدارس فكرة غربية تحكم على الإسلام والعرب بالمقاييس نفسها. إنها «الاستشراق والاستشراق معكوسا» ويضيف أنه بالنظر لتفوق الغرب فى المجالات كافة وتخلف العرب عنه فهى، ومن حيث لا تدرى، تزرع بذور اليأس والإحباط فى العقل العربى وتشل إرادته عن المقاومة. أما الخطر الثانى لهذا التوصيف فيتمثل فى إخراجها النزاعات مع بلدان الغرب خارج إطار السياسة والمصالح وتغليفها فى إطار عقائدى يجعل منها حالة أبدية سرمدية.

ويضيف هانى فارس أن الاستراتيجية التى تدين منطق التسوية المتمثل فى الاتفاقيات القائمة والقادمة باعتبارها فاسدة فسادا مطلقا لأن التناقض مع العدو هو تناقض وجود، إذا بها فى موضع آخر تقرر أن «عملية التسوية .. تشكل.. التراكم الكمى الضرورى لإحداث التغيير النوعى المرجو «ويقرر هانى فارس عند هذا فقد البحث ترابطه المنطقى ولم يعد للتحليل الخاص بالعملية التسووية والاتفاقيات التى أسفرت عنها أى أهمية أو معنى. ولايتسع المجال للعرض المفصل لانتقادات هانى فارس لمقترحات الاستراتيجية بشأن الحوار مع اليهود الإسرائيليين، أو بعدم واقعية مطالبتها بإعادة إحياء

منظمة التحرير الفلسطينية وابتعادها عن السياسة.

وقد استطاع الدكتور برهان غليون أستاذ العلوم السياسية أن يطرح عددا من التساؤلات العملية حين تساءل: هل نحن بصدد بلورة استراتيجية بديلة لمصلحة البلدان العربية، أم أننا نريد أن نبلور استراتيجية تعتمد بالأساس على القوى التى نمثلها ، وهى بالأساس قوى اجتماعية شعبية؟

ويقرر أن البلدان العربية لها استراتيجيتها الخاصة القائمة بالضبط على «تجنب المواجهة»، وهى ليست بحاجة بالضرورة إلى مجلس استشارى لبلورة استراتيجية بديلة، ويضيف أن المشكلة التى يطرحها عملنا باتجاه بلورة استراتيجية شاملة رسمية أساسا هى أننا نراهن على قوى لا نملك أى سيطرة عليها، وهى الدولة الرسمية.

وفى موضع آخر يعرض برهان غليون آراءه بشكل أكثر وضوحا حين يعدد الاستراتيجيات المطروحة فى الساحة اليوم. وهى - فى رأيه - استراتيجية قوى الحركات الإسلامية، التى تقول نحن لا نعترف بالوضع الراهن، ونستمر حتى التحرير. وهناك استراتيجية مؤتمر مدريد التى تبنتها البلدان العربية وجزء كبر من قطاع الرأى العام العربى، وهى استراتيجية البحث عن سلام عادل بمعنى الاعتراف بإسرائيل مقابل التراجع عن الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية.

وهناك استراتيجية ثالثة بعد «فشل عملية السلام» هى استراتيجية «تجنب المواجهة». نحن ندعو البلدان العربية إلى مواجهة إسرائيل فى حين أن الاستراتيجية الرئيسية لمعظم هذه البلدان اليوم هى

تجنب المواجهة. وخلاصة رأيه أنه ليس أمام العرب بشكل عقلانى إلا تبنى استراتيجية السلام العادل.

تلك كانت رؤية نقدية للأفكار المتعددة التى طرحتها الاستراتيجية المقترحة لمواجهة إسرائيل، والتى كانت نتاجا لمجموعة من الدراسات القيمة والآراء المهمة التى طرحت فى الندوة التى أشرنا إليها. وبالرغم من كل الملاحظات النقدية التى أبدناها فإن هذه الندوة تمثل ذروة من ذرى الاجتهادات الفكرية المرموقة للفكر القومى المعاصر. يبقى أن نحول ما تضمنته من آراء إلى خطط عملية لا تقفز فوق الواقع ولا تحلق فى سماوات الخيال.

١٢ ـ المأزق والبديل

تمر عملية التسوية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بأزمة لا شك فيها، وبغض النظر عن التفصيلات الواردة فى الخطة، التى اقترحها الرئيس كلينتون كإطار أساس لتوقيع اتفاقية سلام نهائية، فإن الصراع بين الرؤية الإسرائيلية والرؤية الفلسطينية، يجد جذوره التاريخية فى أصل الصراع ذاته. فإسرائيل التى هى تجسيد للاستعمار الاستيطانى الصهيونى لفلسطين تكاد تشعر أن مشروعها يدخل فى طور النهاية بالمعنى التاريخى للكلمة، فها هم أصحاب الأرض الأصليون الذين لم يتوقفوا أبدا عنه المطالبة بحقوقهم التاريخية يعودون من جديد، متغلبين على عديد من الهزائم والنكسات فى صحوة زاخرة بالتضحية والجهاد تتمثل فى انتفاضة ثورية، يطالبون بالقدس وعودة اللاجئين إلى وطنهم وعودة اللاجئين على وجه الخصوص تمثل خطر داهما على الوعى الإسرائيلى الذى خضع للتزييف عقودا طويلة من السنين لأنها تعنى ببساطة أن الإسرائيليين مغتصبون للأرض الفلسطينية، ويشغلون منازل لفلسطينيين ما زالوا يحتفظون بمفاتيح مساكنهم الأصلية وهم فى الشتات.

هل هناك صدمة أقسى من ذلك بالنسبة لهؤلاء الإسرائيليين

الذين صور لهم قادتهم زيفا وبهتانا أنهم بحكم الوعد الإلهى أصحاب الأرض الحقيقيون؟ ومما لا شك فيه أن المؤرخين الإسرائيليين الجدد، الذين أعادوا كتابة التاريخ الصهيونى فى فلسطين، وكشفوا الستار عن التاريخ الرسمى المزيف، أسهموا فى الصدمة التى يعيشها جيل الإسرائيليين من الشباب، الذين خضعوا لغسيل المخ الذى أجراه على عقولهم جيل كامل من القادة الصهيونيين العنصريين.

وهكذا يمكن القول من ناحية أخرى، أن التسوية السياسية المعروضة اليوم على السلطة الفلسطينية تضعها فى مأزق، لأن الطرف الفلسطينى لا يستطيع - حتى لو أراد - أن يوقع على اتفاقية سلام نهائية تتضمن تنازلات جسيمة عن الحقوق الفلسطينية الثابتة، فلابد للشعب الفلسطينى بكل فصائله أن يوافق على أى اتفاقية سياسية، حتى يضمن أن حقوقه الثابتة لم يتم أى تنازل عنها.

والسؤال الجوهرى هنا: هل حقا أن منهج التسوية السياسية فى حد ذاته منهج عقيم، وأنه لم يكن ينبغى الدخول فى مساراته المعقدة أصلا، كما يزعم أنصار أن الصراع العربى - الإسرائيلى صراع وجود وليس صراع حدود؟ أم أن منهج التسوية السياسية فى ذاته هو أحد السبل التى كان ينبغى طرقها باعتباره سبيلا من سبل متعددة؟

لقد سبق لنا أن عرضنا نقديا بالتفصيل، آراء أنصار أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود، وذلك من خلال تحليل وثيقة استراتيجية حل الصراع العربى الإسرائيلى، التى أعدها مركز دراسات الوحدة العربية.

غير أن هذه الوثيقة التى تتبنى الفكرة الجوهرية، أن الصراع

العربى الإسرائيلى صراع وجود، تجد لها أنصارا لم يشتركوا فى إعدادها ولا فى الندوة المهمة التى نظمها المركز فى بيروت، غير أنهم موجودون بقوة على الساحة الفكرية العربية، سواء فى شكل مفكرين مستقلين، أو تيارات سياسية فاعلة، كالتيار الإسلامى الذى تتعدد أجنحته داخل فلسطين وخارجها. ومن بين المفكرين المستقلين الذين يتبنون هذا الرأى، الاقتصادى المصرى المرموق الدكتور محمد دويدار أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعتى الاسكندرية وبيروت، والذى أصدر مؤخرا كتيبا مهما عنوانه «الصهيونية تلتهم العرب» من منشورات مجلة «سطور» القاهرية.

ولعل العنوان الداخلى للكتيب هو الذى يكشف عن التوجه الرئيسى للدراسة وهو «المشروع الاقتصادى الصهيونى فى المنطقة العربية: «رؤية استراتيجية». وقد استطاع الدكتور دويدار أن يقدم تحليلا شاملا للمشروع الاقتصادى الصهيونى فى المنطقة، وذلك من خلال تطبيقه الإبداعى لمنهج الاقتصاد السياسى. وهو يكشف فى المقدمة عن الهدف من الدراسة ومنهجها حين يقرر «أن ما نسعى إلى تقديمه هو رؤية استراتيجية تتعلق بنشأة المشروع الاقتصادى الصهيونى ومساره فى المدى الطويل، بل الطويل جدا، فالمشروع الصهيونى تبلور سياسيا على مدار مائة عام أو يزيد، وتبلور فى إطار الحركة العامة للتطور الرأسمالى على الصعيد العالمى، الأمر لا يتعلق إذن بمحاولة من جانبنا لتتبع المشروع زمنيا، وإنما فى حركته العامة لمعرفة المسار الاستراتيجى له بما يتضمنه من أهداف ووسائل خلال عملية الصراع التى فجرها فى المنطقة العربية، فى مراحله المختلفة،

وما يستلزم ذلك من تجريد الأحداث التفصيلية فى مرحلة معينة أو وضع موقفى لحظى».

ثم يحاول الباحث فى تسعة فصول متكاملة، التحليل النقدى للمشروع الصهيونى، مع التركيز أساسا على جوانبه الاقتصادية مع ربطها ربطا وثيقا مع تطور رأس المال الدولى، وينتهى فى الفصل العاشر إلى اقتراح البديل.

ويمكن القول إن أضعف حلقات هذه الدراسة الممتازة هى البديل الذى يقترحه الدكتور دويدار، والذى لا يختلف كثيرا عن البديل الذى اقترحته الاستراتيجية لمواجهة الصراع العربى - الإسرائيلى، التى سبق أن طرحها مركز دراسات الوحدة العربية، ويرجع التشابه إلى أن كلتا الرؤيتين تنبعان من جذر واحد مؤداه أن الصراع العربى - الإسرائيلى صراع وجود وليس صراع حدود. ونقطة الضعف الجسيمة فى هذه الرؤى محاولتها اليائسة للفصل التعسفى بين الدولة والمجتمع فى كل بلد عربى. ويقوم هذا الفصل على ادعاءات مقتضاها أن الطبقات الحاكمة العربية خانت القضية منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، باستثناء المرحلة الناصرية (وثيقة الاستراتيجية)، أو القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة (أى الجماهير وليست الحكومات وما تمثله من طبقات)، لابد أن تتولى المسئولية التاريخية لحل القضية الوطنية والقومية فى مواجهة عدوانية رأس المال الدولى مع القضية الاجتماعية التى تقتضى ضرورة إعادة تنظيم المجتمع بما يحقق مصالح الغالبية من أفراده (د. محمد دويدار).

ويقرر الباحث بكل وضوح، أن سيطرة الأنظمة السياسية العربية الحالية، على مقاليد الأمور لفترة طويلة، لم تؤت هذه السيطرة للمجتمعات العربية غير الفشل على الجبهتين الوطنية والاجتماعية. وفى تقديرنا أن مثل هذه التعميمات الجارفة عن فشل كافة الأنظمة السياسية على الجبهتين الوطنية والاجتماعية، لا ينبغى إصدارها بكل خفة، وبغير توثيق دقيق للمراحل التاريخية وعلى ضوء مؤشرات الإنجاز الكمية والكيفية على السواء.

ولذلك كان منطقيا أن يرتب الدكتور دويدار نتيجة مهمة على أساس المقدمات التى ساقها، وهى أن «البحث عن البديل لابد أن يكون، فى ضوء كل ما أسلفناه، بعيدا عن الاتجاهات الفعلية لسياسات الأنظمة السياسية العربية الحالية». ولم يقل لنا كيف ستسلك الجماهير العربية فى استقلال عن حكوماتها؟

إن هذه الصياغات للأسف الشديد، تتجاهل الواقع العربى المؤسف فى عدد من البلاد العربية المهمة، حيث قضت الأنظمة السياسية فيها تماما على المجتمعات المدنية، حيث تسود شريعة الغاب، وتختفى دولة القانون نهائيا، وإذا أضفنا إرث الاستبداد فى دول عربية أخرى، لأدركنا أن رهان الدكتور دويدار على الجماهير العربية التى لابد لها أن تتولى مسئولياتها التاريخية فى حل الصراع، إنما هو رهان خاسر ويفتقر تماما إلى الواقعية.

ولا يلبث الدكتور دويدار أن يقع فى تناقض جسيم، مثله فى ذلك مثل وثيقة الاستراتيجية التى أشرنا إليها، حين يقرر «علينا ألا نخدع بخطاباتها الإيديولوچية (يقصد الأنظمة السياسية العربية) وما تردده

من شعارات إما جوفاء أو متناقضة مع ممارستها الفعلية، وذلك مع التدقيق الجيد فى السياسات التى تعتنقها والتقاط ما تتضمنه من إجراءات ومواقف قد تمثل مكسبا داخليا أو خارجيا للقواعد الشعبية، ومساندة مثل هذه الإجراءات، وإنما مع السعى لتغيير الأوضاع عبر العمل على تسييس المجتمعات العربية بقواعدها الشعبية الرافضة للمشروع الصهيونى».

إذا كان الدكتور دويدار قد رفض توجهات الأنظمة الحاكمة، فكيف يقبل أنها قد تحقق مكاسب للقواعد الشعبية؟ وما هى وسائل تسييس المجتمعات العربية بعيدا عنه سيطرة الأنظمة العربية؟

وهو يدعو إلى المساندة الفعلية والفعالة للشعب الفلسطينى، بتجميع الأموال وبشراء الأسلحة، وكذلك مساندة كل صور المقاومة الشعبية المسلحة مهما بدت صغيرة أو محدودة، خاصة فى البلدان التى تحيط بفلسطين المحتلة. هل يتخيل الدكتور دويدار أن هناك مقاومة مسلحة يمكن أن تنشأ من مصر والأردن وسوريا ضد إسرائيل؟ كل من مصر والأردن وقعتا معاهدات سلام مع إسرائيل، وليس من الصالح الوطنى لكل منهما أو الصالح القومى، إلغاء هذه المعاهدات، كما تدعو بعض الأصوات العربية التى تمارس المزايدات السياسية الغوغائية، كما أن سوريا لا يمكن فى ضوء اختلال ميزان القوى العسكرى مع إسرائيل أن تنطلق منها مقاومة مسلحة. وتماشيا بين منطقه، يدعو الدكتور دويدار إلى محاربة ما تقيمه الأنظمة السياسية العربية من علاقات رسمية أو فعلية مع الكيان الصهيونى، ومعنى ذلك بكل بساطة، أنه يرفض مطلقا نهج التسوية السياسية، لأن

الصـراع صـراع وجـود، ولكنه لم يقدم أى بديل مـقنع ومـدرك لحل الصراع العربى الإسرائيلى.

إنه يتـحـدث ـ مثله مـثل كـثيرين مـن أنصـار وجـهة نـظر صـراع الوجود ـ حـديثا غامضا، يحـاول فيه أن يلعب على عـامل الزمن، من خلال تمنيات خاصة بالقوى الشعبية، والديمقراطية التى ستهبط على المجتمع العربى، غير أنه لم يقل لنا ماذا تفعل السلطة الفلسطينية فى الأجل القصير والمتوسط؟

أسئلة يتـهـرب من الإجـابة عليـهـا أصـحـاب الرؤى الإطلاقـيـة الرافضة للتسوية السياسيـة، اعتمادا على أن الزمن هو حلال المشاكل، ولكن فى انتظار الحل النهـائى مـاذا يفعل الشعب الفلسطينى؟ هذا هو السؤال.

١٣ ـ هل هى فرصة تاريخية حقا؟

يحاول الرئيس كلينتون من خلال ضغطه الشديد على السلطة الفلسطينية لكى تقبل بالإطار الذى طرحه للحل النهائى للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، أن يوحى بكون عرضه يمثل فرصة تاريخية يصعب تكرارها، ولذلك فهو يطالب الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى بانتهازها فى إطار وقت محدود، بحيث تكون الموافقة بنعم أو لا وبغير تحفظات. ولم يجد الرئيس الفلسطينى ـ فيما يبدو ـ خيارا أمامه فى اجتماعه مع الرئيس كلينتون فى واشنطن سوى أن يقول نعم ولكن! فهل الإطار المطروح يمثل حقا فرصة تاريخية، أم أن الرئيس الأمريكى يتحدث بلسان إسرائيل لانتزاع موافقة فلسطينية على التنازل عن بعض الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى الغير خاضعة للتصرف بتعبير الأمم المتحدة ذاتها؟

إن تأمل المعطيات فى ميدان الصراع ذاته، لا تشجع على القول بأن المعروض فرصة تاريخية. بل يمكن القول إنه على مستوى تحليل مضمون الإطار المقترح، بالإضافة إلى الحقائق الميدانية على أرض الصراع ذاتها، لا تنبئ إطلاقا بأن ثمة سلاما يلوح فى الأفق فى الأجل القصير.

لقد حرص الرئيس ياسر عرفات أن يعرض الموقف على لجنة

المتابعة التى انعقدت مؤخرا فى القاهرة، وعاد إلى غزة بعد أن أصدرت اللجنة بيانا بما يفيد إعطاءه غطاء عربيا مشروطا للموقف الفلسطينى إزاء مقترحات الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، للتوصل إلى إعلان مبادئ لحل نهائى للقضية الفلسطينية كما جاء فى تقرير لجريدة «الشرق الأوسط» بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠١.

وأكدت لجنة المتابعة لقرارات القمة العربية الأخيرة بالإجماع دعمها للموقف الفلسطينى القائم على الثوابت العربية بالنسبة للقدس والسيادة الفلسطينية الكاملة على الحرم الشريف وحق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم، ومبدأ الأرض مقابل السلام وفق القرار الدولى ٢٤٢.

وصرح الرئيس عرفات بأنه يأمل التوصل إلى اتفاق قبل انتهاء ولاية الرئيس كلينتون. وصرحت بعض المصادر الفلسطينية أن الجانب الفلسطينى ينتظر ردود إسرائيل على الاستيضاحات التى عرضها الرئيس عرفات على الرئيس كلينتون. من ناحية أخرى يؤكد الإسرائيليون وجود خلاف حول خمس نقاط أساسية هى القدس، وحق العودة للاجئين، والحدود، والترتيبات الأمنية، وإنهاء النزاع. أى بعبارة أخرى هناك خلافات على أبرز وأهم نقاط الإطار المقترح!

ومن ناحية أخرى نددت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بما أسمته بالموافقة الفلسطينية المشروطة على مقترحات الرئيس الأمريكى بيل كلينتون. واعتبر ناطق باسم مكتب السياسى للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كما

أوردت جريدة «الشرق الأوسط» أن ما أعلن من استعداد رسمى فلسطينى للتعامل مع مقترحات كلينتون يشكل رضوخا للضغوط الأمريكية، وخروجا على قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القاضى برفض اعتبار هذه المقترحات أساسا للتفاوض، وبالتمسك بقرارات الشرعية الدولية كأساس للمفاوضات وخاصة القرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ٣٩٤.

أما «حماس» فقد أكدت فى بيان لها أن مقترحات كلينتون ما هى إلا مقترحات وشروط وتصورات صهيونية بالكامل، تشطب حق أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطينى بالعودة، وتكرس السيادة اليهودية والصهيونية على أجزاء من الحرم القدسى، وتبقى مدينة القدس تحت السيادة الصهيونية، وتبقى غالبية المستوطنات فى الضفة الغربية والقدس، وتحولها إلى جزر متناثرة ومقطعة الأوصال، وستكون الدولة الفلسطينية الموعودة إدارة ذاتية ممسوخة. ومن هنا دعت حماس لجنة المتابعة العربية وكل الدول العربية والإسلامية لرفض هذه المقترحات، كما طالبت السلطة الفلسطينية أن تحسم موقفها برفض واضح وصريح للمقترحات، وإيقاف أى تعامل معها أو تفاوض.

فى ضوء كل هذه التطورات، وبتحليل هذه التصريحات المتعددة، يمكن القول إن لجنة المتابعة العربية تحفظت بقوة على الإطار الأمريكى المقترح بصورة فى الواقع تقرب من رفضه، بالرغم من كل الصياغات الدبلوماسية المعتادة، فى حين أن فصائل مهمة فى الشعب الفلسطينى ترفض المقترحات الأمريكية وتحذر من الوقوع فى

شراكها والموافقة عليها، لأن فى ذلك اعتداء على حقوق الشعب الفلسطينى الغير قابلة للتصرف.

حقائق ميدان الصراع

إذا كان هناك صراع حول قبول الاتفاق أو رفضه أو التحفظ بصدد بعض بنوده على مستوى اللقاءات السياسية والتصريحات الصحفية والمواقف المعلنة للتيارات المختلفة لدى كل طرف من أطراف الصراع، فلا يجوز أن يصرفنا ذلك عن تحليل الأحداث والوقائع التى تجرى على أرض فلسطين ذاتها بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولعل أول ما يلفت النظر هو أن الدولة الإسرائيلية فى مواجهة شدة وعنف الانتفاضة، وماتوقعه من خسائر بشرية إسرائيلية، لجأت بشكل مفتوح إلى إرهاب الدولة، والذى يتمثل فى تشكيل فرق اغتيالات خاصة لاغتيال قادة الانتفاضة سواء من فتح أو من الفصائل الفلسطينية الأخرى. وتقرر جريدة «الشرق الأوسط» بهذا الصدد (عدد ٥ يناير ٢٠٠١) أن سياسية الاغتيالات التى تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلى بأوامر من رئيس الوزراء «إيهود باراك» بحق القادة الفلسطينيين الميدانيين تلقى معارضة واسعة ومتصاعدة فى أوساط السياسيين الإسرائيليين، خصوصا بعد قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إجراء تحقيق حول هذه الاغتيالات.

وكان عدد من أعضاء الكنيست فى لجنة الخارجية والأمن قد عارضوا هذه السياسة علنا بمن فى ذلك رئيسها «دان مريدور» الذى

يعارض بشدة سياسة التصفيات، مقررا على وجه الخصوص «من غير المسموح دولة ديمقراطية بأن تتبنى التصفيات كوسائل عقاب وردع».

ويثير هذا التصريح المهم تساؤلات شتى حول الديمقراطية المزعومة لدولة إسرائيل، والتى تروج لها الدولة الإسرائيلية فى الخارج باعتبارها واحة الديمقراطية فى الشرق الأوسط، وهى أسطورة فى الواقع وقع فى حبائلها بعض المثقفين العرب! فهل يمكن حقا لدولة قامت على أساس اغتصاب الأرض الفلسطينية من أصحابها بالقوة والخداع، بالإضافة إلى التشريد المتعمد لملايين الفلسطينيين ودفعهم دفعا للخروج من وطنهم أن تكون ديمقراطية؟ وهل يمكن لدولة تمارس إرهاب الدولة كما رأينا، بالإضافة إلى نسف بيوت الفلسطينيين وإحراق مزروعاتهم وحصار مدنهم وقراهم أن تكون ديمقراطية حقا؟

ولعل السؤال الأهم هو: أين هى الدول الغربية التى تتشدق ليل نهار بالدفاع عن حقوق الإنسان، وما هى قراراتها العملية ضد إسرائيل فيما يتعلق بخرقها اليومى لحقوق الإنسان؟

إن إسرائيل تواصل سياسة نسف البيوت الفلسطينية وإحراق المزارع وإغلاق الطرق لخنق الشعب الفلسطينى وتجويعه، فى الوقت الذى يسود فيه صمت عالمى مريب، خوفا من السطوة الصهيونية على مراكز إصدار القرار سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت رهينة القرارات الإسرائيلية، أو فى العواصم الغربية الأخرى.

هل هناك بديل ؟

يظل سؤال ما العمل هو السؤال الأساسي الذى يثور فى مثل هذه اللحظات التاريخية التى يمر بها الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، وهى لحظات تاريخية حقا لأن المعروض صفقة يراد منها التوقيع الفلسطينى على التنازل عن عدد من المطالب الفلسطينية الرئيسية، وأهمها على الإطلاق حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، والسيادة الفلسطينية المطلقة على الحرم القدسي الشريف، والقدس الشرقية ذاتها باعتبارها العاصمة المقترحة للدولة الفلسطينية القادمة.

ويلفت النظر حقا الضغط الأمريكى من ناحية عنصر الوقت، والتشدد فى إعلان القبول المطلق بلا شروط، أو الرفض المعلن، فى وقت قصير للغاية لا يسمح بطرح الأسئلة ولا بطلب الإيضاحات اللازمة.

وفى تقديرنا أن التلويح بقصر الوقت، والإيحاء بأن الاتفاق فرصة تاريخية لا ينبغى تفويتها، لا ينبغى أن يمثل عنصر ضغط على القيادة الفلسطينية. وإذا كنا حقيقة فى منعطف تاريخى فى تاريخ الصراع، فإن الموافقة قد تعنى استسلاما غير مقبول للضغط الأمريكى الإسرائيلى، مما يؤدى إلى ضياع حقوق فلسطين ثابتة.

والواقع أنه ليس هناك مبرر للتوقيع المتعجل على اتفاق هام مثل الاتفاق المطروح قبل نهاية ولاية كلينتون. والخيار الأصوب هو أن تذهب إدارة كلينتون بخيرها وشرها، وأن تواجه القيادة الفلسطينية القيادة الجديدة لجورج بوش الابن بمطالب جديدة حول شروط التفاوض، وأهم من ذلك حول إطار هذا التفاوض.

وفى هذا المجال ينبغى أن نلتفت لبعض المقترحات العربية المدروسة، لتجاوز انفراد الولايات المتحدة الأمريكية برعاية المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، مما يدفعها إلى ممارسة الضغوط غير المشروعة على القيادة الفلسطينية بغير رقيب ولاحسيب. ولذلك نجد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى جديد كما فصل ذلك الدكتور حسن نافعة فى مقاله المهم المنشور فى جريدة «الحياة» يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٠ بعنوان «هل توجد حقا فرصة جديدة للتسوية فى الشرق الأوسط»، دعوة جادة تستحق الدراسة. وهو يدعو لعقد مؤتمر دولى يضم سوريا ولبنان إلى جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والجماعة الأوربية والأمم المتحدة ومصر والأردن. ويقرر الدكتور حسن نافعة بهذا الصدد «مؤتمر السلام الجديد فى الشرق الأوسط... هو مؤتمر على شاكلة مؤتمرات الصلح التى تعقد فى أعقاب الحروب والصراعات الدولية الكبرى، وتحضره الأطراف المعنية كافة ولفترة محددة زمنيا، ولا ينفض قبل إيجاد حلول كاملة لجميع القضايا بكل أبعادها».

ميزة هذا الاقتراح أنه يعود بالصراع إلى إطاره الحقيقى، وهو الإطار الدولى حتى لا تنفرد الولايات المتحدة بتقرير الحلول لهذا الصراع التاريخى الممتد.

الباب الرابع

الصراع الحضارى
بين مصر وإسرائيل

مقدمة

يمكن القول إن توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية بكل ما تتضمنه من إنهاء حالة الحرب وتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، وماتلاها من اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن، وقبلها اتفاقية أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تعد من أبرز الأحداث فى مسار الصراع العربى ـ الإسرائيلى الذى امتد عقودا طويلة من الزمان. ومرد ذلك إلى النظرية العربية التى سادت منذ عام ١٩٤٨ (تاريخ إنشاء الدولة الإسرائيلية) والتى مبناها أن الصراع مع الدولة الإسرائيلية هو صراع ممتد، وأنه لن يحسمه إلا معركة عسكرية فاصلة. وبناء على هذه النظرية تبلورت صورة نمطية عن الإسرائيليين كشعب، وعن إسرائيل كدولة وكمجتمع. الإسرائيليون ـ وفق هذه الصورة النمطية ـ أشتات من البشر جاءوا من مختلف بلاد العالم، لا يجمع بينهم سوى العقيدة الدينية (اليهودية) ولا يدفعهم ويحركهم نحو استعمار فلسطين العربية سوى عقيدة سياسية متطرفة وعنصرية هى الصهيونية، وهم بذلك لا يكونون شعبا واحدا منسجما. فالاختلافات الإثنية (السلالية) بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الإشكنازيم) تمزقهم، بالإضافة إلى الاختلافات الاجتماعية والحضارية بين فئاتهم المختلفة. وإسرائيل كدولة ـ وفق

هذا التصور النمطى - دولة عنصرية تعتمد اعتمادا أساسيا على القوة العسكرية والعدوان والإرهاب، وهى بذلك مجتمع عسكرى صمم بحيث يكون فى حالة حرب دائمة.

وإذا كانت هذه هى بعض ملامح الصورة النمطية التى رسمها العقل العربى طوال العقود الماضية عن إسرائيل شعبا ودولة ومجتمعا، بكل ما تتضمنه من سلبيات، إلا أنه يمكن القول أن الصورة اكتسبت أبعادا جديد بعد الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ - فتحت وطأة الهزيمة الساحقة بدأت بعض بوادر التضخيم فى النموذج الإسرائيلى، وخلط الكثيرون بين التفوق العسكرى والتفوق الحضارى.

ونشأ بعد عام ١٩٦٧ نوع من الكتابات يمكن أن يطلق عليها كتابات «النقد الذاتى بعد الهزيمة»(١) وهذه الكتابات التى حاول أصحابها سبر أغوار الهزيمة لتشخيص أسبابها واقتراح الحلول لتجاوزها، ركزت تركيزا واضحا على البعد الحضارى فى المواجهة العربية الإسرائيلية، وكان التفسير السائد فى هذا الوقت أن الهزيمة ليست مجرد هزيمة عسكرية أو سياسية، بل هى فى المقام الأول هزيمة حضارية. ومضمون هذا الحكم الخطير أن إسرائيل هزمتنا لأنها تمثل نمطا حضاريا أكثر تقدما من النمط العربى، ومن هنا ارتفعت دعوات بعض الكتاب، مثل أحمد بهاء الدين إلى ضرورة إنشاء (دولة عصرية) تكون قادرة على مواجهة إسرائيل. ولقد كانت هذه التفسيرات - بالرغم من صحة بعض جوانبها - بالغة الخطورة، لأنها فى نظرها للنموذج الإسرائيلى، لم تستطع التفرقة بين القوة العسكرية والتقدم التكنولوچى وبين التفوق الحضارى. ومن ناحية

أخرى، فالزعم بأن المواجهة العسكرية مع إسرائيل بعد هزيمة ١٩٦٧ تقتضى - كشرط مبدئى - إنشاء دولة عصرية، كان معناه أن ننتظر أجيالا وأجيالا إلى أن ننتهى من بناء الدولة العصرية، وكان معنى ذلك بالضرورة تأجيل حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو أى مواجهة عسكرية فاصلة مماثلة إلى أن نستعد لذلك حضاريا.

إن خطورة الخلط بين القوة العسكرية والتقدم التكنولوجى والتفوق الحضارى، تكمن فى تجاهل الحقيقة التى تؤيدها البراهين التاريخية، فى أنه ليس من الضرورى أن تتلاءم القوة العسكرية الفائقة مع التفوق الحضارى. ففى كثير من الحالات كانت ممارسة القوة العسكرية الفائقة فى التعامل الدولى بما تتضمنه من عدوان وغزو واستيلاء على أراضى الغير واحتلال واستعمار، تعبيرا فجا عن تخلف حضارى مؤكد للدولة التى تقوم بذلك. والتاريخ القديم والوسيط والحديث زاخر بحوادث هجوم البرابرة على المراكز المتحضرة وتخريبها، ولدينا فى التاريخ العربى حوادث اكتساح التتار للمدن العامرة العربية. وفى التاريخ الغربى نجد الحملات الإمبريالية ضد بلدان العالم الثالث التى كان بعضها - كما يؤكد عالم الاجتماع الإنجليزى بيتر ورسلى فى كتابه (العالم الثالث) - أكثر حضارة من الدول الغربية الغازية[٢]، ولدينا فى التاريخ الأوروبى المعاصر ألمانيا النازية بكل آلة الحرب المتقدمة التى كانت تمتلكها، والتى سمحت لها باكتساح القارة الأوروبية. هل كانت ألمانيا النازية أكثر تفوقا حضاريا من باقى الدول الأوروبية التى تم اكتساحها؟ أم أنها كانت تعبيرا بليغا عن خطورة النزعات البدائية، والتوجهات العنصرية، التى كان من

شأنها اضطهاد اليهود أنفسهم وملاحقتهم فى كل مكان؟[٣]

ومن ناحية أخرى، فالدعوة إلى إنشاء دولة عصرية كشرط مبدئى قبل المواجهة العسكرية مع إسرائيل، تجاهلت الحقيقة التى مؤداها أن الهزيمة فى ١٩٦٧، تمت نتيجة لظروف استثنائية ظلمت فيها القوات المسلحة المصرية ظلما فادحا، لأنه لم يتح لها أن تعد للحرب وفق الأصول المعروفة. لقد كانت الهزيمة فى الواقع هزيمة الصفوة السياسية التى عجزت عن تعبئة المجتمع للحرب، وأدت بالتالى إلى الكارثة العسكرية فى ١٩٦٧. والهزيمة ليست حضارية كما زعم بعض الكتاب العرب، ولعل أبلغ دليل على ذلك أن القوات المسلحة المصرية استطاعت أن تشن حرب أكتوبر بعد ست سنوات فقط من هزيمة يونيو. هذه الحرب التى كشفت عن المعدن الأصيل للمقاتل المصرى العربى، الذى أثبت قدرة على التحديث والمعاصرة، بل وأكثر من ذلك قدرته على التجديد والابتكار فى مجال التخطيط العسكرى والاستراتچى، وفى مجالات الإنجاز الميدانية. ويكفى دليلا على ذلك أن ما استحدثته القوات المسلحة المصرية فى هذه الحرب، اعتبرته المراكز الاستراتيچية فى العالم نقطة تحول حاسمة فى الحرب الحديثة.

ولا يعنى ذلك على وجه الإطلاق أننا بلغنا المدى فى التفوق الحضارى! على العكس نحن ما زلنا نكافح للانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم، فى إطار عالمى يتسم بالصراع الحاد والعنيف بين الدول الفقيرة والدول الغنية. الدول الفقيرة تطالب بحقها من المساعدات الاقتصادية، وحق الحصول على التكنولوچيا الحديثة،

والدول الغنية ما زالت غارقة - بمفهوم غير حضارى بالمرة - فى سباق التسلح العقيم، الذى يؤثر سلبا على قدرتها فى مجال مساعدة الدول الفقيرة.

نحن إذن كدولة فى العالم الثالث، فى خضم الصراع فى سبيل التحديث والتقدم، غير أننا لسنا بعيدين كثيرا عن المستوى الذى وصلت إليه إسرائيل. ذلك أن إسرائيل - وهذه هى الفكرة الرئيسية فى هذا البحث - لا تقدم لنا نموذجا حضاريا يستحق الاقتداء، بل إنها على العكس - بحكم سياستها العنصرية إزاء الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة - ما زالت تفتقر إلى المفهوم الحضارى الحقيقى فى كيفية التعامل السلمى مع الشعوب. وهى إن كانت متفوقة عسكريا، فالتفوق العسكرى ليس حكرا عليها، فقد استطعنا فى حرب أكتوبر أن نضع أيدينا على المفاتيح الأساسية لأساليب التطوير العسكرى الحديث، وهى إن كانت متفوقة تكنولوچيا فى بعض الميادين، فهذا التفوق مستعار فى المقام الأول من التكنولوچيا الأمريكية والأوروبية. وإذا كنا نستطيع أن نذهب إلى الأصول - فى مجال التكنولوچيا - فما هى حاجتنا لكى نتسكع فى دروب الفروع؟

إن قضية التحدى الحضارى بين العرب وإسرائيل فى ظروف السلام تقتضى نظرة ثاقبة لطبيعة الصراع العربى - الإسرائيلى، وتحليلا نقديا للنظريات الغربية التى صيغت بصدد تفسيره. بغير هذه النظرة وبدون هذا التحليل يصبح الحديث عن التحدى الحضارى لغوا. لأنه بغير معرفة بجذور الصراع وبطبيعته، لا يمكن الكلام عن مرحلة السلام واتجاهاتها.

أولا : طبيعة الصراع العربى - الإسرائيلى فى ضوء نموذج الصراع فى العلاقات الدولية :

ليس هناك شك فى أن التحديد الدقيق لطبيعة الصراع العربى - الإسرائيلى من شأنه أن يساعدنا فى التعرف على آفاق العلاقات بين العرب وإسرائيل. هل ستكون علاقات تعاون فى إطار تنافسى، أم هناك احتمالات لكى تنشأ علاقات صراع فكرى أو حضارى؟

وقد حاول بعض علماء العلاقات الدولية وضع نموذج model يمكن الاستعانة به فى دراسة الصراع الحضارى [٥]، ومن المعروف أن وضع النماذج هو أحد الأساليب العلمية التى تساعدنا على دراسة واكتشاف العلاقات بين المتغيرات المختلفة ونحن بصدد دراسة ظاهرة محددة[*].

وقد دعا العلماء (أ. جلين، د. جونسون، ب. كميل، ب. ودج) إلى صياغة هذا النموذج لعدم اقتناعهم بكفاية بعض النماذج السائدة فى ميدان تحليل الصراعات الدولية مثل نموذج نظرية الألعاب game theory. ذلك أن نموذج نظرية الألعاب ينطبق - أكثر ما ينطبق - على صراع المصالح بين الدول، ولكنه يصلح فى التطبيق إذا ما كان الصراع صراعا فى الفهم وليس صراعا فى المصالح بين طرفين دوليين.

(*) (النموذج) عبارة عن بناء فكرى نظرى، يتميز بدرجة فى التماثل والتجانس الشكلى، موضوع خصيصا لأغراض البحث، بحيث يمكن أن يقودنا إلى فهم أفضل لبعض الخصائص المميزة لموضوع الدراسة. والنموذج بذلك يختلف عن النظرية اختلافا جوهريا، من حيث إنه لا يدعى مثلها فهما كاملا نسبيا لميدان بأكمله من ميادين الدراسة.

نموذج نظرية الألعاب :

تستهدف نظرية الألعاب إلقاء الضوء على المواقف التى تضم طرفين على الأقل ويطلق على كل منهما اسم اللاعب، بينهما صراع فى المصالح، ويعمد أحد هؤلاء اللاعبين على الأقل إلى انتهاج أسلوب معين فى التصرف، وهو ما يطلق عليه اسم استراتيچية، من شأنه أن يؤدى إلى زيادة مصلحته أو مكاسبه إلى أقصى حد ممكن تسمح به ظروف الموقف وقيوده، وأهم تلك القيود التى يفرضها عليه الموقف ولا شك هى: استراتيچيات للاعبين الآخرين الذين يشاركون ذلك الموقف، والملاحظ عند تطبيق نظرية اللعب فى تحليل استراتيچيات اللاعبين الأفراد الذين وجد بينهم صراع فى المصالح أن المفروض عادة أن يتوفر لدى اللاعبين المختلفين:

(أ) نفس الفهم الواحد لقواعد اللعبة التى يشتركون فيها.

(ب) نفس مدلول قيم المكسب والخسارة فى هذا الموقف.

وتوضح لنا هذه الفروض وغيرها أن نظرية الألعاب لا يمكن أن تقدم لنا نظرية كاملة لتفسير الصرعات بصفة عامة والصراعات الدولية على وجه الخصوص. ذلك أنه من المؤكد أن مختلف أطراف الصراعات الدولية لا يتفقون دائما فى فهمهم قواعد اللعبة ولمعنى قيم المكسب والخسارة، ويمكن أن نقول بمعنى آخر إن الصراعات ليست كلها بالضرورة صراعات فى المصالح أساسا. ولو أن هذا لا ينفى طبعا أن هناك بعض المواقف فى السياسة الدولية التى يتشابه فيها فهم طبيعة المواقف لدى صانعى القرارات، كما يتشابه تقديرهم لما هو مرغوب وما هو غير مرغوب، وأن هذا التشابه من الكفاية

بحيث يسمح لنا باستخدام نموذج نظرية الألعاب كأداة فعالة من أدوات البحث فى مثل تلك المواقف.

نموذج الصراع الحضارى:

فى ضوء هذا النقد الذى قدمه هؤلاء العلماء إلى نموذج نظرية الألعاب، قدموا تفرقة بين صراع المصالح وصراع الفهم، على أساس أن هناك كثيرا من المواقف الدولية التى لا يرجع فيها الصراع إلى تعارض المصالح (ندرة الموارد مثلا) بقدر ما يرجع إلى تباين طرق الفهم (مثل اختلاف الأساليب المعرفية). وصراع المصالح لا يمكن حله إلا عن طريق تنازل أحد الطرفين عن مصالحه كلية لصالح الطرف الآخر، وبذلك يحل الصراع. أما بالنسبة لصراع الفهم، أو بعبارة أخرى تعارض أسلوب كل طرف فى فهم كل منها لموقف الآخر، فإن السلام لا يتحقق إلا من خلال تكوين بعض الأفكار الوسيطة(*) أى التى تتوسط بين الأطراف المختلفة والتى يمكن أن يؤدى إلى فهم كل منها لموقف الآخر، وبالتالى للموقف المشترك. ويضرب المؤلفون مثلا لهذه الأفكار الوسيطة بمفهوم الدولة ذات السيادة، والثقافة المشتركة، والتقارب عن طريق المنظمات.

فكرة الدولة ذات السيادة، معناها أن يعترف كل طرف من أطراف الصراع بالطرف الآخر بدون انتقاص. بعبارة أخرى إذا نظر للبلاد المتصارعة باعتبارها دولا وللأشخاص باعتبارهم مواطنين،

(*) يعرف هؤلاء المؤلفون الأفكار الوسيطة بأنها أنساق من الأفكار تكون بناء معرفيا جزئيا يشارك فيه أطراف الصراع فعلا، أو يمكن تحقيق مشاركتهم فيه. ومن شأن هذه الأفكار الوسيطة أن تؤثر على صورة كل طرف من أطراف الصراع عن نفسه.

فإن جزءا من صراع الفهم يمكن حله. (الإشارة الضمنية هنا عدم اعتراف العرب بإسرائيل باعتبارها دولة ذات سيادة، وعدم اعترافهم بالإسرائيليين باعتبارهم مواطنين فى هذه الدولة). أما فكرة الثقافة المشتركة فيمكن أن تتحقق من خلال الاتصال الثقافى بين الأطراف المتصارعة وما يترتب عليه من التقارب الحضارى، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه العملية تتم ببطء وتتعرض لمعوقات عديدة. هذه الوحدة فى الهوية الحضارية من شأنها أن تقضى تماما على الصراع الناشئ عن الاختلافات فى الفهم (وليست تلك الناجمة عن صراع المصالح).

وتبقى أخيرا الفكرة الوسيطة الثالثة، وهى التقارب عن طريق الاشتراك فى منظمات واحدة، ويبدو هذا النوع من التقارب أوضح ما يكون فى الهيئات الدولية، لكنه - كما يشير المؤلفون ببراعة - يبدو فعالا بدرجة أكبر فى الحالات تكون فيها تلك الهيئات ثنائية تجمع بين دولتين وتنسق بين وجودهما وتقرب بينهما (الإشارة الضمنية أيضا لإسرائيل وغيرها من البلاد العربية). فى هذه الحالة - كما يرون - يتحول أعضاء تلك الهيئات فى معظم الحالات من معبرين عن إيديولوچيتهم القومية الخاصة إلى خبراء فى إيديولوچية البلد الآخر أوحتى الوقوف فى صف تلك الإيديولوچية الأخرى التى يمكن أن تكون أكثر نفعا وأجدى فى تحقيق رسالة منظمة ثنائية معينة.

أنماط التفاعل الفكرى :

نموذج الصراع الحضارى - كما سبق شرحه - هو النموذج الأمثل

الذى يراه هؤلاء المؤلفون لحل صراع بين طرفين دوليين متصارعين، ولكى يكتمل النموذج فإنهم يقدمون وصفا لأنماط التفاعل الفكرى بين الدول. بعبارة أخرى يمكن تصنيف الدول بحسب مجموعة من الأبعاد:

البعد الأول : الدول التى تسودها النظرة الشمولية العامة فى مقابل الدول التى تسودها النظرة التفصيلية التى تنطلق من الحالات الفردية.

البعد الثانى : الدول التى يسودها التفكير الارتباطى فى مقابل الدول التى يسودها التفكير التجريدى.

ولنلاحظ قبل أن ندخل فى التفاصيل أن هؤلاء المؤلفين يوحون بأن الدول العربية تنتمى إلى النوع الأول (النظرة الشمولية العامة والتفكير الارتباطى) وهذا النوع متخلف، وأن إسرائيل تنتمى إلى النوع الثانى (النظرة التفصيلية والتفكير التجريد)، وهذا النوع متقدم.

البعد الأول: النظرة الشمولية فى مقابل النظرة التفصيلية :

الثقافة ذات النظرة الشمولية :

تؤكد هذه الثقافة على أهمية التبرير اللفظى، فالقوانين تعبر عن مثل عليا، أما تنفيذها فيأتى فى المرتبة الثانية بعد التركيز على محتواها المثالى، ومن هنا تحتل الأفكار العامة والمثل العليا المرتبة الأولى، وتمثل محور الارتكاز الأساسى، وبالتالى لا نجد هنا اهتماما كبيرا بالنزول إلى مستوى التفاصيل الدقيقة، ولا تميل هذه الثقافة

إلى الحلول الوسط، على أساس أن التسليم بنقاط غير مقبولة قد يفهم منه أنه تسامح فى التسليم بمبادئ فاسدة.

الثقافة ذات النظرة التفصيلية :

تتميز هذه الثقافة بتحديد مجال الرؤية أو تضييق الإطار المرجعي كلما أمكن ذلك، فالمعرفة تقسم إلى عدد كبير من الحالات أو القضايا الفردية المستقلة، ومن ثم لا تسعى هذه النظرية إلى حل قضايا ومواقف كلية دفعة واحدة. وتتميز هذه الثقافة أساسا بالتفكير الاستقرائى INDUCTIVE، أو محاولة استخلاص الأحكام العامة من الحالات الفردية، ومن أمثلة هذا الاتجاه استخدام الإحصاءات كأساس لاتخاذ القرارات كما هو الحال بالنسبة لسلوك أبناء الثقافة الشمولية، لذلك فالمفاوض من أبناء هذه الثقافة يسعى دائما نحو الحلول الوسط واقتناص الامتيازات بقدر الإمكان.

البعد الثانى: التفكير الارتباطى فى مقابل التفكير التجريدى :

يتميز التفكير الارتباطى ASSOCIATIVE بميل الإنسان إلى الاستجابة لبيئته بشكل مباشر، غالبا ما يكون حدسيا أيضا، بينما يتميز التفكير التجريدى ABSTRACTIVE بالتفكير المنظم القائم على الاستنتاج من الوقائع أو المقدمات، والمحاولات المنهجية المنظمة القائم على الاستنتاج من الوقائع أو المقدمات، والمحاولات المنهجية المنظمة للتمييز بين ما هو متصل بالموضوع وما ليس متصلا به.

والاستجابة الارتباطية للأحداث تتمثل فى كونها نتيجة تداعى الأفكار، وليس نتيجة لتفكير منهجى منظم، أما أسلوب التفكير التجريدى فنجده متمثلا فى العلوم الحديثة. فالنتائج تعتمد على الاستعانة بمناهج ذات قيمة وكفاءة مؤكدة، ويميز هذا النوع من أنواع التفكير تمييزا حاسما بين ما هو متصل بالموضوع وما ليس متصلا، أو بين المعلومات والشوشرة أو الضوضاء التى قد تنشأ بصدد دراسة موضوع معين.

ويكشف المؤلفون القناع عن وجههم حين يحاولون تطبيق نموذجهم على الصراع العربى الإسرائيلى. فهذا الصراع - فى زعمهم - ليس صراع مصالح ولكنه صراع فهم ، وهو بهذه الصفة راجع إلى زرع دولة - هى إسرائيل - ذات ثقافة تجريدية (متقدمة) وسط منطقة ذات ثقافة ارتباطية (متخلفة)، وأن أساليب معيشة هذه الدولة الجديدة تهدد الفهم الارتباطى (المتخلف) لمعنى المشروعية وللإحساس بالهوية.

تقييم للنظرة الغربية الإسرائيلية للمجتمع العربى

إن نموذج الصراع الحضارى فى مجال العلاقات الدولية الذى عرضنا له ليس سوى صياغة حديثة ومنهجية للنظرة العنصرية الغربية والإسرائيلية للعرب، وقد سبق لنا أن تعقبنا الأصول التاريخية لهذه النظرة العنصرية فى كتابنا (الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر)، وحللنا نقديا كل هذه الآراء التى تزخر بها كتابات المستشرقين والكتاب الغربيين.

والجديد فى هذه المحاولة هو محاولة نفى تناقض المصالح بين إسرائيل والدول العربية، والزعم بأنه مجرد صراع فى الفهم، ولو أمكن إصلاحه من خلال الأفكار الوسيطة،(الاعتراف بشرعية الدولة بالنسبة لكل طرف ، وصياغة ثقافة مشتركة ، والتقارب من خلال التعاون فى المنظمات) لانتهى الصراع .

والواقع أن هذه الأفكار الوسيطة التى تدعو لها هذه الدراسة تهدف فى المقام الأول إلى ما يمكن أن نطلق عليه ترويض الشخصيَة القومية العربية. ونعنى بهذا على وجه التحديد ليس فقط انتزاع الاعتراف بشرعية الدولة الإسرائيلية، ولكن أخطر من ذلك القضاء على الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للمجتمع العربى بعملية غزو ثقافى مدروسة، من خلال الدعوة البريئة إلى خلق ثقافة مشتركة تتم من خلال الاتصال الثقافى الذى من شأنه أن يؤدى إلى التقارب الثقافى. بل إن الفكرة الوسيطة الثالثة (التقارب عن طريق المنظمات) يراد لها أن تؤدى إلى أن أعضاء تلك الهيئات الثنائية المشتركة لا يقنعون فقط بتفهم أفكار الطرف الآخر (إسرائيل فى هذا المثال) ولكن أبعد من ذلك يقومون بالترويج للإيديولوچية الأخرى (الإسرائيلية) على أساس أنها أكثر نفعا وأجدى فى تحقيق رسالة هذه الهيئة الثنائية. وبالرغم من أن الدراسة تتحفظ وتقرر أنه ليس من الضرورى أن ينصب هؤلاء الأعضاء (العرب فى هذا المثال) أنفسهم مدافعين عن إيديولوچية البلد الآخر فإنهم قد يجدون أن تلك الثقافة الأخرى (الإسرائيلية فى هذا المثال) شئ يمكن التعامل معه وتوجيهه وجهة معينة. وهكذا يمكن القول أن هناك استراتيچية غربية

(إسرائيلية) تحاول من خلال عملية السلام ترويض الشخصية القومية العربية من خلال الغزو الثقافى، الذى يراد له أن يتم تحت شعار أهمية التقارب الثقافى وخلق ثقافة مشتركة.

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أننا فى حاجة ليس للتحدى الحضارى مع إسرائيل، فهى لا تقدم - كما أكدنا فى المقدمة - نموذجا حضاريا يمكن الاقتداء به، أو يستحق الصراع حضاريا معه، ولكننا فى حاجة إلى مقاومة الغزو الثقافى الإسرائيلى الذى يمكن أن يصل إلى أهدافه لو لم نتسلح بالمنهج العقلانى النقدى، ولو لم نكن على وعى كامل بأهمية عمليات الغزو الثقافى فى السيطرة على الشعوب. والغزو الثقافى عملية برعت فيها الدول الاستعمارية التقليدية، ويبرع فى تطبيقها الآن الاستعمار الجديد، الذى كف عن احتلال الدول بالقوة العسكرية، ولكنه ينفذ إليها من خلال تصدير نموذجه الحضارى، وتأثيره على الاتجاهات والقيم والعادات وأسلوب الحياة، ويعتمد فى ذلك على عديد من الوسائل والأدوات، لعل أهمها الثورة العلمية والتكنولوچية فى مجال الاتصالات الدولية. فمن خلال الإذاعة والتليفزيون ومن خلال الأقمار الصناعية التى تسيطر عليها الدول الكبرى، يمكن لهذه الدول أن تؤثر تأثيرا فعالا على الاتجاهات والقيم، وبالتالى أسلوب الحياة فى عديد من بلاد العالم الثالث. وهكذا يمكن القول أن هذه حالة بارزة من حالات تأثير التكنولوچيا على الإيديولوچيا، وهى مسألة تحتاج إلى دراسة نقدية متعمقة، ليس هنا مجال الافاضة فيها(٦).

وإذا كانت أمامنا مهمة عاجلة هى مقاومة الغزو الثقافى

الإسرائيلى من خلال الحفاظ على إيجابيات الشخصية القومية العربية، فلا يعنى هذا أن مهمتنا قد انتهت. ذلك أن مهمتنا الرئيسية التى سوف تحتاج إلى كل جهودنا الفكرية، وإلى جميع إبداعاتنا الذهنية هى صياغة استراتيجية حضارية عربية قادرة على التعامل مع المشكلات التى يثيرها عصرنا، وتكون هى وسيلتنا فى القضاء على التخلف، والانطلاق فى مجال التقدم، ولا يمكن لنا الحديث عن هذه الاستراتيجية الحضارية، قبل محاولة تشخيص أزمة التطور الحضارى فى العالم العربى.

ثانيا : أزمة التطور الحضارى فى العالم العربى:

يمر التطور الحضارى فى العالم العربى بأزمة لا شك فيها، وقد كشف عن عمق هذه الأزمة الصدام العنيف العاصف بين جيوش الحملة الفرنسية بقيادة نابليون وجيش المماليك عام ١٧٩٨ . فى هذه المعركة العسكرية الفاصلة ظهر للعيان تخلف المجتمع العربى بوجه عام فى مواجهة المجتمع الغربى المتقدم متمثلا فى فرنسا، أيا كانت أسباب هذا التخلف، وسواء رددناها إلى مرحلة الانحطاط التى مرت بها البلاد الإسلامية بعد قرون طويلة من الازدهار والرقى والتقدم، وقادت فيها الحضارة العربية الإسلامية الإنسانية جمعاء فى ميادين العلم والفكر والفن، أو إلى تأثير مرحلة الجمود والتخلف الطويلة فى ظل الهيمنة العثمانية على العالم العربى، والتى استمرت حوالى خمسة قرون؛ فإن المفكرين المصريين سرعان ما أدركوا عمق تخل فى مواجهة تقدم الغرب. ولنقرأ كتاب مؤرخنا العظيم عبد الرحمن

الجبرتى وهو يصف معامل الحملة الفرنسية وما تزخر به من أدوات حديثة، ولنتأمل انبهاره الشديد واندهاشه من بعض التجارب الكيميائية البسيطة التى أجراها أمامه علماء الحملة، لندرك عمق هذا التخلف التى عبرت عنها عبارة الجبرتى الشهيرة «إن هذه الأشياء لا تدركها عقول أمثالنا».

أى أنه فى الوقت الذى غرقنا فيه فى ظلمات التخلف خمسة قرون كاملة شهد الغرب - كما يقرر مؤرخنا الجليل الدكتور أحمد عزت عبدالكريم - عدة ثورات أضفت على حضارته قوة جديدة: النهضة الأوروبية أو حركة إحياء العلوم، الثورة الدينية أو حركة الإصلاح الدينين ثورة النقل أو اكتشاف طرق عالمية جديدة وقارات جديدة، حركة الاستنارة أو الثورة الفكرية فى القرن الثامن عشر، الثورة الصناعية واكتشاف البخار، الثورة الفرنسية أو ثورة الديمقراطية[٧].

وبناء على ذلك تغير المجتمع الغربى تغييرات جوهرية، فى حين وقف الشرق الإسلامى جاهلا تماما مدى التطور الذى حدث لخصمه، فظن كما يقرر د. عزت عبد الكريم - أن جنود بونابرت لا يختلفون عن فرسان القديس لويس الذى هزمهم وأسر ملكهم فى المنصورة، وخرج زعيم أمراء المماليك مزهوا بنفسه وجنده ليدوس الغزاة بخيله وركبه ويلقى بهم فى البحر. وسرعان ما تبددت الأسطورة وأدرك المصريون أن الأمر مختلف، وأنهم يواجهون اليوم قوما يختلفون عن أسلافهم منذ خمسة قرون.

ففى هذه اللحظة راح العرب المسلمون - بتأثير الصدمة الأولى -

يتساءلون عن سر الهزيمة التى لحقت بهم : أهو كامن فى مجرد التفوق العسكرى، أم كامن وراءه تفوق آخر فى العلم والصناعة وشئون الاقتصاد والمال؟ وهكذا يخلص دكتور عزت عبد الكريم إلى أن الاصطدام بين القوتين الإسلامية والأوروبية الغربية لم يكن مجرد صدام بين قوتين مسلحتين، ولكنه كان صداما بين حضارتين ونظامين.

ولا يقبل د. عزت عبد الكريم مغالاة بعض الباحثين الذين يذهبون إلى الصدام كان بين حضارتين إحداهما آفلة والأخرى مزدهرة، وهى الحضارة الأوروبية الغربية ممثلة فى فرنسا فى ذلك الوقت، ويؤكد على الفكرة التى ركزنا عليها فى المقدمة وهى أن الانتصار العسكرى ليس دائما مظهرا لتفوق حضارى، ومن ناحية أخرى يرى أن الحضارة الإسلامية فى ذلك الوقت من القرن الحادى عشر للهجرة (القرن الثامن عشر الميلادى) لم تكن حضارة آفلة وإن كان قد أصابها قدر كبير من الركود والجمود، نتيجة لانتشار روح المحافظة والنأى عن أى تجديد.

المهم أن فريقا من المفكرين المسلمين الرواد راحوا يبحثون عن سر هذا التفوق أو الانتصار العسكرى الذى أحرزه الغرب. هذا السر على نحو ما أدركه هؤلاء الرواد كامنا لا فى تفوق الحضارة الغربية على الحضارة العربية الإسلامية، وإنما يكمن فى أن هذه الحضارة الاخيرة أخذت بالعلم مطبقا فى مجالات الصناعة والحكم والإدارة والقوة العسكرية وسائر مرافق الحياة الغربية.

فالمسألة إذن - كما يقرر د. عبد الكريم - لم تكن اختلافا فى درجة

الحضارة بقدر ما كانت اختلافا فى نوع الحضارة، فالحضارة العربية الإسلامية بقيت مقصورة فى الغالب على النواحى النظرية أو ما يجرى مجراها فى شئون الحياة العادية، ولكن حضارة الغرب منذ عصر النهضة فى القرن الخامس عشر أخذت تتوسع فى جانب التطبيقات العلمية، واتخذت منها على الخصوص سلاحا اصطنعته فى بناء القوة الحديثة فى البر والبحر، بهذه القوة غزا الغرب الأوروبى العالم وسيطر على مقدراته.

أدرك هؤلاء الرواد إذن تفوق الأوروبيين - الكفرة - على حد تعبير نفر منهم، يرجع إلى ما أسموه الصنايع الحديثة التى أخذ بها الغرب؛ فدعوا قومهم إلى الأخذ بهذه الصنايع أو ما نسميه بلغتنا الحاضرة، تكنولوچيا الغرب، وهذه الدعوة تكاد تتطابق لدى رواد الفكر الإسلامى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد عاصروا جميعا المعارك الأولى التصادمية بين العرب والغرب، ونتائج هذه المعارك التى لم تكن فى مصلحة العرب والمسلمين. منذ هذا الوقت تبلورت الإشكالية الأساسية فى الفكر العربى الحديث وهى إشكالية الأصالة والمعاصرة. ومبنى هذه الإشكالية ببساطة أنه بعد إدراكنا ووعينا بأننا متخلفون عن الغرب، أى سبيل نسلك لكى نعبر هوة التخلف وننطلق فى مضمار التقدم؟ نحن مجتمع قديم يمتلك تراثا حضاريا أصيلا هو التراث العربى الإسلامى، وقد مررنا من قبل فى مرحلة تاريخية كنا فيها السابقين، بل كنا نحن أشعة استنارة فى العالم، فى الوقت الذى رزحت فيه أوروبا فى ظلمات القرون الوسطى، ومن ثم، فنحن لا ننطلق من فراغ، لدينا تراثنا الذى

جمدناه طويلا فلم نواصل الإبداع فى رحابه، ولم نبن على قواعد الإنجاز العظيمة التى وضعها أسلافنا، كيف نوفق بين الاحتفاظ بتراثنا وبين الانفتاح على الغرب لكى نمتلك ناصية القوة والتقدم؟ هل نقلد الغرب تقليدا كاملا فتضيع بالتالى هويتنا الحضارية؟ أم نجدد تراثنا العربى الإسلامى ويكون هو الأساس للتنمية والتقدم؟ أم نوفق بين تراثنا وبين المعاصرة بحل وسط؟ كل هذه التساؤلات دارت فى أذهان المفكرين المصريين والعرب منذ رفاعة الطهطاوى حتى زكى نجيب محمود. عبر الزمن تبلورت إجابات متعددة تحاول الرد على السؤال الرئيسى الذى تطرحه إشكالية الأصالة والمعاصرة.

يقرر د. زكى نجيب محمود فى دراسته (الأصالة والتجديد فى الثقافة العربية المعاصرة) أن رجال الثقافة العربية الحديثة ينقسمون طوائف ثلاث فى مواقفهم من العصر وقضاياه، طائفة منها رفضت العصر ولاذت بالتراث وحده، كما تطرفوا فى وجوب الأخذ بمبادئ الشريعة فى تنظيم الحياة، كمن تناولوا الفكر بمثل ما تناوله مصطفى صادق الرافعى. وطائفة ثانية قبلت العصر بحذافيره، فإذا تعارض مع أحوال التراث العربى رفضوا التراث، مثل فرح أنطون، وسلامة موسى، وأما الطائفة الثالثة فهى التى صنعت لنا ثقافتنا العصرية لأنها هى التى زودت نفسها بكلا الزادين: الثقافة العربية الأصيلة وثقافة عصرنا، وأخرجت منها مزيجا هو الذى نطلق عليه بحق (الثقافة العربية الحديثة) وفى مقدمة هؤلاء: طه حسين، والعقاد، وتوفيق الحكيم، وأمين الريحانى، وميخائيل نعيمة، وسائر من سار على هذا النهج القويم.

من هذه الفقرة يمكن أن نضع أيدينا على تيارات فكرية ثلاث أساسية حاولت الرد على إشكالية الأصالة والمعاصرة.

- تيار رافض للمعاصرة ويميل أساسا إلى جانب التراث (على اختلاف فى درجة رفض المعاصرة، من الرفض الكامل إلى محاولة التوفيق مع روح العصر).

- تيار قابل للمعاصرة تماما حتى ولو تعارضت مع التراث.

- تيار يحاول التوفيق والوصول إلى حل وسط بين الأصالة والمعاصرة.

ولو حاولنا أن نتعمق فى هذه التيارات الفكرية الثلاثة من خلال عملية تنميط علمى لقلنا أن ثلاثة مفكرين مصريين يصلحون للدلالة على الإجابات المختلفة التى اقترحت للرد على إشكالية الأصالة والمعاصرة ، وهؤلاء - ونحن هنا نطبق منهج المفكر العربى المعروف عبد الله العروى فى كتابه «الإيديولوچية العربية المعاصرة» - هم الشيخ محمد عبده، وأحمد لطفى السيد، وسلامة موسى.

أما الشيخ محمد عبده فقد دعا إلى التوفيق بين الإسلام والمعاصرة فى حين أن أحمد لطفى السيد دعا بكل قوته إلى تطبيق النموذج الليبرالى الغربى، وأخيرا نجد سلامة موسى مثلا لهؤلاء الذين دعوا إلى اقتباس تكنولوچيا الغرب. وخلاصة ذلك كله أن الدين والديمقراطية والتكنولوجيا هى المسائل الكبرى التى عنى بها المجتمع العربى منذ نهضته حديثا.

من الواضح أن كل مسألة من هذه المسائل تثير خلافات واسعة المدى:

ـ أى مفهوم للدين نتبعه، وما علاقة الدين بالدولة، وما علاقة الدين بالسياسة بوجه عام؟

ـ أى نمط من أنماط الديمقراطية يصلح لنا؟ لقد خبرنا الديمقراطية الليبرالية وفشلت، وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢ إعلانا بفشلها. وجربنا الديمقرطية الاجتماعية فى المرحلة الناصرية وفشلت، وها نحن نحاول صياغة ديمقراطية اجتماعية جديدة فهل ننجح؟

ـ وتبقى مسألة التكنولوچيا بكل ما يحيط بها من مشكلات. هل يمكن استيراد التكنولوچيا بدون أن يتأثر بناؤنا الاجتماعى بها؟ بعبارة أخرى هل يمكن استيراد التكنولوچيا ونقلها إلى مجتمعنا بدون استيراد القيم المصاحبة لها، والتى تركز عليها، وإذا كان هذا صحيحا فهل نحن على استعداد لمجابهة عملية صراع القيم بين القيم الوافدة وقيم مجتمعنا؟

هذه أمثلة على التساؤلات الأساسية التى تطرحها مشكلة الأصالة والمعاصرة، التى تكشف عن أزمة التطور الحضارى فى العالم العربى، وهى أزمة لأننا ما زلنا بعد لم نجب إجابات نهائية على ما تثيره المشكلة من أسئلة. وما زلنا ندور وندور فى نفس الحلقة. نجرب ونفشل ونستفيد من التجارب، هذا صحيح، ولكن هل معرفتنا بمجتمعنا ذات طابع تراكمى إيجابى من شأنها أن تدفعنا فى كل حقبة تاريخية إلى الأمام؟ أم أننا نتقدم خطوة ثم ما نلبث أن نتأخر خطوات عديدة، ونبدأ من الصفر من جديد؟ هذا هو السؤال.

ثالثا: نحو استراتيجية حضارية

ينبغي قبل الحديث عن الاستراتيجية الحضارية أن نحدد بشكل نقدي بعض التعريفات لمشكلة الأصالة والمعاصرة.

الأصالة بمعنى التراث يمكن أن تنطوي على موقف رجعي كما يقرر د. صادق جلال العظم: «إذا فهمنا الأصالة على أنها نوع من الارتداد إلى الوراء، أو نوع من السلفية أو القول بأن هناك شيئا يدعى (الروح العربية الأصيلة)، وهذه الروح ثابتة باقية على ما هي عليه عبر العصور، وهذا يعني أنها غير خاضعة لشروط المكان والزمان والظروف الاجتماعية والتبدلات التاريخية. أي بتعبير آخر أن هناك جوهرا ثابتا اسمه الأصالة العربية، وهو غير مرتبط بالظروف الاجتماعية والطبقية والتحولات التاريخية»[١٠].

والأصالة التي تدعو إلى العودة إلى التراث ينبغي عليها أن تحدد ما هو التراث على وجه التحديد. والتراث ـ كما يقرر د. إحسان عباس ـ «هو نتاج تراكمي لأمة من الأمم على مر الزمن. هو ذروة النشاط الإنساني في مجالات الفكر والأدب والأسطورة والدين والفن والعلم والعمران. في صراع ذلك الإنسان مع واقعه المتغير المتطور، أو بعبارة أخرى: التراث صورة الماضي، وبما أنه كذلك فإنه لا يمثل عصرا بذاته ولا مجتمعا بذاته، كما أنه ليس إيجابيا دائما ولا سلبيا على الدوام، ومن ثم تتفاوت فيه القيم وتتعدد وتموت وتحيا، بحساب الحاجات الإنسانية في البيئات المختلفة»[١١].

ولن يجدينا أيضا أن نرفع شعار المعاصرة بغير تحديد، ففي العصر الراهن هناك العديد من الإيديولوچيات، ومن أنماط

المجتمعات الإنسانية، ومن الثقافات وأساليب الحياة، أيها نأخذ وأيها ندع ولماذا في الحالتين؟

لعل أول موجة من موجات الاستراتيجية الحضارية التي ينبغي على المجتمع العربي أن يصوغها هو بناؤها على قاعدة متينة من الفهم النقدي لتراثنا العربي والإسلامي. تراثنا زاخر بالخبرات والممارسات الفكرية والسياسية والاجتماعية، ولا يكفي أن نحمله فوق أكتافنا ونتغنى به فيصبح تاريخنا عبئا - بمصطلحات أستاذنا قسطنطين زريق - بل أن يكون حافزا. هناك إذن (التاريخ - العبء) الذي يمنع أصحابه من الحركة، والذين يغرقون في تأمل ماضيهم الذهبي عاجزين عن التعامل الإيجابي مع الواقع، وهناك (التاريخ - الحافز) الذي يدفعك دفعا إلى الأمام في ضوء فهم نقدي للماضي لتجاوز السلبيات وتأكيد الإيجابيات[١٢].

ولنطرح الآن السؤال الرئيسي: ما هو الهدف من الاستراتيجية الحضارية العربية التي ندعو إليها؟

الهدف - فيما نتصوره - هو بناء مجتمع إنساني متحضر قادر على الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، وفاعل في التعامل مع متغيرات العصر وأبرزها الثورة العلمية والتكنولوجية، والمشاركة السياسية الجماهيرية، واحترام حقوق الإنسان. لتحقيق هذا الهدف لا بد لنا من أن ندخل عديدا من التغيرات على عاداتنا الفكرية واتجاهاتنا وقيمنا وأساليب حياتنا، وطرقنا في التعامل والتفاعل مع الآخرين.

ومشكلتنا الأساسية وهي التخلف تكشف عنها ضآلة سيادتنا على الطبيعة، وضعفنا في استغلال مواردنا، وهزال تنظيماتنا الاقتصادية

والاجتماعية، وضيق قدرتنا التكنولوچية والتنظيمية بوجه عام. وليس أمامنا من سبيل لتجاوز مشكلة التخلف إلا الاعتماد على مجموعة متشابكة من الوسائل والأدوات والأساليب يمكن إيجازها فيما يلى:

١ - الاعتماد على التفكير العلمى فى نواحى حياتنا:

هذا هو موضوع الساعة فى العالم العربى. كما يقرر د. فؤاد زكريا: «ففى الوقت الذى أفلح فيه العالم المتقدم - بغض النظر عن أنظمته الاجتماعية - فى تكوين بحث علمى راسخ امتد فى العصر الحديث طوال أربعة قرون، وأصبح يمثل فى وجهة هذه المجتمعات اتجاها ثابتا يستحيل العدول عنه أو الرجوع فيه، فى الوقت ذاته يخوض المفكرون فى عالمنا العربى معركة ضارية فى سبيل إقرار مبادئ التفكير العلمى»[١٣]. والحقيقة أننا فى عصر العلم، فالثورة العلمية التكنولوچية تعنى أول ما تعنى أن العلم أصبح - وللمرة الأولى فى تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج.

ولا تكفى دعوتنا لتطبيق التفكير العلمى بغير إثارة مجموعة أساسية من الأسئلة:

(١) ماهى المعوقات الثقافية والاجتماعية والسياسية التى تمنع ممارسة التفكير العلمى فى مجتمعنا وفى كل المجالات؟

(٢) لماذا لا نحصل من علمائنا وباحثينا المدربين على أكبر عائد ممكن؟ هل العيب فى سياسات العلم فى مجتمعنا وتذبذبها وعدم اتساقها، أم العيب يمكن فى العلماء أنفسهم؟

نحن فى حاجة إلى دراسة سيوسيولوجية العلم لكى نصل إلى رد على هذا السؤال.

٢ ـ حاجتنا إلى النقد الاجتماعى والنقد الذاتى:

مشكلة التخلف تحتاج إلى تضافر كل الجهود الفكرية والاجتماعية والسياسية للقضاء عليها، ومن هنا نحن فى المجتمع العربى فى حاجة شديدة لممارسة النقد الاجتماعى. النقد الاجتماعى معناه ببساطة تشخيص وتحليل كل جوانب التخلف فى مجتمعنا بكل أشكاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالى فالنقد الاجتماعى يقنع بما هو موجود، ولا يستكين إلى ما هو تقليدى، ولكنه يبحث ويحلل ويشخص داعيا لتجاوز التخلف واتباع أساليب جديدة لحل المشكلات. والنقد الذاتى نوع من أنواع النقد الاجتماعى، وأهميته تكمن فى أن مجتمعا من المجتمعات لو رضى عن نفسه ولم يلتفت إلى سلبياته لكان محتما عليه أن يفنى وينقرض. النقد الذاتى من أشجع ألوان النقد الاجتماعى، لأنه لايخشى الحساسيات القومية أو الاجتماعية ولا يتراجع أمام النعرات الإقليمية أو العصبية، ولكنه يمسك بالذات القومية أو بالبناء الاجتماعى بكل ما يتضمنه من أنساق سياسية واقتصادية وثقافية لكى يحللها ويفحصها ويكشف عن مواطن الضعف فيها. وما من شك فى أن عملية النقد الذاتى التى قمنا بها بعد هزيمة ١٩٦٧ كانت أساسية وحاسمة فى وضع أيدينا على أسباب الهزيمة، وفى دفعنا إلى حرب ١٩٧٣ التى استعادت كبرياءنا، وأدت إلى تغيرات كبرى فى السياسة العالمية[١٤].

والنقد الاجتماعى والنقد الذاتى يحتاج - كما لا يخفى - إلى مناخ ديمقراطى يركز على أن كل مواطن حر فى الإسهام بفكره وعقله وسلوكه فى مناقشة مشكلات مجتمعه ، وفى طرح الحلول لها وفى العمل بإيجابية - في حدود الدستور والقانون - على تطبيقها. غير أن هذا المناخ الديمقراطى لم يتوافر بعد فى العالم العربى الذى يعانى من أزمة ديمقراطية بالغة الحدة.

٣ - القضاء على الفجوة بين الصفوة والجماهير

لا يمكن القضاء على التخلف بغير خلق وعى حضارى لدى الجماهير، وبغير أقصى مشاركة جماهيرية فى الفعل الحضارى. فلا يكفى - كما يقرر قسطنطين زريق - أن تبقى هذه الحقيقة مجرد اقتناع فكرى عند فريق من المفكرين أو من أولى الأمر، بل يجب أن تنقلب إلى إيمان يمتلك النفوس ويعم الشعب بمجموعه، وينطلق بحيوية فاعلة ودفق غامر. يجب أن يتحول الشعور بحاجاتنا الأساسية هذه إلى فيض من الشعور الحضارى الذى ينطلق من الإحساس بجسامة التخلف والرغبة العارمة فى الوصول إلى آفاق التقدم.

وسد الفجوة بين الصفوة والجماهير يحتاج إلى ثورة ثقافية شاملة، تركز على ديمقراطية الفكر، وتشجيع الإبداع الذهنى، وتكتشف القيادات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتتيح الفرصة للمثقفين العضويين الملتحمين بقواعدهم الجماهيرية أن ينطلقوا ويشقوا الطريق مام قواعدهم، حتى يكسروا احتكار القلة من المثقفين المنعزلين الذين يظنون وهما أن تغيير المجتمع يمكن أن يتم من خلال العمل الذهنى

الحياة الاجتماعية والسياسية والوجود الإنسانى ذاته باعتباره دينا ودولة، متصدرا لكل القيم الفردية والاجتماعية، الأمر الذى تولدت عنه نظرة للحياة كان الدين والأخلاق والسياسة فيها تشكل نظاما واحدا للقيم مصدره الإسلام(١٦). غير أن حركة تطوير المجتمع المصرى الشاملة التى بدأها محمد على سرعان ما دفعت على إعادة النظر فى هذه المقولات، سواء من حيث انسجامها أو تنافرها مع عملية التحديث، أو من حيث تأثر بعضها تحت وطأة بدايات التعليم العلمانى وانتشار الأفكار الجديدة من خلال الصحافة ونشوء أجهزة إدارية جديدة، ودخول التكنولوجيا لقيام الصناعات. وقد أدى قبول الأنماط الحديثة فى التنظيم والسلوك إلى الإسراع إلى وتيرة التغير الاجتماعى والثقافى، وفى هذا السياق دارت المناقشات حول دور الدين فى المجتمع، وعلاقة الدين بالدولة.

والواقع أن النزعة العلمانية صاحبت النهضة الأوروبية الحديثة، حتى أن عددا من المؤرخين الاجتماعيين يعتبرونها أحد الأسباب الأساسية التى أسهمت فى تحديث المجتمع الأوروبى الإقطاعى ونقله ليكون مجتمعا برجوازيا متقدما. والعلمانية على وجه التحديد تعنى:

(أ) الفصل بين السياسة والمؤسسات والإيديولوچية الدينية.

(ب) قيام النظام السياسى بأداء أدوار تنظيمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية كانت تمارس من قبل بواسطة المؤسسات الدينية.

(ج) تحول الثقافة السياسية من سيادة نظرة دينية إلى تأكيد غايات اجتماعية وأهداف عملية واقعية(١٧).

وقد دعا بعض المفكرين المصريين الرواد إلى أنه نظرا لكون الدين لم يعد قادرا بمفرده على تنظيم حياة المجتمع، فإنه ينبغى حصر دائرة اختصاص ونشاط المؤسسات الدينية فى المسائل المتعلقة بالفرد وضميره ووعيه، وسعوا إلى وضع الأساس لنسق علمانى للقيم يمكن لكل المواطنين على اختلاف دياناتهم أن يشاركوا فيه، وأن يتمتعوا فى ظله بواجبات وفرص متساوية.

والواقع أن هذه الدعوة لم تلبث أن تحولت إلى عقيدة سياسية فى ظل التجربة الليبرالية فى مصر (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢)[١٨]، ففى هذه الحقبة طبق مفهوم علمانى ركز على فصل الدين عن الدولة، وانعكس ذلك فى ممارسة الأحزاب السياسية التى حرصت على تحقيق الوحدة الوطنية، غير أن بعض الجماعات الدينية ومن أبرزها «الإخوان المسلمين» تحدت المفهوم العلمانى صراحة، ودعت إلى القضاء عليه، فى ظل شعار «الإسلام دين ودولة». غير أن ممارستها السياسية التى كانت تهدف إلى الاستيلاء على الحكم، أدت بها إلى الاصطدام الحاد العنيف مع الحكومات الحزبية فى مصر فى أواخر الأربعينيات، ثم سرعان ما تكرر الصدام مع ثورة يوليو ١٩٥٢. ومنذ هذا التاريخ كمنت الدعوة إلى هجر المفهوم العلمانى إلى حين. ذلك أنه عقب هزيمة ١٩٦٧ وتصاعد المد الدينى فى البلاد، نشطت الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين من جديد، وسرعان ما ارتفع من جديد «الإسلام دين ودولة».

ولم تقنع هذه الجماعات بالنص الصريح فى الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع. ذلك أن

طموحاتها اتجهت إلى تغيير صيغة المجتمع كله، من مجتمع علمانى إلى مجتمع دينى كامل، وقد أدى هذا إلى صدامهم من جديد مع النظام السياسى.

والحقيقة أن عدم حسم الصراع بين المفهوم العلمانى للمجتمع والمفهوم الدينى، ليس من شأنه سوى مد أجل أزمة التطور الحضارى التى نعيشها حتى الآن.

إن تردد النظام السياسى المصرى فى حسم هذه القضية لا يعدله سوى تردد المثقفين العرب فى حسم قضية الأصالة والمعاصرة. وقد أدت التطورات السياسية فى العقد الأخير بهؤلاء المفكرين إلى مراجعة العديد من مواقفهم السابقة، ففشل الماركسية فى العالم العربى، وفشل التجربة الناصرية فى مصر الذى تمثل أساسا فى هزيمة يونيو ١٩٦٧، قد دفع بكثير من المثقفين ذوى الاتجاه اليسارى إلى الاقتناع بأن الإسلام لو طبق تطبيقا ثوريا قد يكون هو الحل لمشكلة الأصالة والمعاصرة المزمنة. وتحت تأثير ثورة إيران بقيادة الخومينى فى مراحلها الأولى التى أحدثت هزة عنيفة فى أذهان الكثيرين منهم، فقد اعتقدوا أن النموذج الإيرانى، الذى هو تعبير مجسم عن ثورة الجماهير الشعبية فى ضوء الإسلام، هو الخلاص من المأزق. غير أن تردى الثورة الإيرانية فى الفوضى والقتل والدمار والممارسات غير الديمقراطية، كان بمثابة الصدمة التى جعلتهم يدركون مخاطر الحكم الدينى خصوصا حين يسيطر على الأمور رجال دين متعصبون.

وهكذا يمكن القول أن الوقت قد أزف لحل الصراع بين المفهوم

العلمانى والمفهوم الدينى للمجتمع، الذى هو فى الحقيقة مجرد فرع من أصل هو إشكالية الأصالة والمعاصرة. بغير حل هذه الإشكالية ستظل مسيرتنا الحضارية تتخبط بصورة عشوائية، وسنجد أنفسنا كل عقد من السنين نغير إيديولوچيتنا، بما يعنيه ذلك من بلبلة فكرية، وفوضى قيمية، وانعدام للمعايير التى يمكن على أساسها قياس التقدم وضبط خطى التنمية وتعجيل التحديث.

٥ ـ العمل على سيادة النظرة المستقبلية

لن يجدينا أن نعيش فى الماضى، ولن ينفعنا وسط صراع العمالقة فى عالم اليوم التغنى بأمجادنا السابقة، ولن يصلح من حالنا اجترار فضل الحضارة العربية الإسلامية على أوروبا. نحن فى حاجة إلى دراسة منهجية ونقدية لماضينا، تقوم على أحدث مناهج التاريخ الاجتماعى، حتى نقوم ممارساتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الماضية، وحين نفعل ذلك ستتساقط كثير من الأساطير العلمية التى ورثناها كباحثين ومثقفين ورددناها بغير تمحيص. إن دراسة الماضى هى الأساس لفهم الحاضر والنظر إلى المستقبل، والحاضر الذى نعيشه يحتاج إلى دراسة تكاملية تحيط بكل أبعاده وتكشف عن كل جوانبه. غير أنه أصبح اليوم من المسلمات أن دراسةالحاضر ينبغى أن تتم فى إطار النظر إلى المستقبل، ومن هنا نشأ علم المستقبل FUTUROLOGY على اختلاف مدارسه فى الشرق والغرب، وعلى تعدد مناهجه ونظرياته، لكى يساعد المخطط الاقتصادى والاجتماعى وصانع القرار السياسى على أن يخطط فى

ضوء سيناريوهات بديلة للمستقبل، حتى يأتى تخطيطه، وحتى يصدر قراره، وهو على علم بكل البدائل المتاحة.

وخلاصة بحثنا أننا فى حاجة إلى صياغة استراتيجية حضارية متكاملة، قد يكون فى الصفحات السابقة مجرد إشارات إلى بعض ملامحها، وهذه الإشارات تحتاج إلى تعميق وتأمل وفحص نقدى، وقبل ذلك تحتاج إلى مناقشة جماعية ينبغى أن تنشغل بها الجماعة الثقافية العربية.

الهوامش

(١) انظر كتابنا: الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر، القاهرة : الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٤ .

(٢) انظر: بيتر ورسلى ، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، دمشق، مشروعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومى، ١٩٦٨ .

(٣) انظر فى ذلك المرجع الأساسى KARL DIETRICH BRACHER, the german dictatorship: the origins, structure and concseqence of national socialism, london: PENGUIN, 1963.

(٤) انظر: السيد يسين (مشرف على التحرير)، حرب أكتوبر، دراسات فى الجوانب السياسية والاجتماعية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٣ .

(٥) انظر: أ. جلين وآخرون، نموذج للتفاعل الفكرى لتحليل الصراع الثقافى فى العلاقات الدولية، مجلة «حل الصراع»، رقم ١ ، مارس ١٩٧٠ . نعتمد على العرض والتحليل النقدى الذى أعده د. محمد الجوهرى فى إطار مشروع بحث «الصراع الحضارى» بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بإشراف : السيد يسين.

(٦) سبق لنا أن قدمنا دراسة استطلاعية للعلاقات المتشابكة بين الإيديولوچيا والتكنولوچيا، انظر: السيد يسين: الإيديولوچيا والتكنولوچيا، ثلاث دراسات نشرت فى مجلة الكاتب، أعداد أغسطس وسبتمبر وأكتوبر، ١٩٦٩ .

(٧) انظر: د. أحمد عزت عبد الكريم، لقاء الحضارات، من بحوث ندوة التغيير الحضارى لمنطقة الشرق الأوسط فى العصر الحديث (١ ـ ٤ ديسمبر ١٩٧٦).

(٨) انظر: د. زكى نجيب محمود، الأصالة والتجديد فى ثقافتنا العربية المعاصرة فى كتابه: ثقافتنا فى مواجهة العصر، القاهرة: دار الشروق الطبعة الثانية ١٩٧٩ .

انظر: كتابه المهم الذى طرح فيه القضية طرحا متكاملا: تجديد الفكر

العربى، القاهرة دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨ . وكذلك كتابه الذى يكمل هذه الثلاثية الفكرية: المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى، القاهرة: دار الشروق (بدون تاريخ) وانظر فى هذا الموضوع دراسة مهمة: غالى شكرى، التراث والثورة، الطبعة الثانية، بيروت دار الطليعة ١٩٧٩ .

(٩) انظر: عبد الله العراوى، الإيديولوچية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتانى، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠ .

(١٠) انظر: د. صادق جلال العظم، حول ثقافة الاستعمار وثقافة التخلف، فى: الثقافة العربية، نيسان ١٩٧٣، ص٧٣ ـ ٩٢ .

(١١) انظر د. إحسان عباس، العربى الجديد وتراثه القديم، فى: الثقافة العربية، نيسان، ١٩٧٣، ص١٠٢ ـ ١١٠ .

(١٢) انظر: د. قسطنطين زريق، فى معركة الحضارة، بيروت: دار العلم للملايين ١٩٦٤، ص٣٨٨ وما بعدها.

(١٣) د. فؤاد زكريا، التفكير العلمى، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٧٨، ص٨.

(١٤) انظر فى معنى وأهمية النقد الاجتماعى: إدوارد كارديلى، فى النقد الاجتماعى، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨ .

(١٥) انظر فى ذلك: برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، بيروت: دار الطليعة ١٩٧٤ .

(١٦) د. على الدين هلال، التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث، أصول الفكرة الاشتراكية (١٨٨٢ ـ ١٩٣٢)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص١٠٣، ومابعدها.

(١٧) المرجع السابق، ص١٠٣ .

(١٨) انظر: د. عفاف لطفى السيد مارسوه، تجربة مصر الليبرالية، القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨١ .

الباب الخامس

رؤية فلسفية للصراع الحضارى

تعقيب للدكتور:
محمد عابد الجابرى(*)

كنت أنتظر أن يتناول الأستاذ الصديق السيد يسين الموضوع من موقعه كعالم اجتماعى وخبير استراتيجى، فيركز على الجانب الميدانى التطبيقى فى الموضوع الذى بين أيدينا: موضوع المسألة الثقافية فى التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، وحينئذ ستكون مهمتى، بوصفى أحد المنتمين إلى حقل الفلسفة، العمل على التأكيد أو على الأقل إبراز، الجانب الحضارى العام فى المسألة. إن الاختصاص يفرض هذا المنحى، فعلم الاجتماع ينطلق من الجزئيات إلى الكليات، من المشخص إلى المجرد، أما الفلسفة فموضوعها الكليات والمجردات.

لكن الذى حصل هو أن الأستاذ يسين احتل موقعى، وأنا متأكد أنه لم يكن على علم بأنى سأكون المعقب على بحثه القيم، ولو علم ذلك لسلك مسلكا آخر فى البحث ليترك لى المجال الذى يعرف أنى لا أرتاح للكلام إلا فيه بحكم الاختصاص. لقد تناول الأستاذ يسين الموضوع من زاوية الصراع الحضارى فركز على إشكالية الأصالة

(*) قدم الدكتور محمد عابد الجابرى هذا التعقيب على بحث «الصراع الحضارى بين مصر وإسرائيل» الذى قدمه المؤلف فى الندوة التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥.

والمعاصرة وعلاقة السياسى بالدينى. وهذه هى الموضوعات التى تمرنت على الكلام فيها. فهل سأكرر ما قاله أم أنه من الضرورى أن ألتمس لنفسى طريقا للاختلاف معه؟

والحق أنى أجد نفسى مضطرا إلى تبادل المواقع مع الصديق الأستاذ يسين، وبالتالى فأنا لن أعقب على بحثه بل سأستفيد منه فى احتلال الموقع الذى هو موقعه أصلا: موقع الخبير الاستراتيچى وعالم الاجتماع، وبما أن المجال ليس مجالى فإنى افترض مسبقا أن ما سأقوله يحتاج إلى تعديل وتصحيح، ولذلك فأنا أطلب من رئاسة الجلسة أن تعطيه الكلمة بعدى ليتولى التعقيب على ما سأقدمه ليصحح ويعدل ويضيف.

سأستعير من الأستاذ يسين قضيتين: الأولى نظرية، والثانية منهجية.

القضية النظرية هى ما وصفه بـ «الفكرة الرئيسية» فى بحثه، وهى «أن إسرائيل لا تقدم نموذجا حضاريا يستحق الاقتداء به». وأنا أوافقه على هذه المقدمة، ولكننى لا أرى أنه من الضرورى الانتقال مباشرة إلى النتيجة النهائية التى تترتب عليها والتى أبرزها الأستاذ يسين، وهى أن المشكلة هى مشكلتنا نحن . مشكلة «أزمة التطور الحضارى العربى»، وأن المهمة المطروحة هى «صياغة استراتيچية حضارية عربية قادرة على التعامل مع المشكلات التى يثيرها عصرنا، وتكون هى وسيلتنا فى القضاء على التخلف والانطلاق فى مجال التقدم». هذه النتيجة صحيحة سواء ربطناها بالمقدمة السابقة أم بغيرها من نمقدمات التى تعبر عن الواقع العربى الراهن.

غير أن صحة هذه النتيجة والمقدمة التى بنيت عليها لا تعنى أن المسألة الثقافية فى التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل ذائبة فى «أزمة التطور الحضارى العربى»، وبالتالى أصبحت غير ذات موضوع. ذلك لأن القضية المطروحة فى هذا المجال ليست «أزمة التطور الحضارى العربى»، بل هى ما يعبر عنه اليوم بـ «التطبيع» مع إسرائيل. والمسألة الثقافية عندما تطرح فى إطار مناقشة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل تتلخص فى بند رئيسى واحد هو: «التطبيع الثقافى مع إسرائيل». والمفاوض العربى الذى سيتولى مع المفاوض الإسرائيلى البحث فى مسألة «التطبيع الثقافى» فى حاجة إلى استراتيچية وإلى أفكار، وأعتقد أن المهمة الأساسية لندوتنا هى صياغة أو على الأقل التفكير فيما يمكن أن نعبر عنه بـ «وجهة النظر العربية»، التى يجب أن يتحرك داخلها المفاوض العربى.

وما دام الأمر يتعلق بالتفكير فى الموضوع داخل إطار عملى ظرفى هو المفاوضات الجارية مع إسرائيل فإنى سأستعير هذا من الأستاذ سيد يسين «النموذج» الذى ذكره منسوبا إلى باحثين أمريكيين، كطريقة مقترحة لحل الصراعات القائمة على مصالح، وهو نموذج «نظرية الألعاب»، وهذا جزء من القضية المنهجية التى أستعيرها منه، أما الجزء الآخر فسأذكره بعد توظيف هذا النموذج.

إن النماذج التى من هذا النوع هى أصلا قوالب صورية فارغة. وإذا كان الباحثون الأمريكيون قد حاولوا ملء النموذج بمضامين، معينة تضمر انحيازا لإسرائيل، فليس من الضرورى الأخذ بهذه المضامين، إذ من الممكن ملؤها بمضامين أخرى عادلة وغير

منحازة، وهذا ما سأحاول فعله.

سأنظر إذن إلى مسألة «التطبيع الثقافى» مع إسرائيل من خلال عملية التسوية السلمية المتفاوض عليها الآن. وسأعالجها هى الأخرى فى إطار نموذج «نظرية الألعاب» التى تقوم على أن كل طرف يسعى ليكسب أكثر ما يمكن وليخسر أقل ما يمكن فى إطار احترام قواعد اللعب، التى تقضى بأن الوسيلة الوحيدة المشروعة فى المكسب أو الخسارة هى المهارة والحجة الدامغة. أما المنطق فهو المبدأ أو المبادئ المتفق عليها كأساس لـ «اللعب» أى للتفاوض.

لنبدأ إذن من المبدأ / المنطلق فى التسوية السلمية العربية - الإسرائيلية. إنه كما نعرف جميعا مبدأ «الأرض فى مقابل السلام» ويقضى هذا المبدأ من جهة باعتراف العرب بإسرائيل فى حدودها قبل سنة ١٩٦٧، ومن جهة أخرى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها فى العام نفسه. ومفاوضات التسوية السلمية موضوعها الأساسى والرئيسى، إن لم يكن الوحيد، هو الوصول إلى تشخيص هذين الجانبين المتلازمين: الاعتراف العربى والانسحاب الإسرائيلى.

وهنا مسألتان لا بد من أخذهما بعين الاعتبار، الأولى: إجرائية والثانية: مبدئية. أما المسألة الإجرائية: فهى أن تحقيق الاعتراف العربى بإسرائيل والانسحاب الإسرائيلى من الأرض التى احتلتها سنة ١٩٦٧ يتطلب وقتا، وبالتالى يجرى على مراحل (لأن الانسحاب لم يأت نتيجة هزيمة عسكرية كما أن الاعتراف ليس نتيجة تسليم بالهزيمة). وأما المسألة المبدئية فهى مبدأ «الأرض فى مقابل

السلام، يعنى، على الأقل معناه الأولى المباشر، أنه عندما يتم الانسحاب الإسرائيلى والاعتراف العربى بالحدود التى كانت لإسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ ، يكون السلام الذى هو فى مقابل الأرض قد تحقق، فالسلام هو إنهاء الحرب.

نعم، من حق إسرائيل أن تطالب بتوسيع مفهوم السلام ليشمل جميع نواحى الحياة المدنية، ومن حقنا نحن العرب أن نطالب بذلك أيضا. من حق إسرائيل أن تطالب بأن يتجسد السلام، أولا وقبل كل شيء، فى الاعتراف الدبلوماسى وتبادل السفراء مع جميع الدول العربية، ومن حقنا نحن العرب أن نطالب بتعميم هذا المطلب نفسه على مجموع الأراضى التى احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ ، الشيء الذى يعنى اعترافها بالدولة التى يقيمها سكان هذه الأرض لأنفسهم حسب اختيارهم. وهنا فقط سيتحقق الاعتراف المتبادل كاملا بين العرب وإسرائيل، فالعرب دول من بينها دولة فلسطين.

وعندما يتم هذا الاعتراف الدبلوماسى المتبادل الذى يشمل اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية التى يقيمها الفلسطينيون على جميع الأراضى الفلسطينية التى احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، بما فى ذلك القدس الشرقية، حينئذ يمكن لإسرائيل إن أرادت ، والعرب إن رغبوا فى ذلك، طرح مسألة «التطبيع». و«التطبيع» معناه جعل العلاقات بين العرب وإسرائيل علاقات طبيعية، أى إزالة ما هو غير طبيعى من منظور الأعراف والقوانين الدولية الجارية. والسؤال الآن هو التالى: ما هى المعطيات التى لا تدخل فى «ما هو طبيعى» فى العلاقات بين الدول؟

بإمكان المفاوض الإسرائيلى أن يقول: إن ما هو غير طبيعى فى العلاقات العربية ـ الإسرائيلية هو أولا المقاطعة الاقتصادية التى يمارسها العرب على إسرائيل وعلى الشركات التى تتعامل معها، وبإمكان المفاوض العربى أن يقول: هذا صحيح، ولكن صحيح أيضا ما هو غير طبيعى فى العلاقات العربية الإسرائيلية وهو وجود المستعمرات الإسرائيلية على أرض الدولة الفلسطينية وبقاء اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨ خارج أرضهم وديارهم، وتجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن. وإذن ففى مقابل رفع الحصار العربى الاقتصادى، يجب على إسرائيل أن تطبق قرارات الأمم المتحدة بخصوص المستعمرات واللاجئين. والمفاوضات فى هذا الشأن يمكن أن تكون طويلة ومرحلية، أو سريعة وشاملة، حسب الطريقة التى تختارها إسرائيل فى ممارسة «اللعب».

وعندما يتم تطبيق مبدأ «الأرض فى مقابل السلام» باعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية فى حدود ١٩٦٧ وانسحابها من الجولان انسحابا كاملا، وعندما يتم الاتفاق على مكونات الجانب الاقتصادى فى العلاقات العربية ـ الإسرائيلية وهى أساسا سحب المستوطنات وعودة اللاجئين أو تعويضهم ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية، حينئذ فقط يأتى دور الثقافة و«التطبيع الثقافى».

و«التطبيع الثقافى» كـ «التطبيع الاقتصادى» و«التطبيع الدبلوماسى» معناه جعل الأمور طبيعية». والسؤال الآن هو: ما هو أو الأوضاع التى هى «غير طبيعية» فى الميدان الثقافى بخصوص العلاقات العربية الإسرائيلية؟

يمكن تلخيص المسألة فى القول: إن كلا من إسرائيل والعرب قد يكون لنفسه ثقافة خاصة ضد الآخر: إسرائيل أنتجت ثقافة خاصة ضد العرب ومعادية للعرب، العرب فعلوا مثل ذلك أيضا، ولكن مع هذا الفارق: وهو أن الثقافة التى أنتجتها إسرائيل ضد العرب لم تحصرها فى دائرة الشعب الإسرائيلى وحده بل عممتها على العالم، خاصة على أوروبا وأمريكا. هذا فى حين أن الثقافة التى كونها العرب ضد إسرائيل محصورة فى الدائرة العربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالثقافة التى أنتجتها إسرائيل ضد العرب ونشرتها فى الغرب خاصة هى ثقافة هجومية، بينما بقيت الثقافة التى كونها العرب لأنفسهم عن إسرائيل ثقافة دفاعية، وهى فى جملتها مجرد ردود فعل مع تشكيات. وهذان الجانبان لابد من أخذهما بالاعتبار الكامل عند الحديث عن «التطبيع الثقافى»: فعلى إسرائيل أن تسحب الثقافة المعادية للعرب والتى نشرتها فى أوروبا وأمريكا بنجاح نظرا لتمكن الحركة الصهيونية من التغلغل فى وسائل الإعلام الدولية، مما أدى إلى تشويه صورة العرب وصورة الإسلام دوليا بالشكل الذى نعرفه، أما العرب فليس هناك ما يسحبونه من العالم كمقابل، لأنهم لم يشوهوا صورة إسرائيل فى الخارج، بل لم يستطيعوا حتى إقناع الغرب بالتصرف معهم على أساس ما يعرفه هو - أى الغرب - حق المعرفة وهو أنهم، أعنى العرب، معتدى عليهم، سلبت حقوقهم وشوهت صورتهم.

ومع ذلك فلابد من قبول مبدأ التعامل بالمثل وتطبيق نموذج «نظرية الألعاب» فى مجال التفاوض بهدف «التطبيع الثقافى»، وهو

شيء يمكن أن يتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تشكيل لجنة مختلطة من الخبراء العرب والإسرائيليين للبحث فى طريقة سحب الصورة المشوهة التى نشرتها الصهيونية عن العرب فى العالم. من ذلك مثلا إحصاء الكتب والمقالات والأفلام وجميع المنشورات المكتوبة والسمعية والبصرية، القديمة والحديثة، التى تنال من قريب أو بعيد من صورة العربى وسمعته وسحبها من العالم كله، والتدخل لدى الدول والشركات ودور النشر لسحبها والالتزام بعدم نشرها أو إعادة إنتاجها، والشيء نفسه يجرى على ما قدم هناك فى الأسواق العالمية من نصوص عربية أو ذات مصدر عربى تشوه صورة الإنسان الإسرائيلى.

المرحلة الثانية: تشكيل لجنة مختلطة من الخبراء العرب والإسرائيليين تكون مهمتها القيام بعملية استكشاف واسعة للعناصر التى تتكون منها الثقافة المضادة للعرب داخل إسرائيل والمضادة لإسرائيل داخل الأقطار العربية، وهذا الاستكشاف يجب أن يشمل الكتاب الثقافى والفنى والتاريخى والكتب المدرسية والبرامج الدراسية والمجلات والصحف وجميع المنشورات المكتوبة والسمعية والبصرية.

وعندما تنجز هاتان المرحلتان بنجاح، وعندئذ فقط، تأتى المرحلة الثالثة التى تخص تشييد علاقات ثقافية بناءة بين الطرفين، وذلك عبر تبادل البعثات الثقافية والمنشورات والزيارات كما هو الشأن فى العلاقات العادية بين الدول. وأعتقد أن من جملة المهام التى يمكن أن يجعلها معهد البحوث والدراسات العربية، الذى يستضيفنا اليوم، على رأس برامجه المساهمة فى إعداد دراسة عملية

مفصلة عن الثقافة المضادة التى شيدتها إسرائيل لنفسها وللعالم عن العرب، وتلك مهمة ضرورية ومستعجلة، لأنها ستكون - افتراضنا على الأقل - المادة الأساسية فى ملف المفاوض العربى فى موضوع التطبيع الثقافى مع إسرائيل.

التسوية السلمية مع إسرائيل، أيهاالسادة، محكومة بمبدأ «الأرض مقابل السلام». وإذن فالسلام مع إسرائيل يجب أن ينطلق من الأرض ليصل إلى السلام وليس العكس. يجب أن ينطلق، أولا، من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧ التى يجب أن تعود كما كانت، ومن سكانها الذين يجب أن يعودوا إلى ديارهم، لينتقل إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وجميع الدول العربية بما فيها دولة فلسطين، ثم إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية وسحب المستوطنات وحل مشكلة اللاجئين القدامى، وإلى سحب الصورة المشوهة التى شيدها كل من الطرفين عن الطرف الآخر عالميا ومحليا، وأخيرا، فقط، تبادل البعثات والزيارات والمنشورات. وهذا المسلسل الذى ينطلق من الأرض المحتلة إلى الصورة المشوهة يمكن، بل يجب، أن يطبق فيه نموذج «نظرية الألعاب» لحل الصراعات، الذى ذكره الأستاذ يسين فى بحثه.

هناك النموذج الثانى لحل الصراعات، ويعبر عنه بـ «صراع الفهم»، وهو الجزء الثانى من القضية المنهجية التى استعيرها من الأستاذ يسين، لقد استبعده لكون أصحابه صاغوه بصورة منحازة لإسرائيل. سأستعير هذا النموذجَ أيضا الذى ركز عليه الأستاذ يسين فى بحثه، قضية بناء استراتيجية حضارية لإعادة بناء الذات العربية

بالصورة التى تمكنها من مواجهة التحديات الراهنة، بما فى ذلك التسوية السليمة الجارية الآن مع إسرائيل، والاختراق الثقافى الذى يمارسه الغرب.

وهنا سأركز كما فعل الأستاذ يسين على القضية التى اعتبرها مسألة المسائل فى الظرف الراهن، وهى العلاقة ما بين السياسى والدينى فى مجتمعاتنا العربية. إن نموذج «صراع الفهم» يصلح للتطبيق هنا لأن المسألة، مسألة السياسى والدينى فى مجتمعاتنا، هى أولا وقبل كل شىء مسألة فهم وتفاهم، ولأن تحقيق الفهم والتفاهم يحتاج فعلا إلى ما أسماه مقترحو هذا النموذج بـ «الأفكار الوسيطة».

لنبدأ أولا بالجانب الذى يتعلق بـ «الفهم» لنعود بعد ذلك إلى الجانب الذى يخص «التفاهم» لقد عبر الأستاذ يسين عن موضوع الصراع، كما يراه تعبيرا صريحا معين سماه بـ «الصراع بين العلمانية والمفهوم الدينى للمجتمع»، وحين أكد ذلك قوله: «الحقيقة أن عدم حسم الصراع بين المفهوم العلمانى للمجتمع والمفهوم الدينى ليس من شأنه سوى مد أجل أزمة التطور الحضارى التى نعيشها الآن»، ثم أضاف قائلا: «إن تردد النظام السياسى فى مصر فى حسم هذه القضية لا يعدله سوى تردد مثقفين العرب فى حسم قضية الأصالة والمعاصرة».

وقبل أن أدلى برأيى فى الطريقة التى أقترحها لتوظيف نموذج «صراع الفهم» يهدف تجاوز هذا الصراع؛ أحب أن أسجل اختلافى مع الأستاذ يسين فى مسألتين، هو يعلم منذ وقت طويل أن رأيى فيهما يختلف عن الطريقة التى عبر بها عنهما، المسألة الأولى هى

أننى أرى - وهذا ما قلته منذ سنوات - أن مصطلح «العلمانية» مصطلح لا يساعد على التفاهم حين يستعمل فى وضعية كوضعيتنا فى العالم العربى. ذلك لأن هذا المصطلح يفقد قسما كبيرا من مضمونه إذا استعمل فى مجتمع لا كنيسة فيه، وبالتحديد الكنيسة الكاثوليكية كما كانت قبل لجوء الأنظمة الأوروبية إلى العلمانية، إن العلمانية تعنى فى الزمان والمكان اللذين استعملت فيهما، أعنى أوربا القرن التاسع عشر، تعنى ما يلى منقولا عن معجم روبير الفرنسى: «العلمانية هى المبدأ الذى يقضى بالفصل بين المجتمع المدنى والمجتمع الدينى، وذلك بأن تكف الدولة عن ممارسة أية سلطة دينية، وأن تكف الكنائس عن ممارسة أى سلطة سياسية». ويستشهد المعجم المذكور بالفيلسوف العلمانى الفرنسى المشهور، إرنست رينان، الذى قال: «العلمانية، أى الدولة التى تلتزم الحياد إزاء الأديان». ومعلوم أن مفهوم «العلمانية» عند الفرنسيين هو أقوى وأكثر جذرية منه عند الدول الأوروبية الأخرى مثل انجلترا وألمانيا وهولندا... إلخ. وذلك لأسباب تاريخية ترجع إلى اختلاف الكنيسة الكاثوليكية عن المذهب البروتستانتى.

ومهما يكن فإن مصطلح «العلمانية» هو فى نظرى مصطلح غير إجرائى ومثار كثير من اللبس والخلط عندما يستعمل فى الطرف المقابل للإسلام. ذلك لأنه مهما كان دور الفقهاء وعلماء الدين فى الإسلام قديما وحديثا فإنهم لا يشكلون مؤسسة دينية، وإذا كان ذلك بعضهم يمارس تأثيره فى وقت من الأوقات بمثل قوة المؤسسة الدينية فإن ذلك ليس من الإسلام فى شئ. ومن هنا ذلك اللبس الذى

تثيره العبارة التى يعبر بها عن مضمون العلمانية، أعنى : فصل الدين عن الدولة ذلك لأن الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة فى مجتمع لا كنيسة فيه تعمل كمؤسسة دينية تحدد قواعد الإيمان وتحتكر التعليم بوصفه يتعلق بالروح لا بالبدن، وهى صاحبة السلطة على الروح، وأكثر من ذلك تتدخل فى شئون الحكم والسياسة بدعوى أن سلطة الحاكم من ذات نفسه أو من البشر الذين معه، فى حين أن سلطة الكنيسة هى من الله خالق البشر إلخ - إن غياب الكنيسة بهذا المعنى يجعل مضمون عبارة فصل الدين عن الدولة ينصرف إلى شئ واحد غير مقصود وهو فصل الدين عن المجتمع، أى تجريد الناس من الدين، وهو ما يسمى باللادينية، وهذا ليس من معانى العلمانية إطلاقا وتعويضه بشعارى العقلانية الديمقراطية، ذلك لأن العلمانية فى مضمونها الواسع تعنى ثلاثة أشياء: الفصل بين الدولة والكنيسة، والروح النقدية العقلانية. والممارسة الديمقراطية فى كافة مجالات الحياة. والعقلانية والديمقراطية مفهومان لا يدخلان فى فصل الدين عن الدولة، خصوصا عندما يكون الدين هو الإسلام الذى يعلى من شأن العقل ويتخذ من الاجتهاد مصدرا للتشريع، كما يعلى من شأن الشورى وهى، بالكيفية التى مورست بها زمن الخلفاء الراشدين، الديمقراطية نفسها كما من الممكن تطبيقها فى ذلك العصر، ولا شىء يمنع من تطبيق الشورى اليوم بالصورة التى تستجيب لظروف عصرنا، أعنى صورة الديمقراطية الحديثة.

هذا عن المسألة الأولى التى اختلفت فيها مع الأستاذ السيد يسين، والاختلاف بيننا هنا هو فى حده الأدنى اختلاف فى التعبير، وفى

حده الأقصى اختلاف فى استراتيچية الخطاب، وهو فى جميع الأحوال ليس بالاختلاف الذى يستعصى على التفاهم.

أما المسألة الثانية التى أختلف معه فيها فهى مدلول قوله: إن تردد النظام السياسى المصرى فى حسم هذه القضية... قضية ما عبر عنه بالصراع العلمانى للمجتمع والمفهوم الدينى. وربما يرجع اختلافى معه فى هذه المسألة إلى كونى من بلد ينتمى فيه المثقفون دائما منذ الاستقلال وقبله إلى اليوم إلى صف المعارضة، فنحن فى المغرب لا ننتظر من الدولة، حتى ولو كنا على وفاق معها، أن تحسم فى هذه القضية، لأن التجربة علمتنا أن ننظر إلى الدولة من منظور أنها تقف دائما موقفا براجماتيا فى الصراعات التى تنشب فى المجتمع. إنها لا تحسم الصراعات التى من هذا النوع لأنه ليس من مصلحتها ذلك، وهى مع مصلحتها، تميل معها حيث مالت. هذا جانب، أما الجانب الآخر فيتعلق بأمثلة تقدمها لنا دول تبنت العلمانية ولكنها لم تستطع أن تحقق الحسم فى القضية التى أثارها الأستاذ السيد يسين. فالنظام السياسى فى تركيا تبنى صراحة وبعنف العلمانية منذ سبعين سنة، وأكثر من ذلك عمد إلى تبنى الحروف اللاتينية، ليس فقط لكونها سهلة وعالمية، كما يقال، بل أيضا لعزل النص الدينى الإسلامى المقدس عن لغة الشعب، ومع ذلك كله فحضور الإسلام فى المجتمع التركى، بما فى ذلك الحركات الإسلامية المتطرفة، هو على ما نرى ونشاهد. وكذلك الشأن فى إسرائيل حيث يتبنى نظامها السياسى العلمانية، ومع ذلك فالدين والتطرف الدينى حاضر فى مجتمعها بالصورة التى نعرف، وقل

مثل ذلك فى روسيا وبولونيا والدول الأخرى التى كان النظام السياسى فيها شيوعيا يعتقد أنه حسم فى المسألة موضوع حديثنا، غير أن المظاهر كانت على غير ما كانت عليه حقيقة المجتمعات هناك.

إذا نحن اتفقنا على هذا النوع من الفهم الذى يستبعد مصطلح العلمانية ويتمسك بدلا عنها بالعقلانية والديمقراطية من جهة، وصرفنا النظر من جهة أخرى عن دور النظام السياسى أو الدولة فى هذه المسألة، سهل علينا التفاهم، وصار البحث عن أفكار وسيطة أمرا ممكنا.

إن المسألة كما حددها الأستاذ يسين بحق هى مظهر من مظاهر إشكالية الأصالة والمعاصرة، أو التراث والحداثة، وهذه مسألة تخص المثقفين أولا وأخيرا. إنها قضية النخبة المثقفة. إن المشكلة من الوجهة السوسيولوچية والإيديولوچية هى انقسام النخبة المثقفة لعربية عموديا إلى شطرين لكل منهما مرجعيته ورؤيته ونموذجه: لحداثيون والتراثيون.

فمن الناحية السوسيولوجية يرجع هذا الانشطار إلى تعاقب النخب تعاقبا سريعا فى وطننا العربى، مع وصول المجالات التى تستوعب النخب الجديدة كمجال للعيش إلى حالة الإشباع والانغلاق. وإذا نحن نظرنا إلى هذا التعاقب فى النخب من زاوية أنه يعكس حراكا اجتماعيا غير منضبط ولا ناضج، قوامه الهجرة من البادية والأرياف إلى المدن بسبب غياب تنمية متكاملة، وبسبب الظروف الاقتصادية والفوارق الاجتماعية التى نعرف، أمكننا أن نرى فى

الظاهرة أساسها الاقتصادى ـ الاجتماعى الذى لا يجوز إغفاله والذى لابد من معالجته إذا أردنا لأية تنمية على المستوى الثقافى أن يضمن لها النجاح والاستمرار.

هذا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أما من الناحية الثقافية فالانشطار الذى نتحدث عنه يرجع فى قسم كبير منه إلى عدم وجود مرجعية واحدة مشتركة بين المثقفين العرب المعاصرين. هناك مرجعيتان اثنتان يرتبط بهما المثقفون والمؤسسات التعليمية فى مجتمعاتنا: المرجعية التراثية العربية الإسلامية، والمرجعية الأوروبية الحداثية. والصراع هنا هو فى قسم كبير منه صراع بين مرجعيات. والصراع بين المرجعيات هو غير الصراع الإيديولوچى، ذلك لأن الاختلاف فى الرؤى والإيديولوچيات يكون أيضا داخل المرجعية الثقافية الواحدة كما هو فى الأقطار الأوروبية، وذلك ما يسهل التفاهم ويجعل الاختلاف محصورا فى المصالح، وبالتالى يجعل الصراع قابلا للمعالجة بواسطة نموذج نظرية الألعاب.

أما عندما يكون الصراع صراعا بين مرجعيات فضلا عن كونه يرتبط بمصالح مختلفة فإن نموذج صراع الفهم يبدو إجرائيا فى هذا المجال.

يقوم هذا النموذج، كما شرح ذلك الأستاذ يسين، على تنظيم حوار يهدف إلى التقريب بين الطرفين المتنازعين وذلك بتوظيف أفكار وسيطة تجعل من الحوار حوارا متناميا إلى أن يصبح كل طرف اختصاصيا فى مرجعية الآخر، معرفية كانت أو إيديولوچية، وهذا النوع من الحوار يمكن أن يجرى على مستويات متعددة: على صعيد

الجامعة، المنشورات المكتوبة والسمعية والبصرية، كما على مستوى منظمات المجتمع المدنى.

إن المجال لا يسمح هنا بتفصيل القول فى هذا الموضوع، ولذلك سأقتصر على الإشارة إلى ماسبق أن ناديت به من قبل وهو ضرورة قيام كتلة تاريخية بين جميع القوى والفصائل الفاعلة فى المجتمع، انطلاقا مما أكدته التجربة من أنه لم يعد من الممكن قط لأى حزب أو فصيل أو حركة أو تيار فى أى قطر عربى أن يقوم بمفرده بحل المشاكل المطروحة. إن تجاوز وضعية الأزمة الخطيرة القائمة حاليا يتطلب قيام كتلة تاريخية انطلاقا من إجماع ثقافى على القضايا الوطنية والقومية التى تشكل القاسم المشترك بين الجميع. قضية التنمية، قضية الفوارق بين الأرياف والمدن واستفحال الفوارق الطبقية، قضية الديمقراطية، قضية التسوية السلمية مع إسرائيل، قضية التعاون العربى والتضامن الإسلامى.. إلخ. هذه الموضوعات وأمثالها يمكن أن يجرى الحوار حولها والوصول إلى أفكار وسيطة تسمح بالتخفيف من الصراع، فضلا عن أن الحوار فى هذه الموضوعات قد يفسح المجال لنوع جديد وعميق من الفهم والتفاهم قوامها فهم كل طرف للطرف الآخر من داخل مرجعيته وصولا إلى بناء مرجعية مشتركة. ويمكن فى هذا المجال استلهام طريقة ابن رشد الفيلسوف الفقيه فى معالجة القضية الأساسية فى عصره، قضية العلاقة بين الدين والفلسفة، وهى قضية تتشابه مع قضيتنا نحن، قضية التراث والحداثة.

إن معالجة المسألة الثقافية تحت ضغط التسوية السلمية بين العرب

وإسرائيل تفرض علينا أيها السادة، العمل فى واجهتين: واجهة التفاوض مع الآخر الإسرائيلى وتحتاج إلى التسلح بثقافة التسوية، وواجهة بناء الذات العربية لمواجهة التحديات المختلفة، وهذه لابد فيها من التسوية الثقافية التى قوامها إجماع ثقافى داخل كل قطر عربى كما على مستوى الوطن العربى ككل، حول القضايا الأساسية الوطنية والقومية التى تؤكد التجربة كل يوم أنها قضايا لا يمكن لأى فريق أن يضطلع بها بمفرده، لأنها قضايا منعطف تاريخى لابد لاجتيازه من كتلة تاريخية تجمع بين الفعاليات والقوى وتحقق نوعا من السلم الثقافى والاجتماعى والهدنة الإيديولوچية خدمة للمصلحة العامة، مصلحة النهضة العربية التى هى مطالبة اليوم باستئناف المسيرة وفق متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين.